النحو في كتب التَّرَاجِم

(الطبقات) أنموذجاً

إعداد الدكتور

عبد الملك أحمد شتيوي

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية بالمنصورة

جامعة الأزهر

١٤٤٠هـ - ٢٠١٨ م

ملخص البحث

يتناول البحث الدراسة النحوية للآراء والمواقف، والمحاورات، والردود، والنقد في بعض كتب التراجم، وبخاصة كتب الطبقات، وحددت منها خمسة والتي ترجمت لعدد كبير من العلماء، وذلك في طبقات معينة، وهي: طبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي (ت٣٧٩هـ)، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري (ت ٥٧٧هـ)، وطبقات الشافعية الكبرى لـ تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، والجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لـ محيي الدين الحنفي (ت٧٧٥هـ)، وطبقات النحاة واللغويين لـ تقي الدين بن شهبة الشافعي (ت٨٥١هـ).

وكان أصحاب هذه الطبقات يوردون الآراء النحوية عند تعرضهم لتراجم العلماء. فقمت بدراسة هذه الآراء وقسمته إلى:

مقدمة: بينت فيها دوافع البحث، وأهميته، وخطته.

وجاء الفصل الأول بعنوان: كتب الطبقات المدروسة، والنحو فيها.

والفصل الثاني بعنوان: (الآراء النحوية في كتب الطبقات المدروسة)

واشتمل على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الآراء في المفردات، والأدوات.
- المبحث الثاني: الآراء في العوامل، والأعاريب.
- المبحث الثالث: الآراء في التراكيب.

وقد رتبت الآراء داخل المباحث وفق ألفية ابن مالك، وعرضتها على مائدة الدرس النحوي مبيناً الرأي الراجح.

ثم جاءت الخاتمة التي بينت فيها عدداً من النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، ثم فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

والله الموفق

Summary

This research deals with the grammatical study of the views, attitudes, debates, responses and criticism in some books of biography, especially the books of classes 'Al-Tabaqat'. I choose five of those books, especially those that registered a large number of scientists, namely; طبقات النحويين واللغـويين by Al-Zobaidy (379 H), ونزهة الألباء في طبقات الأدبـاء by Al-Anbary (577 H), الجواهر by Taj al- Din Al-Sobki (771 H), and طبقـات الشـافعية الكبـرى by Muhyiddin Hanafi's (775 H), and طبقـات المضيئة في طبقات الحنفية النحاة واللغويين by Taqi al- Din bin for Shahba Shafi'i (851 H).

The authors of these books were supplying grammatical opinions when exposed to the translation of scientists. I studied these views and divided the research into:

An introduction that showed the motives of the research, its importance, and its plan.

The first chapter is entitled: (Books of studied classes and the grammar in them).

The second chapter is entitled: (Grammatical opinions in the textbooks of the studied classes). It includes three sections:

The first section: opinions in vocabulary and grammatical tools.

The second section: opinions in grammatical factors and terms.

The third section: opinions in grammatical structures.

The opinions were arranged within the sections according to Ibn Malik's alphabet, and they were investigated grammatically indicating the correct view.

Finally, I provide the conclusion which includes a number of findings related to the research. Then, I give the index of sources and references, and the index of topics.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، وعلى أزواجه أمهات المؤمنين.

وبعد،،

فقد ضمت الكتب غير النحوية مادة علمية ثرية (نحوية، وصرفية، ولغوية)، ومن هذه الكتب كتب (التراجم)، وفي هذه الكتب مادة تاريخية حياتية لعلماء بأعينهم مولداً ووفاة، وسرداً لمواقف لهم فيها، وفي أثناء هذه المواقف يعرض هؤلاء العلماء لبعض الآراء النحوية واللغوية لمن يترجمون لهم، أو من خلال عرضهم لبعض المحاورات والمناظرات بين نحويين.

وقد تعرفت على كتب التراجم ومنها كتب الطبقات التي تهتم بتراجم النحاة واللغويين من خلال الرجوع إليها في دراساتي السابقة عند إرادة الوقوف على أحد النحاة أو اللغويين، فوجدت فيها مادة نحوية وصرفية ليست في كتب أصحابها، أو موجودة فيها، فأردت الوقوف عليها ودراستها، كما أنني رأيت الموضوع طريفاً بدراسة النحو في كتب تهتم بالتاريخ مولداً ووفاة.

وقد خصصت البحث في كتب الطبقات من بين كتب التراجم على اختلاف عصورها؛ لانتهاجها في الغالب نهجاً واحداً في إيراد العلماء في طبقات معينة، كما أنني لم آت على كل كتب الطبقات، بل اهتممت بخمسة منها فقط، والتي عرضت لتاريخ بعض النحويين وآرائهم.

هذا وقد جاء البحث في: مقدمة، وفصلين، وخاتمة.

أما المقدمة: ففيها دوافع البحث، وأهميته، وخطته.

وأما الفصل الأول: فهو بعنوان:(كتب الطبقات المدروسة، والنحو فيها)، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: (التعريف بكتب الطبقات المدروسة) من حيث: التعريف بأصحابها، وعلة تأليفها، ومنهجهم فيها، وهي:

١- طبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي (ت٣٧٩هـ).

٢- نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري (ت ٥٧٧هـ).

٣- طبقات الشافعية الكبرى لـ تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ).

٤- الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لـ محيي الدين الحنفي (ت٧٧٥هـ).

٥- طبقات النحاة واللغويين لـ تقي الدين بن شهبة الشافعي (ت٨٥١هـ)

والمبحث الثاني: (ملامح النحو في كتب الطبقات) من حيث:

(الاستشهاد بالقرآن الكريم، وكلام العرب شعراً ونثراً - النقد النحوي - العلة النحوية - توجيه القراءات القرآنية).

وأما الفصل الثاني فهو بعنوان: (الآراء النحوية في كتب الطبقات) ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الآراء في المفردات، والأدوات.

المبحث الثاني: الآراء في العوامل، والأعاريب.

المبحث الثالث: الآراء في التراكيب.

وقد رتبت الآراء في هذه المباحث الثلاثة وفق ألفية ابن مالك، وعرضتها على مائدة الدرس النحوي بالمناقشة والتحليل وعرض الأقوال في المسألة، ثم

ذكر الرأي الراجح فيها. وكان الانطلاق في دراسة هذه الآراء من كتب الطبقات المدروسة، ومن خلال النصوص التي نقلتها منها.

ثم أنهيت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، وأعقبت الخاتمة بفهرس للمصادر والمراجع، ثم فهرس للموضوعات.

هذا وأرجو الله أن أكون قد وفقت فيما قمت به من دراسة للآراء النحوية في هذه الكتب. والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

الباحث

عبد الملك أحمد السيد شتيوي

الفصل الأول

كتب الطبقات المدروسة، والنحو فيها

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بكتب الطبقات المدروسة.

المبحث الثاني: ملامح النحو في كتب الطبقات.

المبحث الأول
التعريف بكتب الطبقات المدروسة

- طبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي (ت٣٧٩هـ).
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري (ت ٥٧٧هـ).
- طبقات الشافعية الكبرى لـ تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ).
- الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لـ محيي الدين الحنفي (ت٧٧٥هـ).
- طبقات النحاة واللغويين لـ تقي الدين بن شهبة الشافعي (ت٨٥١هـ)

أولاً: طبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي (ت٣٧٩هـ):[١]

مؤلفه: أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسي الإشبيلي النحوي[٢]، ولد ونشأ واشتهر في إشبيلية.[٣] والزُّبيدي نسبة إلى زُبيد بن صعب بن سعد العشيرة رهط عمرو بن معد يكرب الزبيدي.[٤]

تلقى فنون العربية عن يد أبي علي القالي، وأبي عبد الله الرباحي، وأدب ولد المستنصر بالله، وولي قضاء قرطبة، وعدَّ من الأئمة في اللغة العربية، فكان عالماً بالنحو، واللغة، والأخبار، ولذلك عُدَّ واحداً من علماء عصره في النحو، وحفظ اللغة.[٥]

صنف العدد من الكتب منها: الواضح في النحو، وما تلحن فيه العامة، ومختصر العين، وطبقات النحويين واللغويين، وتوفي بإشبيلية سنة (٣٧٩هـ).[٦]

علة تأليفه: ألف الزُّبيدي كتابه (طبقات النحويين) بناء على طلب من أمير المؤمنين الحكم المستنصر بالله أن يؤلف كتاباً يشتمل على ذكر من

---

(١) حقق الكتاب الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم، وطبع في دار المعارف المصرية، وطبع عدة طبعات.

(٢) انظر: إنباه الرواة ٣/ ١٠٨، بغية الوعاة ٨٤/١، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة صـ ٢٦٢، الأعلام ٨٢/٦، مقدمة طبقات النحويين واللغويين صـ ٢

(٣) انظر: الأعلام ٨٢/٦

(٤) انظر: بغية الوعاة ٨٥/١

(٥) انظر: إنباه الرواة ٣/ ١٠٨، بغية الوعاة ٨٤/١، ٨٥، الأعلام ٨٢/٦

(٦) انظر: إنباه الرواة ٣/ ١٠٨، ١٠٩، بغية الوعاة ٨٤/١، ٨٥، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة صـ ٢٦٢، الأعلام ٨٢/٦، مقدمة طبقات النحويين واللغويين صـ ٦

سلف من النحويين واللغويين في صدر الإسلام، ثم من تلاهم إلى زمنه الذي كان يعيش فيه، وأن يجعلهم في طبقات على زمانهم وبلادهم.(١)

منهجه: رتبَّ أبو بكر الزبيدي كتابه الطبقات ترتيباً زمنياً تبعاً لبلدانهم التي وجدوا فيها، فصنفهم إلى خمسة أصناف هم: (البصريون، والكوفيون، والمصريون، والقرويون، والأندلسيون) ضم كل صنف منها نحويين ولغويين، ثم قسم كل صنف إلى طبقات على حسب التقدم الزمني.(٢)

ثانياً: نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري (ت ٥٧٧هـ).(٣)

مؤلفه: هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري أبو البركات الملقب بالكمال النحوي.(٤)

قدم بغداد في صباه، وقرأ الفقه الشافعي على أبي سعيد بن الرزاز، ثم قرأ اللغة والأدب على أبي منصور الجواليقي، ولازم ابن الشجري حتى برع في النحو، ولم يكن ينتمي في النحو إلا إليه، وسمع بالأنبار من أبيه.(٥)

---

(١) انظر: مقدمة طبقات النحويين واللغويين صـ ١٧

(٢) انظر: طبقات النحويين واللغويين صـ ١٨، ٣١٥ وما بعدها، المدارس النحوية د / خديجة الحديثي صـ ١٠

(٣) حقق الكتاب الدكتور/ إبراهيم السامرائي، وطبع في مكتبة المنار – الأردن – الزرقاء، وطبع عدة طبعات.

(٤) انظر: إنباه الرواة ١٦٩/٢، بغية الوعاة ٨٦/٢، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة صـ ١٨٣، الأعلام ٣٢٧/٣، مقدمة نزهة الألباء صـ ٥

(٥) انظر: إنباه الرواة ١٦٩/٢، ١٧٠، بغية الوعاة ٨٦/٢، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة صـ ١٨٣، مقدمة نزهة الألباء صـ ٥، ٦

صنف العديد من الكتب منها: أسرار العربية، والإنصاف في مسائل الخلاف، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث وغير ذلك الكثير من المؤلفات. توفي في بغداد سنة (٥٧٧هـ).[١]

علة تأليفه: لم يبين الأنباري العلة من تأليفه هذا الكتاب سوى ما ذكره في بداية الكتاب من أنه ذكر فيه معارف أهل هذه الصناعة الأعيان، ومن قاربهم في الفضل، والإتقان، وأنه بين أحوالهم، وأزمانهم على غاية من الكشف والبيان، ثم ذكر مقدمة عن سبب وضع النحو.[٢]

منهجه: رتب الأنباري كتابه ترتيباً زمنياً بدأه بـ (نصر بن عاصم)، وأنهاه بشيخه (ابن الشجري)، وضمنه في وسط اللغويين والنحاة بعض الأدباء والشعراء كـ (حماد الراوية، وأبي القاسم بن سلام، وأبو عثمان الجاحظ، وعبد الله بن المعتز) وغيرهم، فلم يقصر الكتاب على النحاة واللغويين فقط، ولعل ذلك هو الذي جعله يسميه بـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء.[٣]

ثالثاً: طبقات الشافعية الكبرى لـ تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ).[٤]

مؤلفه: هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي تاج الدين أبو نصر الشافعي.[٥]

---

(١) انظر: إنباه الرواة ١٧٠/٢، ١٧١، بغية الوعاة ٨٧/٢، ٨٨، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة صـ ١٨٤، الأعلام ٣٢٧/٣، مقدمة نزهة الألباء صـ ٦: ١٠

(٢) انظر: مقدمة نزهة الألباء صـ ١٧

(٣) انظر: فهرس نزهة الألباء صـ ٣٠٣: ٣١٠

(٤) حقق الكتاب الدكتور/ محمود محمد الطناحي، ود/ عبد الفتاح محمد الحلو، وطبع في مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م

(٥) انظر: المعجم المختص صـ ١٥٢، حسن المحاضرة ٣٢٨/١، الأعلام ١٨٤/٤

ولد في مصر سنة تسع وعشرين وسبعمائة ولازم الاشتغال على أبيه وغيره حتى مهر وهو شاب، وألف وهو في حدود العشرين، وصنف كتباً مفيدة، وانتشرت في حياته، ثم انتقل إلى دمشق مع والده، فسكنها.

وكان فقهياً أصولياً مؤرخاً، وألف كتباً كثيرة منها: جمع الجوامع في أصول الفقه، وشرح مختصر ابن الحاجب، وشرح منهاج البيضاوي، وترشيح التوشيح في فقه الشافعية، وطبقات الشافعية الكبرى، ومعيد النعم ومُبيد النقم وغير ذلك. توفي سنة (٧٧١هـ).(١)

علة تأليفه: لم يكن تأليف أبو نصر السبكي لطبقاته عابراً، وإنما أعد لذلك فكان يطلق عموم نظره فيما سبقه من مؤلفات حتى ألف كتابه حيث قال: "... فإني من قبل أن يكتب لي الشبابُ خط العِذار، ويستجلي نظر تمييزي وجوه البشارة والإنذار أردد نظري في أخبار الأخيار، وأترقب أحوالهم؛ لأحيط بها من إسفار صبح الأسفار... فأطلق عموم النظر من الصغر فيها ناظري، وأعرب عن المبنيّ على السكون في ضمائري، وتلقف ما صنع السابقون من سحر الكلام، وألتقط ما فرقوه من درر مُجمعة على أحسن نظام"(٢)

ثم تحدث عن عمله في كتابه فقال: " وبالجملة لم آل جهداً، ولم أدع الجنان يقر قراره ولا يهدأ، فبيَّنا الفقيه منها في عويص الفروع المشتبكة،... وبيَّنا الأديب في نشر حلل مُطرّزة إذا به في مواعظ وحكم موجزة، وبيَّنا المريد في

(١) انظر: المعجم المختص صـ ١٥٢، طبقات الشافعية ٣٢٦/٩، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٨٤، حسن المحاضرة ٣٢٨/١، ٣٢٩، الأعلام ١٨٤/٤، ١٨٥

(٢) انظر: طبقات الشافعية ٢٠٦/١

سلوك الطريق إذا به في أحاديث مُسندة يعلم أنها باب التوفيق، وبيَّنا المؤرخ في حكايات انقضى زمانها إذا به قد عبر على تراجم يعز على المنقب وجدانها"[١]

منهجه: كتاب الطبقات الكبرى للسبكي بدأه بمقدمة واستهلها بحديث النبي – صلى الله عليه وسلم – (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر)، ثم ذكر عدداً من الأحاديث النبوية.

كما تحدث أثناء مقدمته وفي الطبقات التي أوردها عن العقيدة، كما ناقش علم الكلام، ومسائل المنطق، وعقد للحديث عن الإيمان والإسلام، والإحسان، وزيادة الإيمان ونقصانه، والقدر.[٢]

كما تحدث عن الشعر، ثم ذكر منزلة إسناد الحديث ودرجته في العلم، ونقد الرجال، والنحو، ثم طبقات حفاظ الشريعة من الصحابة والتابعين، وثمان عشرة طبقة بعدهم، ثم بدأ بذكر سبع طبقات يترجم في كل طبقة لأعلام مائة سنة، فالطبقة الأولى في الذين جالسوا الشافعي رضي الله عنه، والطبقة الثانية فيمن توفي بعد المائتين ممن لم يصحب الشافعي وإنما اقتفى أثره، والطبقة الثالثة فيمن توفي بين الثلاثمائة والأربعمائة، والطبقة الرابعة فيمن تُوفي بين الأربعمائة والخمسمائة، والطبقة الخامسة فيمن مات بعد الخمسمائة، والطبقة السادسة فيمن توفي بين الستمائة والسبعمائة، والطبقة السابعة فيمن توفي بعد السبعمائة.[٣]

---

(١) انظر: السابق ٢٠٩/١

(٢) انظر: مقدمة تحقيق طبقات الشافعية ١١/١، ١٢، وراجع: طبقات الشافعية ١٠٢/١

(٣) راجع: مقدمة طبقات الشافعية ٢٣/١ وما بعدها.

رابعاً: الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لـ محيي الدين الحنفي (ت٧٧٥هـ).[١]

مؤلفه: هو عبد القادر بن محمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفا الحنفي القرشي.[٢]

ولد سنة ست وتسعين وستمائة، وعني بالفقه حتى مهر ودرس وأفتى، وأجاز له الدمياطي وغيره، وسمع من أبي الحسن بن الصواف، وحسن بن عمر الكردي وغيرهما.

وصنف العديد من الكتب منها: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، والعناية في تحرير أحاديث الهداية، وشرح معاني الآثار للطحاوي، وترتيب تهذيب الأسماء واللغات وغير ذلك. توفي سنة (٧٧٥هـ).[٣]

علة تأليفه: يعدُّ كتاب (الجواهر المضية في طبقات الحنفية) من أوائل الكتب التي ألفت في طبقات الحنفية. وقد بَيَّن صاحبه علة تأليفه لكتابه بأنه لم ير أحداً جمع طبقات الحنفية على ما فعل ذلك مع أصحاب المذاهب الأخرى فدعاه ذلك إلى تأليف كتابه، وأن مشايخه حثوه على ذلك فقال:"... ومذ طلبت العلم ونفسي متشوقة إلى جمع كتاب أذكر فيه طبقات أصحابنا، فيمنعني من

---

(١) حقق الكتاب الدكتور/ عبد الفتاح محمد الحلو، وطبع في مطبعة هجر للطباعة والنشر ط/ أولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

(٢) انظر: شذرات الذهب ٤٠٩/٨، الدرر الكامنة في أعلام المائة الثامنة ٣٩٢/٢، الأعلام ٤٢/٤

(٣) انظر: شذرات الذهب ٤١٠/٨ الدرر الكامنة في أعلام المائة الثامنة ٣٩٢/٢، الأعلام ٤٢/٤، مقدمة تحقيق الجواهر المضية في طبقات الحنفية ١/ ٥، ٦

ذلك العجز عن الإحاطة ببعض هذا الجم الغفير، وتتبع الكتب المصنفة في ذلك، وأول من حثني على ذلك قديماً شيخنا
العلامة قطب الدين عبد الكريم..."[١]

منهجه: نبه عبد القادر الحنفي على ترتيب كتابه بأنه جعله على الحروف الأبجدية، وكذلك في أسماء الآباء والأجداد تيسيراً على كاشفه، وأتبع ذلك بكتاب في الكُنى، ثم بكتاب الذيل على الكنى، ثم بكتاب عن النساء، ثم بكتاب في الأنساب، ثم بكتاب في الألقاب، ثم بكتاب فيمن عُرف بابن فلان، ثم ختم كتابه بكتاب الجامع على عادة علماء المدينة ذكر فيه فوائد جمة، ونفائس مهمة"[٢]

خامساً: طبقات النحاة واللغويين لـ تقي الدين بن شهبة الشافعي (ت٨٥١هـ)[٣]

مؤلفه: هو تقي الدين أبو بكر أحمد بن شهاب الدين بن أحمد بن محمد بن عبد الوهاب الأسدي الشهبي الدمشقي الشافعي.[٤]

ولد بدمشق سنة (٧٧٩هـ)، وقد تفقه على والده وغيره، وسمع من كبار علماء عصره حتى صار إماماً فقيهاً مؤرخاً عالماً اشتهر بابن قاضي شُهبة، وأفتى ودرَّس، وصنف خمسة وعشرين مؤلفاً منها: طبقات الشافعية،

---

(١) انظر: مقدمة الجواهر المضية في طبقات الحنفية ١/ ٩، ١٠

(٢) انظر: السابق ١/ ١٢

(٣) حقق الكتاب الدكتور/ محسن غياض وطبعته الدار العربية للموسوعات بيروت – لبنان ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م، كما طبعته مطبعة النعمان في النجف ١٩٧٣، ١٩٧٤ م

(٤) انظر: شذرات الذهب ٣٩٢/٩، الضوء اللامع ٢١/١١، الدارس في تاريخ المدارس ٤٠٤/١، الأعلام ٢/ ٦١

وطبقات الحنفية، وطبقات النحاة واللغوين، والمنتقى من تاريخ ابن عساكر، والذيل على تاريخ ابن كثير وغير ذلك الكثير. توفي في دمشق سنة (٨٥١هـ).[١]

علة تأليفه: لم يظهر الغرض من تأليف ابن قاضي شهبة لهذا الكتاب؛ لأن المقدمة التي من المفترض أن يكتب فيها غرضه من الكتاب أو السبب الذي دعاه إلى تأليفه سقطت منه.

منهجه: رتب ابن قاضي شهبة أعلام كتابه على الحروف الأبجدية، لكنه قدم من اسمه محمداً أولاً ثم بعد ذلك جاء باب الألف وتسلسل ذلك إلى آخر الحروف الهجائية ثم جاء عدد من الأبواب القصيرة في الكنى، والأبناء، والأنساب، والألقاب وهي مرتبة على الحروف الهجائية أيضاً. وقد ختم كتابه بحديث عن الحسد والصلاة، ثم ذكر بعض المسائل النحوية بين أبي حيان وابن هشام تحت عنوان (فوائد).

هذا ولم يقصر ابن قاضي شهبة كتابه على النحويين واللغويين فقط، بل ضمنه عددا من المفسرين، والمحدثين، والقراء، والفقهاء، والشعراء.[٢]

---

(١) انظر: شذرات الذهب ٣٩٢/٩، ٣٩٣، الضوء اللامع ٢١/١١: ٢٤، الدارس في تاريخ المدارس ٤٠٥/١، الأعلام ٢/ ٦١.

(٢) انظر: طبقات النحويين واللغوين لابن قاضي شهبة صـ ١٣، ١٤، ٢١ وما بعدها.

المبحث الثاني

ملامح النحو في كتب الطبقات

ضمت كتب الطبقات المدروسة مادة نحوية وصرفية، وظهر ذلك من خلال ماتم دراسته من آراء فيها، وكان من أهم هذه الكتب (طبقات الشافعية الكبرى) لتاج الدين السبكي؛ لأنه كان إماماً في الفقه والأصول كما كان نحوياً، فله من المناقشات النحوية، والآراء والاختيارات ما يشهد له بتمكنه في النحو، واعتمد في مادته النحوية على مصادر متعددة، وعلى أكابر علماء النحو كـ (الفارسي، وابن الشجري، وابن يعيش، وابن هشام) وغيرهم.

كما يعد كتاب (نزهة الألباء في طبقات الأدباء) للأنباري من أهم كتب الطبقات المدروسة الذي احتوى على مادة نحوية ولغوية كبيرة من خلال ترجمته لعدد كبير من اللغويين والنحويين، وكان الأنباري كما هو في كتابه الإنصاف يرجح بعض الآراء، ويعترض على بعضها الآخر، فلم يكن مترجماً فقط.

كما أنَّ كتاب (طبقات النحويين واللغويين) للزُّبيدي من أهم كتب التراجم حيث يعد صاحبه من مشايخ علماء العربية في الأندلس، وكتابه يحمل تعقبات نحوية ولغوية، كما أنَّ كتابي (الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لـ محيي الدين الحنفي، وطبقات النحاة واللغويين لـ تقي الدين بن شهبة الشافعي) فيهما مادة نحوية ولغوية تشهد بمكانة أصحابهما.

وقد ظهرت الدلائل النحوية في كتب الطبقات المدروسة من خلال ما يلي:

- الاستشهاد بالقرآن الكريم، وكلام العرب شعراً ونثراً:

- أما استدلال أصحاب كتب الطبقات بالآيات القرآنية على ما أوردوه من آراء أو مواقف نحوية للعلماء، فمنه ما يلي:

- **استدل محيي الدين الحنفي في طبقات الحنفية** على أنَّ (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿ فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ ﴾[1] للجنس فقال: " وقال ابن عباس: كل الرسل كانوا أولي عزم. واختاره علي بن مهدي الطبري، قال: وإنما دخلت (مِنْ) للتجنيس لا للتَّبعيض، كما تقول: اشتريت أرْدِية من البَّزِ، وأكسية من الخَزِّ، أي اصبر كما صبر الرسل"[2]

- **استدل تاج الدين السبكي بقوله تعالى:** ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[3] على دلالة (لو) على الامتناع فقال: ".. سمعت الشيخ الوالد يقول بعد أن ذكر اختلاف النحاة في (لو): تتبعت مواقع (لو) من الكتاب العزيز، والكلام الفصيح، فوجدت المستمر فيها انتفاء الأول، وكون وجُوده لو فُرض مستلزماً لوجود الثاني، وأما الثاني فإن كان الترتيب بينه وبين الأول مناسباً، ولم يخلف الأول غيره، فالثاني مُنتفٍ في هذه الصورة، كقوله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[4]، وكقول القائل: لو جئتني لأكرمتك، لكنَّ

(١) سورة الأحقاف من الآية: ٣٥

(٢) انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحيي الدين الحنفي ٤٧/١، البحث صـ٦٧

(٣) سورة الأنبياء من الآية: ٢٢

(٤) سورة الأنبياء من الآية: ٢٢

المقصود الأعظم في المثال الأول نفي الشرط رداً على من ادَّعاه، وفي المثال الثاني أن المُوجِبَ لانتفاء الثاني هو انتفاء الأول لا غير...."[1]

- أشار تاج الدين السبكي إلى جواز حذف خبر المبتدأ بعد (إذا) الفجائية، لكن الغالب ذكره بعدها مستدلاً على ذلك بالآيات القرآنية التي أتت على هذا الغالب حيث قال: ".... العرب قد تحذف خبر المبتدأ الواقع بعد (إذا) الفجائية، تقول: (خرجت فإذا الأسدُ)، أي حاضرٌ، والغالب أن يُذكر الخبر بعدها حتى إنه لم يقع في كتاب الله إلا مذكوراً، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ ﴾ [2]، وكقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسۡعَىٰ ۝٢٠ ﴾ [3]، وكقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيۡضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ۝١٠٨ ﴾ [4]، وكقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هُمۡ جَمِيعٌ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ ﴾ [5] وهو كثيرٌ... "[6]

وغير ذلك من الآيات التي استدل بها أصحاب كتب الطبقات على ما أوردوه من آراء أو مواقف نحوية وصرفية ولغوية.

- وأما ماورد من الشعر في كتب التراجم واستدلالهم به على الآراء النحوية لبعض العلماء، فمنه ما يلي:

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢٧٨/١٠، ٢٧٩، وراجع: البحث صـ ٨٣، ٨٤

(٢) سورة الأنبياء من الآية: ٩٧

(٣) سورة طه من الآية: ٢٠

(٤) سورة الأعراف من الآية: ١٠٨

(٥) سورة يس من الآية: ٥٣

(٦) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢٩٤/٩، ٢٩٨ بتصرف، وراجع: البحث صـ ١٣٢

- استدل تاج الدين السبكي بقول الأخطل:

مِثْلُ القَنَافِذِ هدَّاجون قد بَلَغت نجرانُ أو بلغت سَوْءَاتِهم هَجَرُ

على نصب الفاعل، ورفع المفعول فقال: "... وقد جوزت النحاة رفع المفعول به، ونصب الفاعل عند أمن اللبس، وأنشدوا عليه:

مِثْلُ القَنَافِذِ هدَّاجون قد بَلَغت نجرانُ أو بلغت سَوْآتهم هَجَرُ

رفع المفعول وهو (هجر)؛ لأنها المبلوغة، ونصب الفاعل، وهو (السَّوْآت)؛ لأنها البالغة؛ لأمن اللبس... "(١)

- استدل الزُّبيدي في طبقاته، والأنباري في نزهة الألباء بقول الشاعر:

أَظُلَيْمُ إنَّ مُصابَكُمْ رجلاً أهدى السَّلامَ تحيةً ظُلْمُ

على جواز نصب (رجل) على أنه معمول لـ (مصابكم) وليس خبراً لـ (إنَّ)، وخبرها (ظلم) في آخر البيت، ورد الواثق لنصب (رجل) حيث قال الزُّبيدي: "... اُشتُري للواثق جارية من البصرة، فأنشدته يوماً:

أَظُلَيْمُ إنَّ مُصابَكُمْ رجلاً أهدى السَّلامَ تحيةً ظُلْمُ

فقال لها الواثق: قولي: (رجلٌ)، فقالت: لا أقول إلا كما علمتُ، فقال للفتح بن خاقان: كيف هو يا فُتيح؟ فقال: هو خبر (إنَّ) كما قال أمير المؤمنين، فقالت الجارية: أخذت هذا الشعر من أعلم الناس بالعربية، فقال: ومَنْ هو؟

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٣/٢٤، ٧/٢٧٠، وراجع: البحث صـ ١٠٧

قالت: بكر بن عثمان المازني، وكان يُعرب شعر غنائي، فأمر الواثق بإشخاصه من البصرة، فأشخص....."[1]

- استدل الأنباري وغيره في (نزهة الألباء) بقول الشاعر:

بَيْنا تَعانُقِهِ الكُماةَ ورَوْغِهِ يوماً أُتيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ

إلى حكم ما يلي (بينا) فإن كان اسم جوهر لم يكن إلا رفعاً، وإن كان مصدراً جاز فيه الرفع والجر مع ترجيح الجر فقال: "..... ذكر ابن قتيبة قال: سألت الرياشي عن قول العرب: (بينا زيد قائم جاء عمرو) فقال: إذا ولي لفظة (بينا) الاسم العلم رفعت، فقلت: (بينا زيدٌ قائم جاء عمرو)، وإن وليها اسم المصدر فالأجود الجر لقول الشاعر:

بَيْنا تَعانُقِهِ الكُماةَ ورَوْغِهِ يوماً أُتيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ

قال المصنف: يروى (تَعانُقِهِ) بالجر والرفع، فمن جره جعل الألف فيه للإشباع،... ومن رفعه جعل الألف زيادة ألحقت كما زيدت (ما) في (بينما)، فتغير حكم (بين) لضمها إليها..."[2]

- ومما ورد في كتب الطبقات من أقوال العرب على الآراء والمواقف النحوية. إهمال (ليس) حملاً على (ما) في لغة تميم في قولهم: (ليس الطِّيْبُ إلا المسْكُ).

---

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي صـ ٨٧، ٨٨، ٩١، ٩٢ بتصرف، وراجع: نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ١٤١: ١٤٣، وراجع: البحث صـ ١١٢

(٢) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ١٥٣، ١٥٤ بتصرف، وراجع: البحث صـ ١١٨

وقد أورد ذلك الزبيدي، وتاج الدين السبكي، فقال السبكي: " قال أستاذنا أبو حيان: قول أنس: (ليس هما الوجه) وجه الكلام أن يقول: ليستا من الوجه، لكنه جعل (ليس) مثل (ما) فلم يعملها، وذلك في لغة تميم يقولون: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، وقد أشار لذلك سيبويه في كتابه، ونص عليه أبو عمرو بن العلاء....."[(١)]

ومن ذلك أيضاً ما أورده تاج الدين السبكي من دخول (لو) الشرطية على الجملة الاسمية، واستدلاله بقول العرب (لو ذاتُ سِوارٍ لطمتني) حيث قال: ".... فإن أراد تسليطه حرف (لو) على الجملة الاسمية، فهو مذهب كثير من النحاة منهم الشيخ جمال الدين بن مالك جوزوا أن يليها اسم، ويكون معمول فعل مضمر مفسَّر بظاهر بعد الاسم....

ومثال ما إذا وليها اسم مارُوي في المثل: (لو ذاتُ سِوارٍ لطمتني)، وقول عمر رضي الله عنه: (لو غيرُك قالها يا أبا عُبيدة)..... فالأسماء التي وليت (لو) في هذا كله معمول لفعل مضمر يُفسِره مابعده كأنه قال: (ولو لطمتني ذاتُ سوار)... "[(٢)]

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٩ /٢٨٠، ٢٨١، وراجع: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي صـ ٤٣، ٤٤، البحث صـ ١٤٠، ١٤١

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢٨/٣، ٢٩ بتصرف، وراجع: البحث صـ ١٥٢، ١٥٣

النقد االنحوي:

ظهر في بعض كتب الطبقات المدروسة اعتراض على الآراء التي ينقلونها أو يعرضون لها، كما ظهرت نقودهم أو نقود غيرهم لبعض الآراء والروايات، ومن ذلك ما يلي:

- ما أورده الزُّبيدي عن شيخه حيث قال: " حدثني محمد بن يحيى الرياحي قال: بلغني أن بعض ملوك مصر جمع بين أبي العباس بن ولاد، وبين أبي جعفر بن النحاس، وأمرهما بالمناظرة، فقال ابن النحاس لأبي العباس: كيف تبني مثل (افْعَلَوْتْ) من رميت؟ فقال له أبو العباس: أقول: ارْمَيَيْت، فخطأه أبو جعفر وقال: ليس في كلام العرب (افعلَوْت، ولا افعليَتْ)، فقال أبو العباس: إنما سألتني أن أمثل لك بناء ففعلت.

قال أبو بكر الزبيدي: وأحسن أبو العباس بن ولاد في قياسه حين قلب الواو ياء، وقال في ذلك بالمذهب المعروف؛ لأن الواو تنقلب في المضارعة ياء لو قيل ألا ترى أنك كنت تقول فيه: يرمي، فلذلك قال: ارميَيْت، ولم يقل: ارميوت، والذي ذكره أبو جعفر أنه لا يقال: (افعليت) صحيح.....وقد بينت ذلك في كتابي (أبنية الأسماء والأفعال)، وقد كان الأخفش يبني من الأمثلة ما مثل له، وسئل أن يبني عليه وإن لم يكن ذلك في كلام العرب، وفي ذلك حجة لأبي العباس بن ولاد فيما تغفله فيه أبو جعفر وإن كان قولاً قد رغب عنه جماعة من النحويين "[1]

فإن النحاس لم يرد قياس أبي العباس، وإنما كان الاعتراض على أصل البناء؛ لأن الوزنين المذكورين ليسا في كلام العرب.

---

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي صـ ٢١٩، ٢٢٠ بتصرف

– ما أورده الزُّبيدي أيضاً في طبقاته من رد الواثق رواية نصب (رجل) في بيت العرجي الذي أنشدته الجارية:

أظُلَيْمُ إنَّ مُصابَكُمْ رجلاً أهدى السَّلامَ تحيةً ظُلْمُ

فقال لها الواثق: قولي: (رجلٌ)، فقالت: لا أقول إلا كما علمتُ، فقال للفتح بن خاقان: كيف هو يا فُتيح؟ فقال: هو خبر (إنَّ) كما قال أمير المؤمنين، فقالت الجارية: أخذت هذا الشعر من أعلم الناس بالعربية، فقال: ومَنْ هو؟ قالت: بكر بن عثمان المازني... فأُتِي فقال: وكان سبب طلب الواثق لي أنَّ مُخارقاً غنَّى في مجلسه:

أظُلَيْمُ إنَّ مُصابَكُمْ رجلاً أهدى السَّلامَ تحيةً ظلمُ

فغناه (إنَّ مُصابَكُمْ رجلٌ) فشايعه بعض وخالفه آخرون.... فلما دخلت على الواثق سأل فقال: مِمَّن الرجل؟ قلت: من مازن ربيعة، قال لي: باسمُك؟ يريد: ما اسمك؟ فقلت على القياس: مَكْر يا أمير المؤمنين – أي بكر – فضحك وقال: اجلس واطمئن، فجلستُ، فسألني عن البيت، فأنشدته: أظُلَيْمُ إنَّ مُصابَكُمْ رجلاً

فقال: أين خبر (إنَّ)؟ قلت: (ظُلْمُ) الحرف الذي في آخر البيت، ثم قلت: يا أمير المؤمنين أما ترى البيت كأنه مُعلق لا معنى له حتى يتم بهذا الحرف، وإذا قال: (أظُلَيْمُ إنَّ مُصابَكُمْ رجلاً أهدى السَّلامَ تحيةً إليكم)، فكأنه ما قال شيئاً حتى يقول: (ظُلْمُ) قال: صدقت...."(١)

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي صـ ٨٧: ٩٢ بتصرف، وراجع: البحث صـ ١١٢، ١١٣

- ما ذكره الأنباري في الحوار الذي دار بين سعد بن أسد الهروي والجواليقي ونقد الأنباري لما ذكره الأسدي في النسب إلى الجمع: " قال الأسدي للجواليقي: أنت لاتحسن أن تنسب نفسك، فإن الجواليقي نسبة إلى الجمع، والنسبة إلى الجمع بلفظه لا تصح. وهذا الذي ذكره نوع من المغالطة، فإن لفظ الجمع إذا سمي جاز أن ينسب إليه بلفظه كمدائني ومغافري، وأنماري وما أشبه ذلك، فكذلك هنا.(١)

فإن الشيخ سعد بن أسد الهروي انتقد النسبة إلى الجمع وأنه ينسب إلى واحده، لكن كلامه مردود بوجود النسبة إلى الجمع إذا سُمِّي بهذا الجمع كما في: مدائني، ومغافري.

- **النقد من عضد الدولة للفارسي حيث** وجه عضد الدولة اعتراضاً للفارسي في قوله: إنَّ المستثنى منصوب بـ (إلا) وحدها بمعنى (أستثني)، فقال له: وهلا قدرت: (امتنع زيدٌ) فرفعت وكأن عضد الدولة لا يرى فرقاً بين الفعلين، وفي الحقيقة يوجد فرق بينهما فالأول موافق لغرض المُخْبِر ومدلول عليه بالأداة بخلاف الثاني.

وقد أشار الأنباري في (نزهة الألباء) إلى هذه القضية في ترجمته لأبي علي الفارسي فقال: "... وتقدم عند الملوك خصوصاً عند عضد الدولة، ويقال: إنه اجتمع مع عضد الدولة في الميدان، فسأله عضد الدولة: بماذا ينتصب الاسم المستثنى؟ نحو: قام القوم إلا زيداً، فقال أبو علي: ينتصب بتقدير: أستثني زيداً، فقال له عضد الدولة وكان فاضلاً: لمَ قدرت أستثني زيداً؟ فنصبت، وهلا قدرت: امتنع زيدٌ فرفعت؟ فقال له أبو علي: هذا الجواب الذي

(١) انظر: نزهة الألباء صـ ٢٨٩، وراجع البحث صـ ٥٠، ٥١

ذكرته لك جواب ميداني، وإذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح، وذكر في كتاب الإيضاح أنه انتصب بالفعل المتقدم بتقوية إلا.... "[1]

- أشار الأنباري في نزهة الألباء إلى كيفية النسب إلى (شية) وأمثاله فروى قولاً عن العرب، لكنه رده فقال: "... وحكى أبو الحسن الأخفش عن يونس بن حبيب أن حماداً حدثه أنَّ ناساً من العرب يقولون في النسب إلى: شية: شيوي. والوجه فيه غير ذلك وهؤلاء كأنهم قلبوا موضع الفاء فوضعوه في موضع اللام..."[2]

فالنقد النحوي متوجه إلى النسب إلى (شيه) وهو أن ناسا من العرب نسبوا إليها فقالوا (شيوي) وهذا الاسم محذوف فاؤه، ولامه حرف علة، فإن النسب إليه عن طريق رد الفاء المحذوفة، فقد رد الفاء المحذوفة لكنه جعلها في موضع اللام والأصل أن يرد الفاء في موضعها مع زيادة ياء النسب. وهو رأي نُسب إلى الفراء قياساً على ماورد عن بعض العرب[3]، والنسب إليها الصحيح على مذهب سيبويه (وشوي)، وعلى مذهب الأخفش (وَشَيي).

وغير ذلك من النقد الذي وجهه أصحاب كتب الطبقات المدروسة لما نقلوه في كتبهم وما ورد في البحث أيضاً.

---

(١) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ٢٣٣، وراجع: البحث صـ ١٠٣

(٢) انظر: نزهة الألباء صـ ٤٣، وراجع: البحث صـ ٥٣، ٥٤

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ٦٣/٢

العلة النحوية:

وردت العديد من العلل النحوية فيما أورده أصحاب كتب الطبقات من آراء نحوية لبعض النحاة أو للمحاورات النحوية التي أوردوها في كتبهم، ومن ذلك ما يلي:

- علة فساد المعنى:

أورد الزبيدي تعليل المازني نصب (رجلاً)، وأن خبر (إنَّ) هو (ظلم) الذي في آخر البيت بفساد المعنى، وذلك عندما سأله الواثق عن قول العرجي:

أظُلَيْمُ إنَّ مُصابَكُمْ رجلاً أهدى السَّلامَ تحيةً ظُلْمُ

فقال: أين خبر (إنَّ)؟ قلت: (ظُلْمُ) الحرف الذي في آخر البيت، ثم قلت: يا أمير المؤمنين أما ترى البيت كأنه مُعلق لا معنى له حتى يتم بهذا الحرف، وإذا قال: (أظُلَيْمُ إنَّ مُصابَكُمْ رجلاً أهدى السَّلامَ تحيةً إليكم) فكأنه ما قال شيئاً حتى يقول: (ظُلْمُ) قال: صدقت...."[1]

- علة اشتراك (كلا) بين الاسمية والفعلية عند الفراء؛ لمشابهتها الأسماء والأفعال:

نقل هذا التعليل عن الفراء الزُّبيدي حيث قال: "... وقال الفراء: هي بين الأسماء والأفعال، فلا أحكم عليها بالاسم ولا بالفعل، فلا أقول: إنها اسم؛ لأنها حشو في الكلام، ولا تنفرد كما ينفرد الاسم، وأشبهت الفعل لتغيرها في المكني والظاهر؛ لأني أقول في الظاهر: (رأيت كلا الزيدين، ومررت بكلا الزيدين، وكلمني كلا الزيدين) فلا تتغير، وأقول في المكني: (رأيتهما كليهما، ومررتُ

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي صـ ٩٢، وراجع: البحث صـ ١١٢,١١٣

بهما كليهما، وقام إليَّ كلاهما)، فأشبهت الفعل؛ لأني أقول: (قضى زيدٌ ما عليه)، فتظهر الألف مع الظاهر، ثم أقول: (قضيت الحق)، فتصير الألف ياءً مع المكنِيِّ..."(١)

- علة تنكير (الناس) في قوله تعالى: ﴿ تَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِّلنَّاسِ ﴾(٢) لاستيفاء الجنس:

وقد أورد هذه العلة ابن قاضي شهبة في طبقات النحاة حيث قال: " وفد على عضد الدولة زائراً له فقال له: يا أبا الفرج إن الله تعالى يقول: ﴿ تَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِّلنَّاسِ ﴾(٣) وترى العسل يأكله المحرور فيتأذى به، والله صادق في قوله.

فقال: إن الله لم يقل فيه شفاء الناس بالألف واللام اللذين يدخلان لاستيفاء الجنس، وإنما ذكره منكَّراً، فمعناه فيه شفاء لبعض الناس دون بعض.(٤)

علة حذف الهاء من (بغيا) في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾(٥)

وهي أنَّ (بغي) ليست بـ (فعيل)، وإنما هي (فعول) بمعنى (فاعلة)، وقد أورد الأنباري في نزهة الألباء هذا التعليل للمازني فقال: " ويحكى أنَّ أبا عثمان المازني سُئل بحضرة المتوكل على الله تعالى عن الآية السابقة فقيل له: كيف

(١) انظر: السابق صـ ١٣٣، وراجع: البحث صـ ١٤١

(٢) سورة النحل من الآية: ٦٩

(٣) سورة النحل من الآية: ٦٩

(٤) انظر: طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة تحقيق د/ محسن غياض صـ ٣٢

(٥) سورة مريم من الآية: ٢٨

حذفت الهاء، و(بغي) فعيل؟، و(فعيل) إذا كان بمعنى (فاعل) لحقته الهاء، نحو (فتى، وفتية)، فقال: إن بغي ليست بـ (فعيل)، وإنما هي (فعول) بمعنى (فاعلة)؛ لأن الأصل فيها (بغوي)، ومن أصول التصريف: إذا اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياءاً، وأدغمت الياء في الياء، كما قالوا: (شويت شيّاً، وكويت كيًّاً)، والأصل فيهما: (شوياً، وكوياً) فعلى هذه القضية قيل: (بغي)، ووجب حذف التاء منهما؛ لأنها (باغية) كما يحذف من (صبور) بمعنى (صابرة) ".[1]

علة بناء (حذام) وهو توالي علل منع الصرف:

وقد أشار الأنباري إلى ذلك في (نزهة الألباء) فقال: "... ولقد حكى يوماً قول أبي العباس المبرد في بناء (حذامِ، وقطامِ) إنه اجتمع فيه ثلاث علل: التعريف، والتأنيث، والعدل، فبعلتيه يجب منع الصرف، وبالثالثة يجب البناء، إذ ليس بعد منع الصرف إلا البناء..."[2]

- **علة ذكر الخبر(اثنتين) في قوله تعالى: ﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَۚ ﴾**[3] وهو إفادة العدد المجرد من الصفة.

وقد أشار إلى ذلك الأنباري في (نزهة الألباء) فقال:".. ويحكى أنَّ مروان بن سعيد المهلبي سأل أبا الحسن الأخفش عن قوله تعالى: **﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ**

(١) انظر: نزهة الألباء صـ ١٤٤، وراجع: البحث صـ ٤٤، ٤٥

(٢) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ٣٠١ بتصرف، وراجع: البحث صـ ١٢١

(٣) سورة النساء من الآية: ١٧٦

فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾[1] ما الفائدة من هذا الخبر؟ فقال: أفاد العدد المجرد من الصفة.[2]

توجيه القراءات القرآنية:

وردت عدة قراءات قرآنية في كتب الطبقات المدروسة مع توجيهها كما يلي:

- توجيه فتح همزة (إنَّ) وكسرها في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[3] حيث أورد ابن قاضي شهبة في طبقات النحاة، والزبيدي في طبقات النحويين واللغويين مناظرة بين المتوكل على الله، والفتح بن خاقان، والمبرد ماورد في هذه الآية من توجيه الفتح والكسر لهمزة (إنّ).[4]

- أورد عبد القادر الحنفي في الجواهر المضية قراءة في قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ ﴾[5] برفع (إبراهيم)، ونصب (ربه)[6] **ناسباً**

---

(١) سورة النساء من الآية: ١٧٦

(٢) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ١٠٨، ١٠٩، وراجع: البحث صـ ١٢٦

(٣) سورة الأنعام من الآية: ١٠٩

(٤) انظر: طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة تحقيق د/ محسن غياض صـ ٨١:٨٨، وراجع: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي صـ ١٠٢، ١٠٣، وراجع: البحث صـ ٦٢: ٦٤

(٥) سورة البقرة من الآية: ١٢٤

(٦) القراءة المشهورة بنصب (إبراهيم) ورفع (ربه)، أي بتقديم المفعول على فاعله هي قراءة ابن عامر وابن كثير، وابن ذكوان وغيرهم، وأما هذه القراءة التي هي بإسناد الفعل إلى فاعله، فهي قراءة ابن عباس، وأبو الشعثاء، وأبو حنيفة، وجابر بن زيد، وأبو حيوة. انظر: الكشاف ٣١٧/١، البحر المحيط ٥٤٥/١، الدر المصون ٩٨/٢، معجم القراءات القرآنية / أحمد مختار عمر ١٠٩/١، ١١٠، مختصر في شواذ القران من كتاب البديع لابن خالويه صـ ١٦

إياها إلى أبي حنيفة حيث قال: " حُكي عن أبي حنيفة أنه أجاز أن يقرأ ﴿ **وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ** ﴾[1] برفع الميم من (إبراهيم)، ونصب الباء من (ربه)، ومعناه: سأل ربَّهُ فأجابه، وامتحنه، وابتلاه، واختياره السؤال هل يُجيب أم لا؟ فسأله مُخْبِراً فصار سؤالاً، كما أنَّ الدعاء سؤال، وإن كان بلفظ الدعاء"[2]

قال الزمخشري موجهاً هذه القراءة: "... وقرأ أبو حنيفة، وهي قراءة ابن عباس (إبراهيمُ ربَّه) برفع إبراهيم، ونصب ربه، والمعنى: أنه دعاه بكلمات من الدعاء فعل المختبر هل يجيبه إليهن أم لا؟... فأعطاه ما طلبه لم ينقص منه شيئاً، ويعضده ما رُوي عن مقاتل أنه فسر الكلمات بما سأل إبراهيم ربه في قوله: ﴿ **رَبِّ ٱجْعَلْ هَـٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ** ﴾[3]،

وقوله: ﴿ **رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ** ﴾[4]،وقوله: ﴿ **رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ** ﴾[5]..."[6]

وقال ابن أبي الربيع: وقُرِيء في غير السبع (وإذ ابتلى إبراهيمُ ربَّهُ) بإسناد الفعل إلى (إبراهيم)، ومعنى (ابتلى) هنا على هذا: سأله ليرى أيعطيه ما

---

(١) سورة البقرة من الآية: ١٢٤

(٢) انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحيي الدين محمد القرشي الحنفي ٩٦/٤

(٣) سورة البقرة من الآية: ١٢٦

(٤) سورة البقرة من الآية: ١٢٨

(٥) سورة البقرة من الآية: ١٢٩

(٦) انظر: الكشاف ٣١٧/١، وراجع: البحر المحيط ٥٤٥/١

سأل؟ فأعطاه سبحانه ذلك، فيكون معنى (أَتَمَّهُنَّ): أعطاه الله ما سأل، والمطالب التي طلب إبراهيم: ﴿ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾[1]، و﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ﴾[2] وغير ذلك مما طلب.[3]

وقال السمين في هذه القراءة: "... وتأويلها دَعا ربَّه، فسمى دعاءه ابتلاء مجازاً؛ لأنَّ في الدعاء طلب استكشاف لما تجري به المقادير..."[4]

توجيه قراءة النصب بـ(لم) في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[5] على أنها لغة من لغات العرب أشار إلى ذلك الأنباري فقال: "..... كان اللحياني أحفظ الناس للنوادر عن الكسائي، والفراء، والأحمر. ومن نوادره أنه حكى عن بعض العرب أنهم يجزمون بـ (لن)، وينصبون بـ (لم)، وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ بفتح الحاء....."[6]

---

(١) سورة البقرة من الآية: ١٢٦

(٢) سورة البقرة من الآية: ١٢٨

(٣) انظر: تفسير القرآن الكريم لابن أبي الربيع ٤٨٠/١، ٤٨١

(٤) انظر: الدر المصون ٩٨/٢

(٥) سورة الشرح الآية: ١

(٦) انظر: نزهة الألباء صـ ١٣٧، وراجع: البحث صـ ٩٢

الفصل الثاني
الآراء النحوية في كتب الطبقات

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الآراء في المفردات والأدوات.

المبحث الثاني: الآراء في العوامل والأعاريب.

المبحث الثالث: الآراء في التراكيب.

المبحث الأول
الآراء في المفردات، والأدوات

أولاً: الآراء في المفردات:
معنى التثنية وكيف تأتي؟

المثنى هو: مادلَّ على اثنين بزيادة، صالح للتجريد عنها، وعطف مثله عليه.(١)

وقد اشترط النحويون شروطاً يجب توافرها في الاسم كي يثنى(٢) منها الاتحاد اللفظي والمعنوي، وقد اختلف النحويون في شرط الاتحاد المعنوي بين اللفظين المراد تثنيتهما على ما يلي:

الأول: يجوز تثنية ما اتفقا في اللفظ، وإن اختلفا في المعنى، نحو: العينان للعين الباصرة وعين الماء، والقُرءان للطهر والحيض.

وهو رأي ابن الأنباري(٣)، والجزولي(٤)، وابن مالك(٥)، والبعلي(٦) وغيرهم.

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٥/١، الهمع ١٣٤/١،

(٢) وهذه الشروط هي: الإفراد، الإعراب، عدم التركيب، التنكير، ألا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته. انظر: التذييل والتكميل ٢٣٦/١، التصريح ٢٣٠/١، الهمع ١٣٤/١، وراجع: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٥٠/١، ٥١

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/١، الفاخر ٧٥/١، توضيح المقاصد ٣٢٤/١، تمهيد القواعد ٣١٠/١، الهمع ١٤٤/١، نتائج التحصيل للدلائي ٣٥٧/١

(٤) انظر: المقدمة الجزولية صـ ١١، شرح الجزولية للشلوبين تحقيق د/ تركي العتيبي ٢٩٧/١ ومابعدها، وراجع: شرح الكافية للرضي ٣٤٨/٣

(٥) انظر: شرح التسهيل ٥٩/١، وراجع: شرح الكافية للرضي ٣٤٨/٣، التذييل والتكميل ٢٢٩/١، توضيح المقاصد ٣٢٤/١، المساعد ٣٩/١، تمهيد القواعد ٣٠٦/١، الهمع ١٤٤/١

(٦) انظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٧٥/١

وقد استدل أصحاب هذا القول بأدلة منها:[1]

١- قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ﴾[2]

فقد جمع الآباء وهم مختلفون وجواز هذا الجمع يؤذن بجواز التثنية.

٢- قول النبي- صلى الله عليه وسلم-:(الأيدي ثلاث: فيد الله - تعالى- العليا، ويد المُعطي، ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة)[3]، فجمع الأيدي مع اختلاف معاني مفرداتها، وجواز الجمع يؤذن بجواز التثنية.

٣- قول العرب: (القلم أحد اللسانين، والخال أحد الأبوين، واللبن أحد اللحمين).

٤- أنَّ التخالف في اللفظ لابد معه من تخالف المعنى، ولم يمنع هذا التخالف من التثنية، فأن لا يمنع منها التخالف في المعنى مع عدم التخالف في اللفظ أحق وأولى.

الثاني: منع تثنية ما اختلفت معاني مفرده، وإن اتفقت ألفاظه. وهو قول الجمهور[4]، والشلوبين[5]، واختاره أبو حيان[6]، كما أنه منسوب

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/١، ٦١، الفاخر ٧٥/١، التذييل والتكميل ٢٢٩/١، ٢٣٠، المساعد ٣٩/١، تمهيد القواعد ٣١٠/١، ٣١١، التصريح ٢٣٠/١، الهمع ١٤٤/١، نتائج التحصيل ٣٥٧/١، ٣٥٨

(٢) سورة البقرة من الآية: ١٣٣

(٣) الحديث في فتح الباري بشرح صحيح البخاري كتاب الزكاة باب لاصدقة إلا عن ظهر غنى ٢٩٤,٢٩٥/٣، مسند الإمام أحمد ١٣٧/٤

(٤) انظر: تمهيد القواعد ٣٠٦/١

(٥) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٩٧/١، ٢٩٩

(٦) انظر: التذييل والتكميل ٢٣١/١، وراجع: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢٧٣/٥، ٢٧٤

إلى أكثر المتأخرين.(١)

وقد استدلوا على عدم جواز تثنية ما اختلفت معانيه، وإن اتفقت ألفاظه بما يلي:

١- أنَّ اختصار التثنية كاختصار الخبر، فكما جاز:(زيدٌ ضاربٌ وعمروٌ)، فحذف خبر (عمرو) اكتفاء بخبر (زيد) لتوافقهما معنى، كذلك جاز أن يقال: (جاء الضاربان) في المتوافقين معنى، وكما لم يجز أن يقال: (زيدٌ ضاربٌ ضرباً وعمروٌ) تريد: ضاربٌ ضَرِيبةً، فتحذف خبر (عمرو) إذا خالفه خبر (زيد) معنى، وإن وافقه لفظاً، كذلك لا يجوز أن يقال: (زيدٌ وعمروٌ ضاربان) مع تخالفهما في المعنى.(٢)

٢- أنَّ التثنية اختصار، واستغناء بلفظ واحد، ولا يفعل ذلك في الاسمين المختلفين؛لأن الدلالة تضعف جدا، بل لا تكون أصلاً، فدل ذلك على أنه إنما دل الثاني على لفظ الآخر، فلذلك اشترط اتفاق اللفظين، ولم يكن ذلك في المختلفين في اللفظ، فلم نقل: الزيدان، ونعني زيداً وعمراً؛ لأنه لا دلالة على عمرو أصلاً، وإن كان اتفاق اللفظ مشترطاً لذلك، فاتفاق المعنى أولى بالاشتراط؛ لأنه إذا كانا متفقي اللفظ وهما غيران في المعنى لم يكن الثاني في معنى الأول، فكيف تقع الدلالة عليه بالأول واتفاق اللفظ لا يعطي أن الآخر مثل الأول فيدل عليه إنما يدل على ذلك اتفاق المعنى.(٣)

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/١، الفاخر ٧٥/١، التذييل والتكميل ٢٢٩/١، توضيح المقاصد ٣٢٤/١، المساعد ٣٩/١، تمهيد القواعد ٣٠٦/١، الهمع ١٤٣/١،

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢٣٢/١، وراجع: شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/١

(٣) انظر: شرح المقدمة الجزولية ٢٩٨/١، ٢٩٩ بتصرف

هذا وقد ردَّوا أدلة المجيزيين، وحملوا ماستدلوا به من أدلة سماعية على الشذوذ.(١)

قال الشلوبين: " فأما ما احتج به المجوز لهذا من قولهم: (قام الزيدان)، فإن (زيداً) في كل واحد منهما غير الآخر، فلا حجة له فيه من جهة أنَّ كل واحد منهما وإن كان غير الآخر فهما مشتركان في معنى ما، وهو أن كل واحد منهما شخص ملقب بـ (زيد)، فلما اجتمعا في هذا المعنى أقيم اجتماعهما في هذا المعنى مقام اجتماعهما في وصف واحد إذا قلت: العاقلان أو الظريفان وما أشبه ذلك "(٢)

الثالث: ذهب ابن عصفور إلى أن الاسمين إذا اتفقا في اللفظ، فلا يخلو أن يتفقا في المعنى أو يختلفا، فإن اختلفا فلا يخلو أن يكون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً أو لا يكون، فإن لم يكن فالعطف ولا يجوز التثنية، نحو: عين وعين، وإن كان المعنى الموجب للتسمية واحداً جازت التثنية، نحو:الأحمرين للحم والخمر، والأصفرين: للذهب والزعفران.(٣)

الرابع: ذهب ناظر الجيش إلى أن تثنية ما اختلف معناه لا يجوز إلا سماعاً، بل يحكم على ما ورد من ذلك بأن تثنيتة لغوية لا صناعية.(٤)

---

(١) انظر: شرح المقدمة الجزولية ٢٩٩/١، التصريح ٢٣٠/١

(٢) انظر: شرح المقدمة الجزولية ٢٩٩/١

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٧٠/١، وراجع: التذييل والتكميل ٢٣٥/١، طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ٢٧٤/٥، التذييل والتكميل ٢٣٥/١، الهمع ١٤٤/١،

(٤) انظر: تمهيد القواعد ٣١١/١، ٣١٢ بتصرف

وأما الأسماء التي وردت مثناة وقد اختلفت مفرداتها لفظاً نحو: العمران، والقمران، والحسنان، فإن ذلك من باب التغليب، أي تغليب الأخف لفظاً، فيختار ما هو أبلغ في الخفة، وإن كان أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً لم ينظر إلى الخفة، بل يُغلَّب المذكر كالقمرين في: الشمس والقمر.(١)

وقال ابن عصفور، وأبو حيان، وابن عقيل، وتاج الدين السبكي: إنَّ ماورد من ذلك مسموع يحفظ، ولا يقاس عليه.(٢)

هذا وقد تعرض تاج الدين السبكي لهذه القضية في أكثر من مكان في طبقاته مشيراً إلى تعريف المثنى وذاكرا الخلاف بين النحويين في تثنية ما اختلفت معاني ألفاظه، كما ذكر أن تثنية ما اختلفت ألفاظه سماعي لا يقاس عليه، وأنه روعي فيه التغليب، فقال:

"...إنَّ التثنية عند العرب جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ غالباً، وفي المعنى على رأي بزيادة ألف في آخره رفعاً، وياء مفتوح ما قبلها جراً ونصباً يليهما نون مكسورة فتحها لغة... قال النحاة: فمتى اختلفا في اللفظ لم يجز تثنيتهما، وما ورد من ذلك يُحفظ ولا يقاس عليه... قال شيخنا أبو حيان: والذي ورد من ذلك إنما رُوعي فيه التغليب، فمن ذلك: القمران: للشمس والقمر..."(٣)

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٣٤٩/٣، التذييل والتكميل ٢٢٧/١، توضيح المقاصد ٣٢٤/١، التصريح ٢٣٠/١، وراجع: شرح الجمل لابن عصفور ٦٨/١، ٦٩

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦٨/١، ٦٩، التذييل والتكميل ٢٢٧/١، المساعد ٣٩/١، طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ١٩٦/٢

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٩٥/٢، ١٩٦

وقال في موضع آخر: ".... إنَّ النحويين لا يجيزون تثنية المختلفين في الصيغة إلا في ألفاظ سمعت عن العرب كالأبوين، والعمرين وشبهه من المسموع.

قلت: في المسألة مذاهب للنحاة، فمن قائل: يمتنع مطلقاً، ويؤول ما ورد من ذلك، وهو اختيار شيخنا أبي حيان، ومن قائل:يجوز مطلقاً، وهو اختيار ابن مالك.

وقال ابن عصفور: إن اتفقا في المعنى الموجب للتسمية كالأحمرين للذهب والزعفران، والأطيبين للشباب والنكاح، وإلا فلا..."[1]

وأرى أن الخلاف بين النحويين في تثنية ما اختلفت معاني ألفاظه راجع إلى اللبس بين معاني الألفاظ كما أشار إلى ذلك الرضي[2]، ولذلك فإنه لا مانع من جواز تثنية هذه الألفاظ متى أمن اللبس بوجود قرينة تدل على المعنى المراد.

(كِلاَ) بين الاسمية والفعلية

(كِلاَ) اسم يراد به توكيد الاثنين كما أنَّ (كُلاًّ) اسم يراد به توكيد الجمع وهو ملازم للإضافة لشدة إبهامه.[3]

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢٧٣/٥، ٢٧٤

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٣٤٩/٣

(٣) (كلتا) أيضاً مثل (كلا) في الأحكام والإعراب، لكنها لتوكيد الاثنتين. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١، شرح الكافية للرضى ٩١/١، توضيح المقاصد ٣٢٥/١، مغني اللبيب ٤٠١/١

وهو اسم مفرد لفظاً مثنى معنى كـ (زوج) الذى لفظه لفظ المفرد ويقع على اثنين[١]، والألف فيه كالألف في (عَصا، ورَحَا). وهذا هو رأي البصريين[٢] وهو الراجح، بينما ذهب الكوفيون إلى أنه مثنى لفظاً ومعنى، فالألف فيه للتثنية.[٣]

وهو يعرب إعراب المثني بشرط إضافته إلى المضمر، تقول: جاءني الرجلان كلاهما، ورأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما، فإن أضيف إلى ظاهر لزمته الألف في كل الأحوال ويعرب بحركات مقدرة على هذه الألف كالاسم المقصور، تقول: جاءني كلا الرجلين، ورأيتُ كلا الرجلين، ومررتُ بكلا الرجلين.[٤]

فـ (كلا) على هذا من قبيل الأسماء؛ لأنه يؤكد به الاسم المثنى، وهذا هو **رأي جمهور النحويين وعلى رأسهم الخليل، وقد نقل الزُّبيدي في طبقات**

(١) انظر: توضيح المقاصد ٣٢٥/١، خزانة الأدب ١٣٠/١

(٢) انظر: الإنصاف ٤٣٩/٢، التذييل والتكميل ٢٥٥/١، ائتلاف النصرة صـ٥٥، خزانة الأدب ١٣٠/١

(٣) انظر: الإنصاف ٤٣٩/٢، اللباب ٣٩٨/١، ارتشاف الضرب ٥٥٨/٢، توضيح المقاصد ٣٢٧/١، الخزانة ١٣٠/١

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٧/١، الارتشاف ٥٥٨/٢، شرح قطر الندى لابن هشام صـ٥٥، شرح شذور الذهب لابن هشام صـ٨٢، ٨٣، تمهيد القواعد ٣٢٨/١، التصريح ٢٣١/١، ٢٣٢، الهمع ١٣٧/١، ١٣٨

النحويين واللغويين رأياً للفراء يتوقف فيه عن الحكم على (كلا) بأنه من قبيل الأسماء والأفعال فقال: " قال أبو العباس:(١) قال الخليل: كِلاَ اسم، وقال الفراء: هي بين الأسماء والأفعال، فلا أحكم عليها بالاسم ولا بالفعل، فلا أقول: إنها اسم؛ لأنها حشو في الكلام، ولا تنفرد كما ينفرد الاسم، وأشبهت الفعل لتغيرها في المكني والظاهر؛ لأني أقول في الظاهر: (رأيت كلا الزيدين، ومررت بكلا الزيدين، وكلمني كلا الزيدين) فلا تتغير، وأقول في المكني: (رأيتهما كليهما، ومررتُ بهما كليهما، وقام إليَّ كلاهما)، فأشبهت الفعل؛ لأني أقول: (قضى زيدٌ ما عليه)، فتظهر الألف مع الظاهر، ثم أقول: (قضيت الحق)، فتصير الألف ياءً مع المكنِيِّ..."(٢)

فالفراء حكم على الكلمة بأنها من قبيل الأسماء والأفعال، وعلل لكلامه وكأنه يخالف ما قيل إنه إجماع على أقسام الكلمة: الاسم، والفعل، والحرف، فهي إذا عنده قسم رابع.

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني المعروف بثعلب، ولد سنة مائتين، أعلم الكوفيين كما قال المبرد عنه، ومن مصنفاته: الفصيح، واختلاف النحويين، وكتاب القراءات وغير ذلك، توفي سنة (٢٩١هـ).

انظر: طبقات النحويين واللغويين صـ ١٤١، إنباه الرواة ١٧٣/١ وما بعدها، سير أعلام النبلاء صـ ١٠٣٢

(٢) انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي صـ ١٣٣، وقد راجعت معاني الفراء في حديثه عن (كِلا وكلتا) فلم أعثر على هذا الرأي. وقد نص في معانيه على أن (كلا، وكلتا) ثنتان لايفرد واحدتهما، وأصله (كل)، وحق الضمير العائد عليهما يكون مثنى. انظر: معاني القرآن ١٤٢/٢، ١٤٣

قال الشاطبي: ".. فرأي الفراء هو الوقف عن الحكم عليها بأنها اسمٌ أو فعلٌ لمَّا تعارضت عنده فيها أدلة الاسمية، وأدلة الفعلية، فلم يحكم عليها بشيء؛ لأنه حكم عليها بأنها غير الثلاثة، فالوقف ليس بحكم وإن عُدَّ في الأصول قولاً، وإذا تأملت كلامه وجدتَ الأمرَ كذلك..."(١)

ويقول المكناسي: "... إذا تأملت كلامه ظهر لك أنه لم يحكم عليها بأنها غير أحد الثلاثة، وإنما توقَّف فيها هل هي اسمٌ أو فعل أو حرف لتعارض أدلتها عنده..."(٢)

وأرى أن (كِلاَ) من قبيل الأسماء كما قال جمهور النحويين؛ لأنه يؤكد بها الاسم المثنى فهي مثل المؤكَّد، كما أنه يدخل عليها حرف الجر وهو لا يدخل إلا على الأسماء، وأنَّ إعرابها يتغير عند إضافتها إلى الضمير رفعاً ونصباً وجراً كالأسماء المثناة، وأما ما نُسب إلى الفراء فإنه يمكن أن يُرد عليه في عدم استقلالها بكثير من الأسماء التي لها هذه الخاصة كأسماء الشرط، والاستفهام، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة وغير ذلك ولم يُحكم عليها بغير الاسمية، وأما شبهها بالفعل في تغيرها عند الإضافة إلى الظاهر والمضمر، فلا أرى ذلك شبهاً بينها وبين الأفعال.

والله أعلم،،

(١) انظر: المقاصد الشافية ١/ ٤٠، ٤١

(٢) انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق للمكناسي ١/١٥٩، ١٦٠

علة حذف الهاء من (بَغِيّا) في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾[1]

ذكر العلماء وجهين في وزن (بغي) وهما:[2]

الأول: أن وزنه (فعول)، وهو قول المبرد. والأصل فيه (بَغُوي) فلام الكلمة ياء، يقال: بغت تبغي، فلما اجتمعت الواو والياء قلبت الواو ياء، وأدغمت، وكسرت الغين لمجاورتها الياء؛ لأنها من جنسها، و(فعول) في هذا الموضع بمعنى (فاعلة)؛ ولذلك لم تلحقه تاء التأنيث رغم أنه صفة لمؤنث، كما لم تلحق في: امرأة صبور وشكور، وكما يأتي (فعول) بغير (هاء) إذا كان بمعنى (مفعول)، كقوله تعالى: ﴿ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ ﴾[3].

الثاني: (فعيل) بمعنى (فاعل). وهو قول ابن جني، وكان ينبغي أن تكون بتاء التأنيث، نحو: امرأة قديرة، وبصيرة، ولم تلحق التاء أيضاً للمبالغة، وقيل: لم تلحق؛ لأنه على النسب مثل: طالق، وحائض.

وقيل: إن (فعيل) بمعنى (مفعول) كـ (عين كحيل، ولحية دَهين) أي (عين مكحولة، ولحية مدهونة)، فتحذف منها الهاء، فلما أتى (بغي) ههنا بغير

---

(١) سورة مريم من الآية: ٢٨

(٢) انظر: إملاء ما من به الرحمن ١١٢/٢ البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٢٤، الممتع لابن عصفور صـ ٣٤٩، البحر المحيط ١٧٠/٦، ١٧١، الدر المصون ٥٧٨/٧، ٥٧٩، شذا العرف في فن الصرف صـ٩٦، إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش ٥٨٢/٤، التبيان في تصريف الأسماء د / كحيل صـ ٩٨، ٩٩

(٣) سورة يس من الآية: ٧٢، وراجع: المحرر الوجيز ٩/٤

تاء وهو بمعنى (فاعل) علم أنه في الأصل على وزن (فعول) لا على (فعيل).(١)

وقد ذكر الباقولي تعليلاً مختلفاً عما سبق فقال: " ولم يقل: (بغية)، فيحتمل أن يكون (بغياً) مصدراً، كما قالوا في قوله تعالى: ﴿ يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ ﴾(٢) ولم يقل: (رمية) قالوا: لأنه أراد المصدر، ويجوز أن يكون ذلك للفواصل".(٣)

وهو قول لم أره عند أحد من العلماء، كما أنه غير مقبول؛ لأنه لو كان الحذف لمراعاة الفاصلة لوردت بالهاء، ولم يثبت ذلك.

هذا وقد أورد الأنباري في نزهة الألباء تعليلاً للمازني في عدم إلحاق التاء في (بغياً) وهو ما ذكره المفسرون والصرفيون، **فقال:** " **ويحكى أنَّ أبا عثمان المازني سُئل بحضرة المتوكل على الله تعالى عن الآية السابقة فقيل له: كيف حذفت الهاء، و(بغي) فعيل؟، و(فعيل) إذا كان بمعنى (فاعل) لحقته الهاء، نحو (فتى، وفتية)، فقال: إن بغي ليست بـ (فعيل)، وإنما هي (فعول) بمعنى (فاعلة)؛ لأن الأصل فيها (بغوي)، ومن أصول التصريف: إذا اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياءاً، وأدغمت الياء في الياء، كما قالوا: (شويت شيّاً، وكويت كيَّاً)، والأصل فيهما: (شوياً، وكوياً) فعلى**

(١) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ١٢٤/٢، الدر المصون ٥٧٨/٧، ٥٧٩

(٢) سورة يس من الآية: ٧٨

(٣) انظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٧٩٠/٢

هذه القضية قيل: (بغي)، ووجب حذف التاء منهما؛ لأنها (باغية) كما يحذف من (صبور) بمعنى (صابرة) ".(١)

فالعلة التي ذكرها المازني في عدم تأنيث (بغيا) مع وصفه للمؤنث في أنه ليس على وزن (فعيل) بمعى (فاعل)؛ لأنه لو كان كذلك للحقته تاء التأنيث، كـ (كريمة، وظريفة) وإنما هو على وزن (فعول) بمعنى (فاعلة) وهو ما عليه الصرفيون، كما أنه المذكور عند المفسرين عند تعرضهم لهذه الآية.(٢)

دلالة (المُتَوفّى) بلفظ اسمي الفاعل والمفعول

(المُتَوَفِّي) اسم فاعل من غير الثلاثي وهو الله – سبحانه وتعالى – الذي يتوفى الأنفس قال تعالى: ﴿ **ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا وَٱلَّتِي لَمۡ تَمُتۡ فِي مَنَامِهَاۖ فَيُمۡسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيۡهَا ٱلۡمَوۡتَ وَيُرۡسِلُ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّى** ﴾(٣)

و(المُتَوَفَّى) اسم مفعول من غير الثلاثي، وهو الإنسان الذي توفاه الله فقبض نفسه، أو قبض روحه. وقيل: تَوَفى الميت استيفاء مدته التي وفيت له، وعدد أيامه وشهوره وأعوامه في الدنيا.(٤)

لكنَّ الناس يستعملون الأول للدلالة على من مات، فهم يرون أنه بمعنى (الميت)، وقد أنكر بعض العلماء وصف من مات بأنه (مُتَوفِّي)، بل هو (مُتوفَّى)، وأورد ذلك **تاج الدين السبكي في طبقاته، فقال:**

---

(١) انظر: نزهة الألباء صـ ١٤٤

(٢) انظر: البحر المحيط ١٧٠/٦، ١٧١

(٣) سورة الزمر من الآية: ٤٢

(٤) انظر: اللسان (و ف ى)، وراجع: معجم الأخطاء الشائعة / محمد العدناني صـ ٢٧١

"... ومما يشهد لك ما نقله صاحب المفتاح[1] عن علي – رضي الله عنه – أنه كان يُشيع جِنازة، فقال له قائل: مَنْ المُتَوفِّي؟ بلفظ اسم الفاعل سائلاً عن المُتَوفَّى، فلم يقل: فُلانٌ، بل قال: اللهُ تعالى رداً لكلامه عليه مُخطِّئاً إياه منبهاً له بذلك على أنه كان يجب أن يقول: مَنِ المُتَوفَّى بلفظ المفعول، ويقال: إنَّ هذا الواقع كان أحد الأسباب التي دعته إلى استخراج علم النحو، فأمر أبا الأسود الدُّؤَلي بذلك... ولا شك أنه يقال: تَوَفَّى على البناء للفاعل، أي أخذ وحينئذ يكون كناية عن: مات، بمعنى أن الميت أخذ بالتمام مُدَّة عمره فمات، فالمُتَوفِّي هو الميت بطريق الكناية، ويقال: تُوفِّيَ على البناء للمفعول، أي أُخذ رُوحه، وحينئذٍ يكون الميتُ هو المُتَوفَّى حقيقةً، والمُتوفِّي هو الله، ولما سأل مَنْ هو من الأوساط مِنْ علي – كرَّم اللهُ وجهه – عن الميت بلفظ المُتَوفِّي الذي هو من تركيب البُلغاء أجابه بما يليق به أن المُتَوفِّي هو الله تعالى، وفيه بيان أنه يجب أن يقول: مَنِ المُتَوفَّى بلفظ المفعول الذي يليق به..."[2]

فالإمام علي – كرم الله وجهه – قوَّم لسان الرجل عندما سأله، وما ورد من استعمال للناس في أيامنا له ما يؤيده من القراءات القرآنية وذلك في قوله تعالى: ﴿ **وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا** ﴾[3] بفتح الياء بالبناء للمعلوم في قراءة نُسبت إلى علي بن أبي طالب

(١) انظر: مفتاح العلوم للسكاكي صـ ٢٢٧

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٦٨/١٠، ٦٩

(٣) سورة البقرة من الآية: ٢٣٤

رواها أبو عبد الرحمن السلمي. قال ابن مجاهد: ولا يُقرأ بها. قال ابن جني: هذا الذي أنكره ابن مجاهد عندي مستقيم جائز، وذلك أنه على حذف المفعول، أي والذين يَتَوَفون أيامهم أو أعمارهم أو آجالهم، كما قال سبحانه: ﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾... وحذف المفعول كثيرٌ في القرآن،وفصيح الكلام.(١)

وقال الزمخشري: ".. وقُرئ: يَتوفون بفتح الياء، أي يستوفون آجالهم، وهي قراءة علي رضي الله عنه..."(٢)

هذا وقد ذهب يوسف الصيداوي إلى أنَّ الأمر يتعلق بالمعنى، فإذا قصدت إلى أنَّك إذا أردت أن تقول: إن الله قبض نفسَ فلانٍ، فالله توفاه، والله إذاً هو المتوفِّي، والإنسان هو المُتَوفَّى.

وأما إذا قصدت أن تقول: إنَّ هذا الإنسان الذي قضى نحبه قد استوفى ما كتب الله له من العمر في هذه الحياة، وتوفَّى المدة المقسومة له، فهذا الإنسان إذا هو (المُتَوفِّي)، فالمسألة إذا مسألة معنى....، ولو سألتني ماذا تُرجح؟ لقلت لك: إنني أرجح أن يقال: الله هو المُتَوفِّي، وفلانٌ هو المُتوفَّى؛ لأننا إنما نعني في الأكثر: مَنْ هذا الذي قبضَ الله نفسه؟ أي مَنْ هذا المُتَوفَّى؟(٣)

---

(١) سورة المائدة من الآية: ١١٧، وراجع: المحتسب ١٢٥/١

(٢) انظر: الكشاف ٤٥٨/١، وهي قراءة المفضل عن عاصم. راجع القراءة في: معاني القرآن للنحاس ٢٢٢/١، البحر المحيط ٢٣٢/٢، الدر المصون ٤٧٨/٢

(٣) انظر: اللغة والناس ليوسف الصيداوي صـ ٣٤٦ بتصرف

وأرى أنَّ كلا الاستعمالين جائز، ولكل منهما ما يؤيده، والمعنى المراد هو الذي يحدد الاستعمال.

كيفية النسب إلى (الجواليق)[١]

إذا أريد النسب إلى جمع التكسير نظر فيه:[٢]

– فإن كان له واحد من لفظه مستعمل نُسب إلى واحده، نحو: (صحف، وكتب)، فيقال: (صَحَفي، وكِتابِي).

– فإن لم يكن له واحد مستعمل من لفظه لا في القياس ولا في غيره نُسب إليه على لفظه، نحو: (عبابيد، وعباديد)، فتقول: (عبابيدي، وعباديدي).[٣]

– فإن كان له واحد من لفظه لكنه شاذ مثل: (محاسن، ومشابه) نُسب إليه على لفظه أيضاً، فتقول:(محاسنيّ، ومشابهيّ)، وبعض الصرفيين ينسب إلي واحده غير القياسي تقول: (حُسني، وشبهي).

قال الرضي: " وإن كان الاسم جمعاً له واحد، لكنه غير قياسي قال أبو زيد الأنصاري: ينسب إلى لفظه كـ محاسني، ومشابهي، ومذاكري، وبعضهم ينسبه إلى واحده الذي هو غير قياس، نحو: حسني، وشبهي، وذكري"[٤]

---

(١) هو: وعاء من صوف أو شعر أو غيرهما كالغِرارة، وجمعها: جَوالِق، وجَواليق. وهو عند العامة (شِوال). المعجم الوسيط ١٤٨/١، ١٤٩

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ٨٠/٢، التبيان في تصريف الأسماء د/ كحيل صـ ٢٦١، ٢٦٢، المستقصى في علم التصريف د/ عبد اللطيف الخطيب صـ ٨٨٣، ٨٨٤

(٣) انظر: الكتاب ٣٧٩/٣، وراجع: المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية ١٥١/١

(٤) انظر: شرح الشافية ٧٨/٢، الكتاب ٣٧٩/٣

فإذا سُمي بجمع التكسير وجعل علماً نُسب إليه على لفظه؛ لأنه صار مفرداً، فتقول في النسب إلى: (مدائن، وأنمار، ومغافر) (مدائني، وأنماري، ومغافري)، وكذلك لو غُلِّب على شيء معين مما يصح وقوعه عليه، فيصير كالعلم كـ (أنصار)، فقد غُلِّب على المدينة، فتقول: (أنصاريّ).(١)

ومن ذلك قولهم في النسب إلى (الجواليق) (الجواليقي) نسبة إلى عمل الجواليق وبيعها وهي نسبة شاذة، فكان الأصل أن ينسب إلى مفردها؛ لأن الجموع لا ينسب إليها على لفظها، إلا ما جاء شاذاً مسموعاً كما سبق.

والجواليق في جمع (جولق) شاذ؛ لأن الياء ليست في مفرده، والمسموع فيه (جُوالق) بضم الجيم، وجمع على (جَوالق) بفتح الجيم أيضاً.(٢)

هذا ويجوز النسب إليه على لفظه دون مفرده؛ لأن الجمع إذا سمي به جاز فيه ذك كما سبق في: مدائني، وأنماري، وقد أشار إلى ذلك الأنباري في نزهة الألباء من حوار دار بين سعد بن أسد الهروي(٣) وبين الشيخ أبي منصور الجواليقي فقال:

---

(١) انظر: المقتضب ١٥٠/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٦، شرح الشافية للرضي ٧٩/٢، ٨٠، المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية ١٥٢/١، شذا العرف صـ ١٤٩، التبيان في تصريف الأسماء صـ ٢٦٢

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٠٧/٢، ٢٠٨، وفيات الأعيان ٣٤٤/٥، الأنساب للسمعاني ٣/ ٣٣٥، مقدمة تحقيق المُعرَّب صـ ٢٤، ٢٥، وراجع: الكتاب ٢٠٧/٢، ٢٠٨

(٣) هو: أبو سعد آدم بن أحمد بن أسد الهروي النحوي اللغوي كان عالماً في اللغة أديباً فاضلاً. توفي سنة ٥٣٦هـ.

انظر ترجمته في: نزهة الألباء صـ ٢٨٩، ٢٩٠، معجم الأدباء ١/ ٣٥: ٣٧، بغية الوعاة ٤٠٤/١.

"... **قال الأسدي للجواليقي: أنت لاتحسن أن تنسب نفسك، فإن الجواليقي نسبة إلى الجمع، والنسبة إلى الجمع بلفظه لا تصح.**

وهذا الذي ذكره نوع من المغالطة، فإن لفظ الجمع إذا سمي جاز أن ينسب إليه بلفظه كمدائني، ومغافري، وأنماري وما أشبه ذلك، فكذلك هنا..."(١)

قال ابن خلكان تعقيباً على هذا الرد: ".... وهذا الاعتذار ليس بالقوي؛ لأن (الجواليق) ليس باسم رجل فيصح ما ذكره، وإنما هو نسبة إلى بائع، والله أعلم، وإن كان اسم رجل أو قبيلة أو موضع نسب إليه صح ما ذكره ".(٢)

النسب إلى محذوف الفاء كـ (شية)

إذا أريد النسب إلى ما حذفت أحد أصوله، وكان المحذوف منه الفاء، وكانت لامه حرفاً صحيحاً كـ (عدة،، وسعة، وزنة، وثقة) فلا ترد الفاء عند النسب، فيقال: (عِدِيّ، وسِعِيّ، وزِنِيّ، وثِقِيّ).

وقد علل الرضي ذلك فقال: " لأن حذف الفاء قياسي لعلة وهي إتباع المصدر للفعل، فلا يرد المحذوف من غير ضرورة مع قيام العلة لحذفه، كما أنَّ الفاء ليست في موضع التغيير كاللام حتى يتصرف فيه برد المحذوف بلا ضرورة "(٣)

---

(١) انظر: نزهة الألباء صـ ٢٨٩

(٢) انظر: معجم الأدباء ١/ ٣٥

(٣) انظر: شرح الشافية ٦٢/٢ بتصرف يسير، وراجع: الكتاب ٣٦٩/٣، التبيان في تصريف الأسماء صـ ٢٦٤، التعريف بفن التصريف د/ عبد العظيم الشناوي صـ٩٦

وإن كان معتل اللام، نحو: (شية، ودية) وجب رد الفاء المحذوفة.

وعلة رد الفاء أنَّ هذه الأسماء لما حذف منها التاء التي للنسب بقي الاسم على حرفين ثانيهما حرف لين، ولا يجوز ذلك في الاسم المعرب أن يتطرف اللين ثانياً؛ لأنه يسقط بالتقاء الساكنين إما لأجل التنوين أو غيره، فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد، فلما لم يجز ذلك ردت الفاء المحذوفة حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف.(١)

فتقول في النسب إليهما: (وِشِيي، ووِدِيّ) بإبقاء حركة العين مكسورة بلا تغيير، ولا ترجع إلى أصلها، ثم تقلب كسرة العين فتحة، فتقلب الياء ألفاً ثم واوا، فتصير: (وِشَوِيّ، ووِدَوِيّ). هذا على رأي سيبويه.(٢)

ويرى الأخفش أنه إذا رُدَّ الحرف المحذوف تعود الكلمة إلى وزنها الأصلي، والعين كانت ساكنة، فتعود إلى أصلها، فيقول في النسب إليهما:(وِشْيِيّ، ووِدْيِيّ).(٣)

---

(١) انظر: السابق، المقتضب ١٥٦/٣، التبصرة والتذكرة ٦٠٠/٢

(٢) انظر: الكتاب ٣٦٩/٣، ٣٧٠، وراجع: المقتضب ١٥٦/٣، شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ١٢٠، التبصرة والتذكرة ٦٠٠/٢، شرح الشافية للرضي ٦٢/٢، ٦٣، الفاخر ٩١٧/٢، التصريح ٥/ ٢١٩، شرح الأشموني ٣٣٩/٤، التبيان في تصريف الأسماء صـ ٢٦٥، التعريف بفن التصريف د/ عبد العظيم الشناوي صـ٩٦

(٣) انظر: المقتضب ١٥٦/٣، ١٥٧، شرح الكتاب للسيرافي ١٢١/٤، التبصرة والتذكرة ٦٠٠/٢، شرح الشافية للرضي ٦٣/٢، الفاخر ٩١٧/٢، التصريح ٥/ ٢١٩، شرح الأشموني ٣٣٩/٤، ٣٤٠، التبيان في تصريف الأسماء صـ ٢٦٥، التعريف بفن التصريف د/ عبد العظيم الشناوي صـ٩٦

وعليه فإن سيبويه يحافظ على حركات الكلمة كما كانت عند الحذف، ويرد الأخفش حركات الكلمة إلى أصلها التي كانت عليه قبل الحذف.

وقد أشار الأنباري في نزهة الألباء إلى هذه الطريقة في النسب إلى هذه الأسماء ذاكراً رأياً ثالثاً نُسب إلى الفراء وهو أنه يجعل الفاء المحذوفة بعد اللام سواء أكان الاسم صحيح اللام أم معتلها، فيرد الفاء؛ لأنها أصبحت في آخر الكلمة والأطراف محل التغيير، فيقول في النسب إلى: عدة، وزنة: عِدَوِيّ، وشِيَوِيّ قياساً على ماورد عن بعض العرب في النسب إلى عدة فقالوا: عِدَوي فقاس عليه غيره.(١) حيث قال:

"... **وحكى أبو الحسن الأخفش عن يونس بن حبيب أن حماداً(٢) حدثه أنَّ ناساً من العرب يقولون في النسب إلى: شية: شيوي.**

والوجه فيه غير ذلك وهؤلاء كأنهم قلبوا موضع الفاء فوضعوه في موضع اللام.

وسيبويه يذهب إلى أنَّ النسب إلى: شية: وشوي، وأبو الحسن الأخفش يذهب إلى أنَّ النسب إلى: شية: وَشَيي....."(٣)

وأرى من خلال ما سبق أن الرأي الراجح هو ما ذهب إليه سيبويه، وهو ما رجحه العلماء؛ لأن العين متحركة، والضرورة لا توجب أكثر من رد الحرف المحذوف، فلم يحتج إلى تغيير البناء.(٤)

---

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ٦٣/٢

(٢) هو: حماد بن سلمة بن دينار النحوي يكنى بأبي سلمة توفي يوم الثلاثاء في شهر ذي الحجة من سنة ١٦٧ هـ وعمره ٧٦ سنة. انظر: سير أعلام النبلاء صـ ١٥٥٥: ١٥٥٨

(٣) انظر: نزهة الألباء صـ ٤٣

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ١٢١، التبيان في تصريف الأسماء صـ ٢٦٥، التعريف بفن التصريف د/ عبد العظيم الشناوي صـ٩٧

ثانياً: الآراء في الأدوات:

دلالة (إنْ، وأنْ) المخففتان بكسر الهمزة وفتحها وأثر ذلك في الحكم الشرعي

فرَّق النحاة بينهما دلالياً في أنَّ (أنْ) بفتح الهمزة للتعليل، و(إنْ) بكسر الهمزة للشرط، أي تعليق الحكم حتى يحدث هذا الشرط، وكان لهذا التفريق أثر في الحكم الشرعي فقال ابن يعيش:

" الفرق بين (إنْ) المكسورة الخفيفة، وبين المفتوحة أنَّ المكسورة معناها الشرط، والمفتوحة معناها الغرض والعلة، ولو قال: (أنتِ طالقٌ إنْ دخلتِ الدار) لم يقع الطلاق حتى تدخل الدار؛ لأن معنى تعليق الشرط على شرط هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود، ولو فتح (أنْ) لكانت طالقاً في الحال؛ لأن المعنى: أنت طالق لأن دخلت الدار، أي من أجل أنْ دخلت الدار، فصار دخول الدار علة طلاقها لا شرطاً في وقوع طلاقها، كما كان في (إنْ) المكسورة، وكذلك لو شدد (أنَّ) يقع الطلاق في الحال كانت دخلت الدار أو لم تكن، ومن ذلك (إذا، ومتى، وكلما تستعمل في الشرط كما تستعمل (إنْ)..."[1]

وقد ذهب الجندي إلى ذلك أيضاً فقال: " ولو قال: (أنت طالق إنْ دخلتِ الدارَ) بكسر الهمزة لاتطلق ما لم تدخل الدار؛ لأنها حرف شرط، ولو فتحها تطلق في الحال على تقدير: لدخولك الدار؛ لأن (أنْ) مع الفعل مصدر، والجار يحذف معها. وفي التنزيل: ﴿ **أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ** ﴾[2]، أي: لِأنْ، ويقال: إنَّ

(١) انظر: شرح المفصل ١٣/١

(٢) سورة القلم الآية: ١٤

الكسائي سأل أبا يوسف – رحمه الله – بحضرة الرشيد ولفظ بـــ (أنْ) مفتوحة فقال: تطلق أنْ دخلت، فقال الكسائي: أخطأت، وبين أنها للتعليل"[١]

وقال السيوطي: " فإن قال لها: (أنتِ طالقٌ أنْ دخَلْتِ الـــدارَ) بفـــتح (أنْ) طَلَقَتْ لوقتها؛ لأن المعنى: أنت طالقٌ مِنْ أجلِ أنْ دخلتِ الدارَ، أو لأن دخلـــت الدار، فقد صار دخول الدار علة طلاقها، والسبب الذي مـــن أجلـــه طَلَّقَهـــا لا شرطاً لوقوع الطلاق كما كان في باب (إنْ)، وهي تَطْلُقُ إذا فتح (أَنْ) كانـــت دخلت الدار، أو لم تدخل، فإنَّ الطلاقَ يقعُ بها في وقته، وكذلك إذا شـــدد (أنَّ) وفتحها فقال: (أنتِ طالقٌ أنَّكِ دخلتِ الدارَ) طلَقَتْ لوقتها كانت دخلت الـــدار أو لم تكن دخلت"[٢]

هذا وقد أورد الزبيدي هذه المسألة في طبقاته، فقال: "... دخل الكسائي على أبي يوسف[٣] في مجلس الرشيد[٤] قال: يا أبا يوسف هـــل لـــك فـــي مسألة؟ قال نحو أو فقه؟ قال: بل فقه، فضحك الرشيد ثم قال: تُلْقِي على أبي يوسف فقهاً ! قال: نعم، قال: يا أبا يوسف ما تقول في رجل قـــال لامرأتـــه:

---

(١) انظر: الإقليد ١٣٩/١، ١٤٠، وراجع: الإيضاح في شرح المفصل ٥٥/١، ٥٦

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ٥٩٤/٤

(٣) هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حُبيش بن معاوية الأنصاري القاضي أبو يوســـف الإمام المجتهد العلامة المحدث ولد سنة ثلاث عشرة ومئة، وكان أبوه فقيـــراً، فكـــان أبـــو حنيفة يتعاهدأبا يوسف بالدراهم مئة بعد مئة توفي سنة اثنتين وثمانين ومئة.

انظر: وفيات الأعيان ٣٧٨/٦ وما بعدها، سير أعلام النبلاء صـــ ٤٢٣٨، ٤٢٣٨

(٤) هو: الخليفة أبو جعفر وأبو القاسم هارون الرشيد بن المهدي، ولي الأمر من أبيه سنة ٢٢٧، وكان مولده في شعبان سنة ست وتسعين ومئة مات بسامراء سنة ٢٣٢هـــ.

انظر: فوات الوفيات ٢٢٨/٤: ٢٣٠، سير أعلام النبلاء صـــ ٤٠٤٥: ٤٠٤٧

أنت طالق إنْ دخلتِ الدار؟ قال: إنْ دخَلَتِ الدارَ طَلَقَتْ، قال: أخطأت يا أبا يوسف، فضحك الرشيد ثم قال: كيف الصواب؟ قال: إذا قال: (أنْ) فقد وجب الفعل، وإذا قال: (إنْ) فلم يجب، ولم يقع الطلاق، قال: فكان أبو يوسف بعدها لا يدع أن يأتي الكسائي..."(١)

فـ (إنْ) بكسر الهمزة شرطية، ويكون الطلاق معها معلقاً، ولذلك لا يحدث الطلاق معها ما لم يتحقق الشرط، و(أنْ) مصدرية، ومعناه لأن دخلت الدار، فهي تعليلية مقدرة بلام التعليل، فتكون مخففة من الثقيلة، ويقع معها الطلاق مباشرة.(٢)

وقد أقر الفقهاء هذا الفرق بين الأداتين فقال ابن قدامة: ".. فإن قال: (أَنْتِ طالقٌ أنْ قُمتِ) بفتح الهمزة، فقال أبو بكر: تَطْلُقُ في الحال؛ لأن المفتوحة ليست للشرط، وإنما هي للتعليل، فمعناه: أنت طالقٌ لأنك قمت، أو لقيامك... وقيل: إنه إن كان نحوياً وقع طلاقه، وإن لم يكن نحوياً فهي للشرط؛ لأن العامي لايريد بذلك إلا الشرط، ولا يعرف أن مقتضاها التعليل، فلا يريده، فلا يثبت له حكم مالا يعرفه، ولا يريده..."(٣)

وقال الشيخ منصور البهوتي:" وإن قال العامي: (أنْ دخلتِ الدارَ فأنت طالق) بفتح الهمزة وسكون النون فهو شرط، أي تعليق فلا تُطَلَق حتى تدخلها كنيته، أي كما لو نوى بهذا الكلام الشرط وإن كان نحويا؛ لأن العامي لا يريد

---

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزُبيدي صـ١٢٧

(٢) انظر: التخمير في شرح المفصل ١/ ١٤٦

(٣) انظر: المغني لابن قدامة ٤٤٩/١٠، ٤٥٠، وراجع: المهذب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي ٣٩/٣

بذلك إلا الشرط ولا يعرف أن مقتضاها التعليل ولا يريده فلا يثبت له حكم ما لا يعرفه ولا يريد كما لو نطق بكلمة الطلاق أعجمي لا يعرف معناها وإن قاله، أي قال: (أنت طالق أنْ دخلت الدار) بفتح الهمزة عارف بمقتضاها وهو التعليل طلقت في الحال إن كان الدخول (وجد)؛ لأن المفتوحة في اللغة إنما هي للتعليل فمعناه: أنت طالق لأنك أدخلت أو لدخولك..."[1]

وبعد،،

فمن خلال ما سبق يتبين أنَّ (إنْ) شرطية، والشرط للمستقبل، فيعمل به دون الماضي أي أنَّ الطلاق لا يقع إلا إذا تحقق الشرط، فلو دخلت بعد اليمين طلقت بخلاف المفتوحة فإنها للماضي، ومعناها التعليل، فكأنه قال: أنت طالق لدخولك، فلو دخلت قبل اليمين طلقت، ولو دخلت بعده لم تطلق هذا عند النحاة، لكنَّ الفقهاء اشترطوا معرفة المتكلم بالعربية، وإلا كان حكم المفتوحة حكم المكسورة في عدم وقوع الطلاق.[2]

والله أعلم،،

(١) انظر: كشاف القناع عن متن الإقناع ٥ / ٢٨٩، وراجع: المغني لابن قدامة ٤٠٤/١٠

(٢) راجع: إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل للشيخ / عبد الرحيم الحنبلي صـ ٥٠٥

همزة (إنَّ) بين الكسر والفتح في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[1]

يجوز في (أنها) الفتح والكسر، وقد قرأت بالوجهين، فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر بخلف عنه، ويعقوب، ومجاهد بكسر همز (إنها)[2]، ووافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.[3]

على أنَّ الكلام قد تم قبلها، أي وما يشعركم ما يكون منهم، فيكون معناها استئناف إخبار بعدم إيمان من طبع على قلبه، ولو جاءتهم كل آية.[4]

قال سيبويه: "... وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[5] ما منعها أن تكون كقولك: (ما يُدريك أنه لا يفعل؟)

---

(١) سورة الأنعام من الآية: ١٠٩

(٢) انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد صـ ٢٦٥، الحجة للقراء السبعة ٣٧٥/٣، ٣٧٦، إعراب القراءات السبع وعللها ١٦٧/١، إعراب القرآن للنحاس ٩٠/٢، حجة القراءات لابن زنجلة صـ٢٦٥، البحر المحيط ٢٠٣/٤، الإتحاف ٢٦/٢

(٣) انظر: الإتحاف ٢٦/٢

(٤) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ١٦٧/١، حجة القراءات لابن زنجلة صـ٢٦٥، التبيان للعكبري ٥٣٠/١، شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٨، البحر المحيط ٢٠٣/٤، ٢٠٤، الدر المصون ١٠١/٥، الإتحاف ٢٦/٢

(٥) سورة الأنعام من الآية: ١٠٩

فقال: لا يحسن ذا في ذا الموضع، وإنما قال: وما يشعركم، ثم ابتدأ فأوجب فقال: إنها إذا جاءت لايؤمنون..."[١]

وقال الزمخشري: ".. وقرئ بالكسر على أنَّ الكلام قد تم قبله بمعنى: (وما يشعركم ما يكون منهم) ثم أخبرهم بعلمه فيهم، فقال: إنها إذا جاءت لايؤمنون ألبتة"[٢]

وقرأ أهل المدينة، والأعمش، وحمزة، وحفص عن عاصم (أنها) بالفتح[٣]، وهي رواية العراقيين قاطبة عن أبي بكر من طريق يحيى.[٤]

وقد خرَّج العلماء هذه القراءة بتوجيهات عدة منها:[٥]

١- أنَّ (أنَّ) بمعنى (لعلَّ)[٦] حكاه سيبويه عن العرب فقال: "... وأهل المدينة يقولون: (أنَّها) فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائتِ السُّوقَ أنَّك تشتري لنا شيئاً، أي لَعَلَّك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لايؤمنون"[٧]

---

(١) انظر: الكتاب ١٢٣/٣، وراجع: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٢/٢، الأصول لابن السراج ٢٧١/١، إعراب القرآن للنحاس ٩٠/٢، حجة القراءات لابن زنجلة صـ٢٦٥، الدر المصون ١٠١/٥

(٢) انظر: الكشاف ٣٨٧/٢

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣١٠/١، الحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٧٦، ٣٧٧، إعراب القرآن للنحاس ٩٠/٢، إعراب القراءات السبع وعللها ١٦٧/١، السبعة في القراءات لابن مجاهد صـ ٢٦٥، المحرر الوجيز ٣٣٣/٢، البحر المحيط ٢٠٤/٤، الدر المصون ١٠١/٥

(٤) انظر: الدر المصون ١٠٣/٥، ١٠٤، الإتحاف ٢٦/٢

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٣٣٣/٢، ٣٣٤، التبيان للعكبري ٥٣١/١، الجامع للأحكام القرآن ٦٤/٧، الدر المصون ١٠٢/٥ وما بعدها

(٦) انظر: الكشاف ٢ /٣٨٧، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٣٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٨، البحر المحيط ٢٠٤/٤، الدر المصون ١٠٢/٥

(٧) انظر: الكتاب ١٢٣/٣، وراجع: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٢/٢، الأصول لابن السراج ٢٧١/١، إعراب القرآن للنحاس ٩٠/٢، الكشاف ٣٨٧/٢، إعراب القراءات السبع وعللها ١٦٧/١، حجة القراءات لابن زنجلة صـ٢٦٥، المحرر الوجيز ٣٣٣/٢، البحر المحيط ٢٠٤/٤، الهمع ٤٣٠/١،

وهو توجيه جيد، فقد ورد عن العرب كما في نص سيبويه، وكما أشار إليه الأخفش في معانيه(١).

ويؤيد هذا التوجيه ما يلي:(٢)

أ- أنه ورد في شعر العرب كما في قول عدي بن زيد:

أُعَاذِلَ مَا يُدرِيكِ أنَّ منيتي ... إلى ساعةٍ في اليوم أو في ضُحَى الغَدِ(٣)

أي: لعلَّ منيتي.

وكقول الآخر:

أرِينِي جواداً مات هَزْلاً لأَنَّنِي ... أرى ما تَرَيْنَ أو بخيلاً مُخَلَّدَا(٤)

أي: لعلني.

ب- ومما يؤيد جودة هذا التوجيه لهذه القراءة، وصحته في المعنى: أنه قد جاء في التنزيل (لعلَّ) بعد (العِلْمِ)، وذلك في قوله تعالى: ﴿ **وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ** ﴾(٥)، وقوله: ﴿ **وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ** ﴾(٦)، فكما جاء

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣١٠/١

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٣٣٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٨، ٧٩

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو من شواهد: الجامع للأحكام القرآن الكريم ٦٤/٧، الدر المصون ١٠٣/٥، اللسان (أ ن ن)

(٤) البيت من الطويل لحاتم الطائي، وهو من شواهد: حجة القراءات لابن زنجلة صـ٢٦٦، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦٤/٧، أوضح المسالك ١١٢/١، ونسب لدريد بن الصمة، كما نسب إلى حطائط البغدادي. الحجة للقراء السبعة ٢٢٥/٢، ٣٧٩/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٨، الدر المصون ١٠٢/٥، الخزانة ١٩٥/١

(٥) سورة عبس الآية: ٣

(٦) سورة الشورى من الآية: ١٧

(لعلَّ) بعد العلم كذلك يكون (أنها إذا جاءت) بمنزلة: لعلَّها إذا جاءت.[١]

ج- كما يؤيد هذا التوجيه قراءة (أُبّي بن كعب) (لعلها إذا جاءت لا يؤمنون) كأنه أبهم أمرهم، فلم يخبر عنهم بالإيمان ولا غيره.[٢]

٢- أنَّ (لا) زائدة، فتكون (أن) وما عملت فيه في موضع المفعول الثاني، والمعنى: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون. وهو قول الكسائي، والفراء.[٣]

وقد رَدَّ الزجاج وغيره زيادة (لا) وحكم عليه بالغلط، وعلل لذلك بأن ما كان لغواً لا يكون غير لغو.[٤]

٣- أنَّ (أن) على بابها، و(لا) غير زائدة، والمعنى: وما يدريكم عدم إيمانهم.

هذا وقد أشار إلى هذه القضية ابن قاضي شهبة في تراجم طبقات النحاة، والزبيدي في طبقات النحويين واللغويين فقال ابن قاضي شهبة في مناظرة بين المتوكل على الله، والفتح بن خاقان، والمبرد حيث قال:

"... وكان سبب حمله من البصرة أن المتوكل على الله[٥] قرأ يوماً

---

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة ٣٨٠/٣، البحر المحيط ٢٠٤/٤، الدر المصون ١٠٣/٥

(٢) انظر: الكشاف ٣٨٧/٢، المحرر الوجيز ٣٣٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٨، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦٥/٧، البحر المحيط ٢٠٤/٤، الدر المصون ١٠٣/٥، الإتحاف ٢٦/٢

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٢/٢، الكشاف ٣٨٧/٢، المحرر الوجيز ٣٣٣/٢، الجامع للأحكام القرآن ٦٥/٧، البحر المحيط ٢٠٤/٤، الدر المصون ١٠٤/٥

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٣/٢، المحرر الوجيز ٣٣٣/٢، الجامع للأحكام القرآن ٦٥/٧، البحر المحيط ٢٠٤/٤، الدر المصون ١٠٤/٥

(٥) هو جعفر بن المعتصم بالله محمد بن الرشيد هارون بن المهدي بن المنصور القرشي العباسي، ولد سنة خمس ومائتين، وبويع بعد موت أخيه الواثق في سنة اثنتين وثلاثين ومائتين.

انظر: سير أعلام النبلاء صـ ١٣١٦، ١٣١٧، البداية والنهاية ١٠ /١٠٠، وفيات الأعيان ٣٥٠,٣٥١/١، فوات الوفيات صـ ٢٩٠، ٢٩٢

بحضرة الفتح بن خاقان[١]: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[٢] فقال له الفتح: يا سيدي إنها بالكسر، فوقعت المشاجرة فتبايعا على عشرة آلاف دينار، وتحاكما إلى يزيد بن محمد المهلبي[٣]، وكان صديقاً للمبرد، فلما وقف يزيد على ذلك خاف أن يسقط أحدهما فقال: والله ما أعرف الفرق بينهما وما رأيت أعجب من أن يكون باب أمير المؤمنين يخلو من عالم متقدم، فقال المتوكل: أليس هاهنا من يسأل عن هذا؟

فقال: ما أعرف أحداً يتقدم فتى البصرة يعرف بالمبرد[٤]، فقال: ينبغي أن يشخص فتقدم إلى محمد بن القاسم بأن يشخصه مكرماً.

---

(١) هو الأمير الوزير الأكمل أبو محمد التركي، شاعر مترسل، استوزه المتوكل، وفوض إليه إمرة الشام، له أخبار في الكرم والظرف، وكان في نهاية الذكاء، والفطنة، وحسن الأدب، وكان ذا باع أطول في فنون الأدب. له من التصانيف: البستان، كتاب في الصيد والجوارح. قتل مع المتوكل سنة سبع وأربعين ومائتين.

انظر: معجم الأدباء ٢١٥٧/٥، الوافي بالوفيات ١٧٧/٣، سير أعلام النبلاء صـ ٣٠١٨

(٢) سورة الأنعام من الآية: ١٠٩

(٣) هو يزيد بن محمد بن المُهلب بن المغيرة كان شاعراً محسناً راجزاً توفي ببغداد سنة ٢٥٩هـ.

انظر: تاريخ بغداد ٣٤٨/١٤

(٤) هو: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي المعروف بالمبرد البصري، النحوي، أخذ عن الجرمي، والمازني، وأبي حاتم السجستاني وغيرهم، وله من المؤلفات:الكامل، والمقتضب وغيرهما، ولد سنة ٢١٦هـ، وتوفي سنة ٢٨٥هـ.

انظر: نزهة الألباء صـ ١٦٤ وما بعدها، أخبار النحويين البصريين صـ ١٠٥ وما بعدها.

قال المبرد: فوردت سرَّ من رأى فأدخلت على الفتح بن خاقان فقال: بصري كيف تقرأ هذا الحرف؟ – وذكر الآية السابقة – إنها بالكسر أو بالفتح؟ فقلت: بالكسر.

هذا المختار، وذلك أنَّ أول الآية: ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَـٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾[1] ثم قال: يا محمد: (إنها إذا جاءت لا يؤمنون) باستيفاء جواب الكلام المتقدم.

قال: صدقت وركب إلى دار أمير المؤمنين، فعرَّفه بقدومي، وطالبه بدفع ما تعاقدا عليه، وتبايعا فيه، فأمر بإحضاري، فلما وقعت عين المتوكل عليَّ قال: يابصري كيف تقرأ هذه الآية ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ بالكسر أو بالفتح؟ فقلت: يا أمير المؤمنين أكثر الناس يقرأونها بالفتح، فضحك وضرب برجله اليسرى، وقال: أحضر يافتح المال.

فقال: والله ياسيدي إنه قال لي خلاف ما قال لك، فقال: دعني من هذا أحضر المال. وأُخرجت فلم أصل إلى الموضع الذي كنت أنزلته حتى أتتني رسل الفتح فأتيته، فقال لي: يابصري أول ما ابتدأتنا به الكذب، فقلت: ما كذبت، فقال: كيف وقد قلت لأمير المؤمنين الصواب ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ بالفتح فقلت: أيها الوزير لم أقل هكذا إنما قلت: أكثر

(١) سورة الأنعام من الآية: ١٠٩

الناس يقرأونها بالفتح، وأكثرهم على الخطأ، وإنما تخلصت من اللائمة وهو أمير المؤمنين، فقال لي: أحسنت"(١)

من خلال هذه المناظرة يتبين أن المتوكل قرأ الآية بفتح همزة (إنَّ) بينما قرأها الفتح بن خاقان بالكسر، وتمسك كل منهما برأيه، وكأنهما لم يقفا على صحة القراءتين، ثم كان الاحتكام إلى المبرد فقال بالرأيين، ووجَّه قراءة الكسر، ولم يوجه قراءة الفتح، وهو في توجيهه لقراءة الكسر مسبوق كما تبين سابقاً بسيبويه.

وأرى أنَّ التوجيه الأول في قراءة الفتح وهو أنَّ (أنَّ) بمعنى (لعلَّ) هو الأقوى والأجود في العربية لما ذكر فيه من الأدلة والعلل، وقراءة الكسر أحسنها وأجودها كما قال الزجاج.(٢)

نوع (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿ فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ ﴾(٣)

تأتي (مِنْ) الجارة على معان متعددة أشهرها: ابتداء الغاية في المكان والزمان، والتبعيض، وبيان الجنس وغير ذلك.(٤) وقد اختلف في دلالة (مِنْ) في الآية السابقة على قولين:

---

(١) انظر: طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة تحقيق د/ محسن غياض صـ ٨١:٨٨، وراجع: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي صـ ١٠٢، ١٠٣

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٣/٢

(٣) سورة الأحقاف من الآية: ٣٥

(٤) انظر: معاني الحروف للرماني صـ ٩٧ وما بعدها، رصف المباني صـ ٣٢٢ وما بعدها، الجنى الداني صـ ٣٠٨ وما بعدها، مغني اللبيب ٦٠٨/١ وما بعدها، الهمع ٣٧٦/٢ وما بعدها.

الأول: أنَّ (مِنْ) للتبعيض، وعلى ذلك يكون: المعنى أي أولو الجِد من الرسل، وهم من حفظ له شدة مع قومه ومجاهدة.(١) وأولو العزم على التبعيض يقتضي أنهم رسل وغير رسل.(٢) وهو قول عطاء الخرساني، والكلبي.(٣)

الثاني: أنَّ (مِنْ) لبيان الجنس، فيكون أولو العزم صفة للرسل كلهم، وعليه يكون الرسل كلهم أولي العزم، وأولو العزم على البيان يقتضي أنهم الرسل.(٤)

---

(١) وقد اختلف في عدد الرسل الذين وصفوا بأولي العزم قال مجاهد: هم خمسة: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد عليهم الصلاة والسلام، وهم أصحاب الشرائع، وقيل هم: نوح، وإبراهيم، وإسماعيل، ويعقوب، ويوسف، وأيوب، وموسى، وداوود، وعيسى.
وقيل: كل الأنبياء أولو عزم إلا يونس بن متى. وقال الحسن بن الفضل: هم الثمانية عشر الذين ذكروا في سورة الأنعام، وقيل غير ذلك.
راجع هذه الأقوال وغيرها في: تفسير الطبري ٢٨/٧، ٢٩، الكشاف ٥١٣/٥، زاد المسير لابن الجوزي صـ ١٣٠٦، تفسير القرطبي ٢٢٠/٦، وما بعدها، المحرر الوجيز ١٠٧/٥، تفسير الثعالبي ٢٢٥/٥، البحر المحيط ٦٨/٨، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ٢٠٤/٢٥

(٢) انظر: الكشاف ٥١٣/٥، تفسير الفخر الرازي ٢٨/ ٣٥، باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ١٣١٧/٤، البحر المحيط ٦٨/٨، الدر المصون ٦٨١/٩.

(٣) انظر: البحر المحيط ٦٨/٨، المحرر الوجيز ١٠٧/٥، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ٢٠٤/٢٥

(٤) انظر: الكشاف ٥١٣/٥، تفسير الفخر الرازي ٢٨/ ٣٥، باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ١٣١٧/٤، البحر المحيط ٦٨/٨، الدر المصون ٦٨١/٩

قال ابن زيد: كل الرسل كانوا أولي عزم لم يبعث الله نبياً إلا كان ذا عزم وحزم، ورأي وكمال عقل، وعليه فـ (مِنْ) للتجنيس لا للتبعيض.(١) وهو اختيار ابن الأنباري(٢)، وفخر الدين الرازي.(٣)

وقال ابن عباس: إنَّ كل الرسل كانوا أولي عزم، وعليه فإن (مِنْ) يترجح فيها أنها للتجنيس لا للتبعيض، كما تقول: اشتريت أردية من البز، وأكسية من الخز، أي اصبر كما صبر الرسل.(٤)

وقد اختار هذا الرأي علي بن مهدي الطبري ذكر ذلك محيي الدين الحنفي في طبقات الحنفية فقال:" وقال ابن عباس: كل الرسل كانوا أولي عزم. واختاره علي بن مهدي الطبري، قال: وإنما دخلت (مِنْ) للتجنيس لا للتَّبعيض، كما تقول: اشتريت أرْدِية من البَّزِ، وأكسية من الخَزِّ، أي اصبر كما صبر الرسل "(٥)

وبعد،،،

من خلال ما سبق يتبين أنَّ ما ذهب إليه علي بن مهدي الطبري، وذكره محيي الدين الحنفي بأن (مِنْ) في الآية لبيان الجنس هو الأولى؛ لأن كل الرسل عليهم السلام كانوا أولي عزم.

والله أعلى وأعلم،،،

---

(١) انظر: معالم التنزيل للبغوي ٢٧١/٧، زاد المسير لابن الجوزي صـ ١٣٠٦، البحر المحيط ٦٨/٨، المحرر الوجيز ١٠٧/٥، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ٢٠٤/٢٥

(٢) انظر: زاد المسير لابن الجوزي صـ ١٣٠٦

(٣) انظر: تفسير الفخر الرازي ٢٨/ ٣٥، وراجع: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ٢٠٤/٢٥

(٤) انظر: تفسير القرطبي ٢٢٠/٦

(٥) انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحيي الدين محمد القرشي الحنفي ٤٧/١، وراجع:
تفسير القرطبي ٢٢٠/٦

دلالة (ثُمَّ) على معنى (الواو) في اقتضاء الجمع المطلق

من غير ترتيب عند القاضي أبي عاصم (ثُمَّ) من حروف العطف، وهي تفيد الجمع والترتيب والمهلة، فإذا قلت: (قام زيدٌ ثمَّ عمروٌ)، فالقائم (زيد) أولاً، و(عمرو) بعده بمهلة.

وقد اختلف النحاة في دلالتها على معنى (الواو)، فتكون غير دالة على الترتيب على قولين:

الأول: أنها بمنزلة الواو، فلا تفيد الترتيب، بل تفيد الجمع فقط. وهو رأي الأخفش،(١) والفراء(٢)، وابن مالك(٣)، ونسب إلى الكوفيين(٤)، وقطرب،(٥) وعند القاضي أبي عاصم.(٦)

واحتجوا على ذلك بشواهد كثيرة منها:(٧)

(١) انظر: معاني القرآن ٣٢١/١، طبقات الشافعية الكبرى ١١١/٤، الارتشاف ١٩٨٨/٤

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٩٦/١، طبقات الشافعية الكبرى ١١١/٤، الجنى الداني صـ ٤٢٧

(٣) انظر: شرحه للتسهيل ٣٥٧/٣، الجنى الداني صـ ٤٢٧، ٤٢٨، التصريح ٥٧٤/٣

(٤) انظر: مغني اللبيب ٢٢٩/١،

(٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١١١/٤، الارتشاف ١٩٨٨/٤، الجنى الداني صـ ٤٢٧، الهمع ١٦٤/٣

(٦) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١١٠/٤

(٧) راجع هذه الأدلة في: مغني اللبيب ٢٢٩/١، ٢٣٠، طبقات الشافعية الكبرى ١١٠/٤، الارتشاف ١٩٨٨/٤

- قوله تعالى: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾[1] فـ (ثمَّ) في هذه الآية بمعنى الواو؛ لأنه من المعلوم أنَّ جعل زوج آدم منه إنَّما كان قبل خلقنا.[2]

- قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ ﴾[3]

فـ (ثمَّ) الثانية بمعنى الواو أيضاً؛ لأنه معلوم أنَّ أمر الملائكة بالسجود لآدم إنَّما كان قبل خلقنا وتصويرنا.[4]

- قول أبي نواس:

إِنَّ مَنْ سادَ ثُمَّ سادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ[5]

فإنَّ سيادة الجد لا تكون بعد سيادة الأب.

---

(١) سورة الزمر من الآية: ٦

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٥، الارتشاف ٤/١٩٨٨، الجنى الداني صـ ٤٢٧

(٣) سورة الأعراف من الآية: ١١

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٣٢٠، ٣٢١، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٥

(٥) البيت من الخفيف في ديوانه ١/٣٥٥، وهو من شواهد: شرح الجمل لابن خروف ١/٣٢٢، رصف المباني صـ ١٧٤، المغني ١/٢٣٠، الجنى الداني صـ ٤٢٨، الهمع ٣/١٦٤

الثاني: ذهب البصريون ومن تبعهم كابن عصفور[١]، وابن أبي الربيع[٢]، وتقي الدين السبكي[٣]، وابن هشام[٤] إلى أنَّ (ثُمَّ) لا تكون إلا للترتيب، أي أنَّ الثاني يكون بعد الأول، وعليه فلا تأتي بمعنى الواو.[٥]

واستدلوا على ذلك بأنه لو صح أن تكون (ثُمَّ) بمعنى الواو لجاز أن يقال: (اختصم زيدٌ ثُمَّ عمرو)، كما يجوز: (اختصم زيدٌ وعمرو) بالواو، فامتناع ذلك دليل على أنها ليست بمنزلة الواو"[٦]

وقد أجاب البصريون على أدلة أصحاب القول الأول بأن (ثُمَّ) فيها لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم كما في قولك: (أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمسِ أعجب)، أي ثمَّ أخبرك أنَّ الذي صنعته أمسِ أعجب.[٧]

كما أجابو عن الآية الأولى من أربعة أوجه:[٨]

١- أنَّ العطف على محذوف، أي من نفس واحدة أنشأها، ثم جعل منها زوجها.

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨٤/١، ١٨٥

(٢) انظر: البسيط ٣٣٨/١

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١١٠/٤، ٢٨٥/٧

(٤) انظر: مغني اللبيب ٢٣٠/١، ٢٣١، أوضح المسالك ٣٦٣/٣

(٥) انظر: رصف المباني صـ ١٧٤، الارتشاف ١٩٨٨/٤، الجنى الداني صـ ٤٢٦، الهمع ١٦٤/٣

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨٥/١، الخزانة ٣٩/١١

(٧) انظر: المغني ٢٣١/١، طبقات الشافعية الكبرى ١١٠/٤، الهمع ١٦٤/٣

(٨) انظر: المغني ٢٣٠/١، ٢٣١، شرح الجمل لابن عصفور ١٨٥/١، وراجع: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٠٦/٢، ٣٢١، ٣٢٢

٢- أنَّ العطف على (واحدة) بتأويلها بالفعل، أي من نفس توحدت، أي انفردت، ثم جعل منها زوجها.

٣- أنَّ الذرية أُخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذَّرِّ ثم خُلقت حواء من قُصيراه.

٤- أنَّ خلق حواء من آدم لما لم تجر العادة بمثله جيء بـ (ثُمَّ) إيذاناً بترتبه وتراخيه في الإعجاب وظهور القدرة لا لترتيب الزمان وتراخيه.

وأما آية سورة الأعراف فقد أجيب عنها بأنَّ قوله (قلنا) معطوف على (خلقناكم) إلا أنَّ الكلام محمول على حذف مضاف لفهم المعنى، كأنه قال: (ولقد خلقناكم ثم صورنا أباكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم). ومعلوم أنَّ أمر الملائكة بالسجود إنما كان بعد خلقه وتصويره.(١)

وأما بيت أبي نواس السابق فقد أجيب عنه بأمرين:(٢)

١- أنه قد يحتمل أن يسود الوالدان بسيادة الولد، والجد بسيادة الوالد، وهذا موجود حساً، فلا يلزم أن تكون سيادة أحدهم قبل الآخر.

٢- أن تكون سيادة الجد قبل الوالد، والوالد قبل الولد، ولا يعلم المتكلم بالإخبار السيادة، فيخبر على نحو ما علم لا على الأصل، وما احتمل لاحجة فيه.

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٥، المغني ١/٢٣٠، ٢٣١

(٢) انظر: رصف المباني صـ ١٧٤، ١٧٥، المغني ١/٢٣١

هذا وقد أشار السبكي إلى هذه القضية في طبقاته فقال:

" البحث عن ثم هل هي عند القاضي أبي عاصم[1] كالواو في اقتضاء الجمع المطلق.... ذكر الإمام الشيخ الوالد[2].. فيمن قال: (وقفت على أولادي ثم أولاد أولادي) أنَّ القاضي الحسين نقل عن أبي عاصم أنه لا يقول بالترتيب، بل يحمله على الجمع.

قال الشيخ الإمام: وكذلك نقله ابن أبي الدم، وقال: إن ثُمَّ عنده كالواو، ثم توقف الشيخ الإمام في ثبوت ذلك عن أبي عاصم مطلقاً، وذكر أنه لم يجده في كلامه، وأنه إن صحَّ فيحمل على أنَّ ثُمَّ عنده كالواو في هذه المسألة؛ لأنَّ ثُمَّ إنشاء لا يتصور دخول ترتيب فيه كقوله: (بِعْتُ هذا ثم هذا) لا يصح إرادة الترتيب حتى يقال ينتقل الملك قريباً، بل يكون كالواو.

قال: وأما إنكار أن ثُمَّ للترتيب مطلقاً فيجَل أبو عاصم عنه، فإنَّ ذلك مما لا خلاف فيه بين النحاة، والأدباء، والأصوليين، والفقهاء، بل هو من المعلوم باللغة بالضرورة.

---

(١) وهو: مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَد بنِ مُحَمَّدٍ بن عبد الله بن عباد العبادي أبو عاصم الهروي الشافعي، ولد سنة ٣٧٥هـ، وكان إِمَاماً مُحَقِّقاً مُدَقِّقاً، ومن مصنفاته: أدب القاضي على مذهب الشافعي، طبقات الفقهاء وغير ذلك، توفي سنة ٤٥٨هـ. انظر: هدية العارفين ٧١/٢، ٧٢

(٢) أي والد تاج الدين السبكي، وهو تقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي ت ٧٥٦هـ. انظر: بغية الوعاة ١٧٦/٢، ١٧٧

قال: وقد تكلم المفُسرِّون من زمان ابن عباس إلى اليوم في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾[1] في الجمع بينهـا وبـين قولـه: ﴿ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴾[2] وذكروا أقوالاً في ترتيب (بَعْدَ) ولم يذكر أحد منهم أن ثُمَّ ليس للترتيب، فوجب حمل كلام أبي عاصم على مـا قلنـاه، ولهذا يقول كثير من النحاة وغيرهم: إنها للترتيب في الخبر، فيُقيِّدون الكلام تحرزاً عن الإنشاء...

قلتُ: وقد نُقِل عن بعض النحاة منهم الفراء، والأخفش، وقُطرب إنكـار كونها للترتيب، فلا بِدْعَ أن يوافقهم أبو عاصم غير أن المنقول عنه أن الواو للترتيب، ولا يمكن قائل هذا أن ينكر ترتيب ثُمَّ، فإن الجمع بين المقـالتين لا يمكن الذهاب إليه..."[3]

وواضح من النص السابق أنَّ والد السبكي يقول بدلالة (ثُمَّ) على الترتيب، كما أن تاج الدين السبكي يؤول كلام أبي عاصم بما يجعل (ثُـمَّ) تـدل علـى الترتيب، وأنَّ أبا عاصم يجلُ من أن يقول إنَّ ثُمَّ لا للترتيب مطلقاً.

والذي يظهر لي من خلال ما سبق أن ثمَّ تكون للترتيب، وأمـا مـاذكره المانعون من مجيء ثُمَّ بمعنى الواو، فإنهم لم يقولوا بذلك دائماً، وإنما أرادوا أنها قد تكون بمعنى الواو، وإن كانت في أصل وضعها أنها تدل على الترتيب والتراخي.

---

(١) سورة فصلت من الآية: ١١

(٢) سورة النازعات الآية: ٣٠

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٤/١١٠، ١١١، ٧/٢٨٥

قال الدماميني:" لا خفاء في كون القائل بأنَّ ثُمَّ تُستعمل بدون ترتيب كالواو يقول بأن ذلك استعمالٌ مجازيٌ، ولا يشترط في آحاد المجاز أن تُنقلَ بأعيانها عن أهل اللغة، بل يُكتفى بالعلاقة على المذهب المختار، والعلاقة المُصحِّحة هنا الاتصال الذي بين الحرفين من جهة أنَّ الواو لمطلق الجمع، وثُمَّ لجمع مقيد، والمطلق داخل في المقيد، فثبت أن بينهما اتصالاً معنوياً، فجاز استعمال ثُمَّ بمعنى الواو مجازاً لذلك...."[(١)]

مجيء (أو) بمعنى (بل)

(أو) حرف عطف، وأكثر النحاة أنها تُشرك في الإعراب لا في المعنى؛ لأنك إذا قلت: (قام زيدٌ أو عمرو) فالفعل واقع من أحدهما[(٢)]، ويرى ابن مالك أنها تُشرك ما بعدها لما قبلها في الإعراب والمعنى.[(٣)]

ولها معان أخرى منها: الشك، نحو: قام زيدٌ أو عمرو، والإبهام، نحو: جاءني زيدٌ أو عمروٌ، والتخيير، نحو: تزوج هنداً أو أختها، والإباحة، نحو: جالس العلماء أو الزهادَ، والتقسيم، نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف.[(٤)]

---

(١) انظر: الخزانة ٤٠/١١

(٢) انظر: الارتشاف ١٩٨٩/٤، الجنى الداني صـ ٢٢٧

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١٢٠٣/٣، وراجع: الارتشاف ١٩٨٩/٤، الجنى الداني صـ ٢٢٧، ٢٢٨

(٤) تراجع هذه المعاني وغيرها في: معاني الحروف للرماني صـ٧٧، شرح الكافية الشافية ١٢٢٠/٣، شرح الألفية لابن الناظم صـ٥٣٣، رصف المباني صـ١٣١، ١٣٢، الارتشاف ١٩٨٩/٤، ١٩٩٠، الجنى الداني صـ ٢٢٨، ٢٢٩، المغني ١٣١/١، ١٣٢، أوضح المسالك ٣٧٧/٣، شرح الألفية لابن عقيل ٢٣٢/٣، التصريح ٥٩٣/٣، الهمع ١٧٣/١

وهناك معنيان آخران ذكرهما الكوفيون وهما مجيء (أو) للجمع كـ (الواو)، وللإضراب كـ (بل).[1]

قال الفراء في حديثه عن (أو):".. وإن صلحت جعلوها على جهة (بل) كقولك في الكلام: اذهب إلى فلانٍ أو دَعْ ذلك فلا تبرح اليوم، فقد دلل هذا على أن الرجل قد رجع عن أمره الأول، وجعل (أو) في معنى (بل)"[2]

وقد وافق أبو علي، وابن برهان الكوفيين في كونها تفيد الإضراب مطلقاً، أي سواء أكان المتقدم عليها خبراً مثبتاً أو منفياً أم كان المتقدم عليها أمراً أو نهياً، وسواء أعيد معها العامل في الكلام المتقدم عليها أم لا.[3]

قال ابن برهان: " قال أبو علي: (أو) حرف يستعمل على ضربين: أحدهما: أن يكون بمعنى أحد الشيئين أو الأشياء في الخبر أو الاستفهام، والآخر: أن يكون للإضراب عما قبله في الخبر والاستفهام،...، والضرب

(١) انظر: الإنصاف ٤٧٨/٢، شرح الكافية الشافية ١٢٢٠/٣، الارتشاف ١٩٩٠/٤، الجنى الداني صـ ٢٢٩، توضيح المقاصد ١٠٠٩/٢، المغني ١٣٧/١، أوضح المسالك ٣٧٨/٣، شرح الألفية لابن عقيل ٢٣٢/٣، التصريح ٥٩٥/٣، ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف صـ ٧٠

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٧٢/١، وراجع: شرح الكافية الشافية ١٢٢١/٣، شرح الألفية لابن الناظم صـ٥٣٤، الارتشاف ١٩٩٠/٤، الجنى الداني صـ ٢٢٩، توضيح المقاصد ١٠٠٩/٢، المغني ١٣٧/١، أوضح المسالك ٣٧٨/٣، ٣٧٩، التصريح ٥٩٦/٣

(٣) انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣٧٨/٣، وراجع: شرح الكافية الشافية ١٢٢١/٣، توضيح المقاصد ١٠١٠/٢، الجنى الداني صـ٢٢٩، المغني ١٣٧/١، التصريح ٥٩٥/٣، الهمع ١٧٣/٣، شرح الأشموني ١٩١/٣

الثاني نحو: أنا أخرجُ، ثم تقول: أو أقيم، أضربت عن الخروج، وأثبت الإقامة، كأنك قلت: لا بل أقيم..."[١]

قد احتج الكوفيون على ذلك بورده كثيراً في القرآن الكريم، وشعر العرب، كقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[٢] فقيل: إنَّ (أو) بمعنى (بل)، أي: بل يزيدون، وقيل: إنها بمعنى الواو، أي: ويزيدون.[٣]، وكقول ذي الرمة:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ في رَوْنَقِ الضُّحَى وصُوْرَتِها أَوْ أَنْتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ[٤]

أي: بل أَنْتِ في العين أملحُ.

وقد رفض البصريون مجيء الواو بهذين المعنيين[٥] مستدلين على ذلك بأن دلالة (بل) تختلف عما وضعت له (أو)، ومعلوم أن كل حرف لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر. وهذا هو الأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عَدَلَ عن الأصل بَقِي

---

(١) انظر: شرح اللمع ٢٤٧/١، وراجع: شرح الكافية الشافية ١٢٢١/٣، شرح الألفية لابن الناظم صـ ٥٣٣، الارتشاف ١٩٩٠/٤، الجنى الداني صـ ٢٢٩، المغني ١٣٧/١، أوضح المسالك ٣٧٨/٣

(٢) سورة الصافات من الآية: ١٤٧

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٩٣/٢، الإنصاف ٤٧٨/٢،

(٤) البيت من الطويل، وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء ١/ ٧٢، الخصائص ٤٥٨/٢، الإنصاف٢/ ٤٧٨، ٤٨١، شرح الكافية للرضي ٤ / ٤٢٠، خزانة الأدب ١١/ ٦٥، ٦٧

(٥) انظر: الإنصاف ٤٧٨/٢، وراجع:، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٥٦، المقتضب ٣ / ٣٠٤، التبيان ١/ ٢٢، رصف المباني صـ ١٣٢

مُرْتَـهِـناً بإقامة الدليل، ولا دليل على صحة ما ادَّعَوْهُ.(١)

لكنَّ سيبويه أجاز مجيء (أو) بمعنى (بل) فقال: " ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت:(لست بشراً أو لست عمراً)، أو قلت: ما أنت ببشر، أو ما أنت بعمرو لم يجيء إلا على معنى لا بل ما أنت بعمرو، ولا بل لست بشراً، وإذا أرادوا معنى أنك لست واحداً منهما قالوا: لستَ عمراً ولا بشراً، أو قالوا أو بشراً كما قال عز وجل: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾(٢)، ولو قلت: أولا تطع كفوراً انقلب المعنى"(٣)، يعني أنَّه يصير إضراباً عن النهي الأول، ونهياً عن الثاني فقط(٤)، فسيبويه يجيز ذلك بشرطين:

تقدم نفي أو نهي، وإعادة العامل، نحو: ما قام زيدٌ أو ما قام عمرو، ولا يقم زيدٌ أو لا يقم عمرو(٥)، ووافقه تاج الدين السبكي في طبقاته.(٦)

وقد رَدَّ البصريون ما استدل به الكوفيون، فقالوا في آية الصافات السابقة إنَّ (أو) فيها للتخيير أو للشك، والمعنى على الأول: أنهم إذا رآهم الرائي تخير في أن يُقَـدِّرَهم مائة ألف أو يزيدون على ذلك، وعلى الثاني: أن الرائي إذا رآهم شك في عِدَّتهم لكثرتهم، فالشك يرجع إلى الرائي لا إلى الحق تعالى.(٧)

---

(١) انظر: الإنصاف٢/٤٨٠، ٤٨١ بتصرف

(٢) سورة الإنسان من الآية: ٢٤

(٣) انظر: الكتاب ١٨٨/٣، وراجع: شرح الأشموني ١٩٢/٣، ١٩٣

(٤) انظر: المغني ١٣٧/١

(٥) انظر: المغني ١٣٧/١، الارتشاف ١٩٩١/٤، توضيح المقاصد ١٠٠٩/٢، التصريح ٥٩٦/٣، الهمع ١٧٣/٣، ١٧٤، شرح الأشموني ١٩٢/٣، ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف صـ٧٠

(٦) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٦٧/١٠

(٧) انظر: الإنصاف٢/٤٨١ بتصرف

وأما البيت فقيل إنَّ الرواية فيه (أم أنت) وعليها فلا شاهد فيه، وإن كانت الرواية (أو)، فلا حجة فيه أيضاً؛ لأن (أو) فيه للشك، وليست بمعنى (بل).(١)

وقد وافق ابن جني هذا الرد فقال: " إنها على بابها من الشك، ألا ترى أنه لو أراد بها معنى (بل) فقال: (بل أنت في العين أملح) لم يف بمعنى (أو) في الشك؛ لأنه إذا قطع بيقين أنها في العين أملح كان في ذلك سرف منه ودعاء إلى التهمة في الإفراط له، وإذا أخرج الكلام مخرج الشك كان في صورة المقتصد غير المتحامل ولا المتعجرف، فكان أعذب للفظه، وأقرب إلى تقبل قوله"(٢)، ووافقه ابن عصفور في ذلك.(٣)

هذا وقد اعترض تاج الدين السبكي على مكاتبة جرت بين عضد الدين، والشيخ فخر الدين الجارْبردي في قول صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾(٤) متعلق بسورة صفة لها، أي بسورة كائنة من مثله، والضمير (لما نزلنا، أو لعبدنا)، ويجوز أن يتعلق بقوله:، (فأتوا)، والضمير للعبد حيث جوَّز في الوجه الأول كون الضمير لما نزلنا تصريحاً، وحظره في الوجه الثاني تلويحاً، فليت شعري ما الفرق بين: فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا، وفأتوا من مثل مانزلنا بسورة؟ وهل ثم حكمة خفية أو نكتة معنوية، أو هو تحكم بحت؟ بل هذا مُستبعد من مثله، فإن رأيتم كشف الريبة، وإماطة الشبهة، والإنعام بالجواب أثبتم أجزل الثواب إن شاء

(١) انظر: الإنصاف٤٨١/٢ بتصرف، شرح الجمل لابن عصفور ١٩١/١

(٢) انظر: الخصائص ٤٥٨/٢، الحجج النحوية د/ محمد فاضل السامرائي صـ ١٣٣

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٩١/١

(٤) سورة البقرة من الآية: ٢٣

الله،..... فقال تاج الدين السبكي إنّه لا يستقيم أن تكون (أو) في كلامك للإضراب لفوات شرطه، فإن إمام هذا الفن سيبويه إنما أجاز (أو) الإضرابية بشرطين:أحدهما: تقدم نفي أو نهي، والثاني: إعادة العامل، نحو: (ما قام زيدٌ أو ما قام عمرو)، و(لايقم زيدٌ أو لايقم عمرو). نقله ابن عصفور[1]، وهو مذكور في مغني اللبيب، ثم قال ابن هشام: ومما يؤيد نقل ابن عصفور أن سيبويه – رحمه الله – قال في: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[2]، ولو قلت: أو لاتطع كفوراً انقلب المعنى، يعني يصير إضراباً عن النهي الأول، ونهياً عن الثاني فقط، فلا يمكن حمل (أو) في كلامك على الإضراب..."[3]

فالشيخ تاج الدين السبكي يوافق سيبويه مجيء (أو) بمعنى (بل) لكن بالشرطين المذكورين مع صحة المعنى مستدلاً على ذلك بأنه لو أعاد العامل مع أداة النفي في الآية انقلب المعنى.

وأرى أن (أو) فيما وردت فيه من استعمالات تدل على أصلها من الدلالة على أحد الأمرين الواقعة بينهما على الإبهام، أما المعاني الأخرى ومنها الإضراب كـ (بل)، والجمع المطلق كـ (الواو) فإنها تدل على ذلك بنفسها، بل بما وردت فيه من سياقات.

والله أعلم،،،

---

(١) لم أجد هذا النقل لابن عصفور في كتبه، ولكنه في شرح الجمل ذكر أنها تكون بمنزلة (الواو، وبل) عند الكوفيين. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٠، ١٩١، وراجع: التصريح ٣/٥٩٦

(٢) سورة الإنسان من الآية: ٢٤

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٠/٤٨، ٥٠، ٦٧ بتصرف

دلالة (لو) الشرطية

تأتي (لو) على ثلاثة أضرب: شرطية، ومصدرية، وللتمني.

فأما الشرطية فهي التي معنا وهي قسمان: امتناعية، وهي للتعليق في الماضي، وبمعنى (إنْ) وهي للتعليق في المستقبل.(١)

وقد اختلف العلماء في دلالة (لو) على الامتناع، وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال وبيان ذلك فيما يلي:

الأول: ذهب جمهور النحويين إلى أنها حرف امتناع لامتناع(٢)، فالممتنع لامتناع غيره هو الثاني امتنع لامتناع الأول، نحو: (لو جئت لأكرمتك) فإنه دال على امتناع الإكرام لامتناع المجيء.(٣)

وذهب ابن الحاجب أن الممتنع هو الأول لامتناع الثاني ووجهه: أنَّ انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه لجواز أن يكون ثمَّ أسباب أُخر مستدلاً على ذلك بقوله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾(٤) فإنها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة؛ لأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدد في الآلهة.(٥)

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ١٢٩٥/٣، التصريح ٤٠٣/٤

(٢) انظر: معاني الحروف للرماني صـ ١٠١، الإيضاح في شرح المفصل ٢٤١/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٩٥/٤، شرح الألفية لابن الناظم صـ ٧٠٩، ٧١٠، رصف المباني صـ ٢٨٩، الارتشاف ١٨٩٨/٤، الجنى الداني صـ ٢٧٢، ٢٧٣، مغني اللبيب ٤٩٢/١، التصريح ٤١٠/٤، ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف صـ ١١٩، ١٢٠

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٣٨/٨، الهمع ٤٧٠/٢

(٤) سورة الأنبياء من الآية: ٢٢

(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن يعيش ٢٤١/٢، ٢٤٢ بتصرف، الهمع ٤٦٩/٢

وهذا الرأي هو ظاهر كلام سيبويه حيث ذهب إلى أنها " لما كان سيقع لوقوع غيره"[١]، فقوله (سيقع) ظاهر في أنه لم يقع، فكأنه قال: لانتفاء ما كان يقع، يعني الجزاء.[٢]

وقد رُدَّ هذا القول بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾[٣]، وقول عمر – رضي الله عنه –: (نِعْمَ العبدُ صُهيب لو لم يخف الله لم يعصه)، وذلك أنَّ كل شيء امتنع ثبت نقيضه، وفي الآية والأثر تدل على أن عدم النفوذ محكومٌ به سواء وجد الشرط أم لا، وعدمُ العصيان كذلك سواء وجد الخوف أم لا.[٤]

الثاني: ذهب الشلوبين، ووافقه ابن هشام الخضراوي إلى أنها لا تدل على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب، بل هي لمجرد الربط، أي ربط الجواب بالشرط دلالة على التعليق في الماضي، كما دلت (إنْ) على التعليق في المستقبل، ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت.[٥]

---

(١) انظر: الكتاب ٢٢٤/٤

(٢) انظر: رسالة في (لو) الشرطية لمحمد الطيب الفاسي تحقيق د/ صالح الحنتوش صـ ١٦٨

(٣) سورة لقمان من الآية: ٢٧

(٤) انظر: المغني٤٩٢/١، ٤٩٣، الهمع ٤٧٠/٢، ٤٧١، وراجع: الإيضاح في شرح المفصل لابن يعيش٢٤٢/٢، ٢٤٣، الجنى الداني صـ ٢٧٣، ٢٧٤، شرح الأشموني ٨٢/٤، ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف صـ ١٢٠

(٥) انظر: مغني اللبيب ٤٩٠/١، التصريح ٤٠٩/٤، الهمع ٤٧١/٢، ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف صـ ١١٩،

وقد رَدَّ ابن هشام هذا القول؛ لأنه كإنكار الضروريات، إذ فَهم الامتناع منها كالبديهي، فإنَّ كل من سمع (لَوْ فَعَل) فَهِم عدم وقوع الفعل من غير تردد، ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفياً لفظاً أو معنى، تقول: لو جاءني أكرمته، ولكنه لم يجيء.(١)

الثالث: ذهب ابن مالك إلى أنها تفيد امتناع الشرط خاصة، وليس لها دلالة على امتناع الجواب في نفس الأمر، ولا ثبوته. وقد عبَّر عنها بقوله: "حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه"(٢)، وبقوله: "حرف يدل على انتفاء تالٍ يلزم لثبوته ثبوت تاليه"(٣)

وقد وافق السيوطي ابن مالك(٤)، وهو قول المحققين.(٥)

هذا وقد أشار تاج الدين السبكي إلى دلالة (لو) على الامتناع مع ذكره لضابط لها يحدد به معناها للشرط والجواب فقال: ".. سمعت الشيخ الوالد يقول بعد أن ذكر اختلاف النحاة في (لو): تتبعت مواقع (لو) من الكتاب العزيز، والكلام الفصيح، فوجدت المستمر فيها انتفاء الأول، وكون وجُوده لو فُرض مستلزماً لوجود الثاني، وأما الثاني فإن كان الترتيب بينه وبين

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٤٩٠/١

(٢) انظر: شرح التسهيل ٩٤/٤، وراجع: مغني اللبيب ٤٩٣/١، التصريح ٤١٠/٤، الهمع ٤٧١/٢

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١٦٣١/٣

(٤) انظر: الهمع ٤٧١/٢

(٥) انظر: مغني اللبيب ٤٩٣/١، ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف صـ ١٢٠

الأول مناسباً، ولم يخلف الأول غيره، فالثاني مُنتفٍ في هذه الصورة، كقوله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[1]، وكقول القائل: لو جئتني لأكرمتك، لكنَّ المقصود الأعظم في المثال الأول نفي الشرط رداً على من ادَّعاه، وفي المثال الثاني أن المُوجِبَ لانتفاء الثاني هو انتفاء الأول لا غير.

وإن لم يكن الترتيب بين الأول والثاني مناسباً لم يدلّ على انتفاء الثاني، بل على وجوده من باب الأولى كقول عمر – رضي الله عنه – (نِعْمَ العبدُ صُهيب لو لم يخف الله لم يعصه)، فإن المعصية منتفية عند عدم الخوف، فعند الخوف أولى.

وإن كان الترتيب مناسباً ولكن للأول عند انتفائه شيء آخر يَخلفه مما يقتضي وجود الثاني كقولنا: (لو كان إنساناً لكان حيواناً)، فإنه عند انتفاء الإنسانية قد يخلفها غيرها مما يقتضي وجود الحيوانية.

قال: وهذا ميزان مستقيم مطرد حيث وردت (لو) وفيها معنى الامتناع، وخاصِّيَّتها فرض ماليس بواقع واقعاً إما في الماضي والحال وهو الأكثر، أو المستقبل وهو قليل كقوله:

ولو تَلتقي أصداؤنا بعدَ موتنا ومن دُونِ رَمْسينا من الأرضِ سَبْسَبُ
لظل صدى صوتي ولو كنتُ رِمةً لصوت صدى ليلى يَهَشُّ ويطربُ

... وإنكار كون (لو) امتناعية جَحْدٌ للضروريات، ودعوى ذلك مطلقاً منقوضة بما لاقِبَل به، والضابط ما ذكرته... "[2]

---

(١) سورة الأنبياء من الآية: ٢٢

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢٧٨/١٠، ٢٧٩

وأرى أنَّ الرأي الراجح هو ما ذهب إليه ابن مالك من أنها لا تقتضي امتناع الجواب في نفس الأمر ولا ثبوته؛ وذلك لأنه لازم والشرط ملزوم، ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم، وهو ما ذهب إليه تقي الدين السبكي كما مَرَّ فيما ذكره ابنه تاج الدين السبكي، فإن كان الجواب مساوياً للشرط في العموم لزم انتفاؤه؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسببه، نحو: (لو كانت الشمس طالعةً كان النهار موجوداً)، وإن كان الجواب أعم، نحو: (لو كانت الشمس طالعةً كان الضوء موجوداً)، فلا يلزم انتفاؤه، وإنما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط.(١) وقد ورد هذا الضابط لامتناع الجواب فيما أورده تاج الدين السبكي.

الفرق بين (إذا)، و(إن) الشرطية

(إذا) الاسمية من أقسامها:(٢) أن تكون ظرفاً لما يُستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط، ولذلك تُجاب بما تُجاب به أدوات الشرط، نحو: (إذا جاء زيدٌ فقم إليه، وإذا جاءني زيدٌ فأكرمه)، ويكثر مجيء الماضي بعدها مراداً به الاستقبال، أي إذا يجيء.(٣)

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/٩٤، شرح الألفية لابن الناظم صـ ٧٠٩، مغني اللبيب ١/٤٩٣، ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف صـ ١٢٠

(٢) ومن أقسامها إذا كانت اسماً: أن تكون ظرفاً لما يُستقبل من الزمان مجردة من معنى الشرط، وأن تكون ظرفاً لما مضى من الزمان واقعة موقع (إذ)، وأن تخرج عن الظرفية فتكون اسماً مجرورة بـ (حتى)، وأما (إذا) الحرفية فلها قسم واحد وهي الفجائية.
انظر: الجنى الداني صـ ٣٧٠: ٣٧٤، مغني اللبيب ١/١٧٨: ١٨٨، الهمع ٢/١٣١، ١٣٢

(٣) انظر: الجنى الداني صـ٣٦٧، وراجع: الأزهية في علم الحروف صـ٢٠٢

والأصل في استعمال (إذا) هذه أن تدخل على ماتيقن وقوعه، نحو: (آتيك إذا احْمَرَّ البُسْر)، أو رجُح، نحو: (آتيك إذا دعوتني) بخلاف (إن) فإنها تدخل على المشكوك فيه، أو ما فيه استحالة، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ ﴾[1]، ولا تدخل على متيقن ولا راجح.[2] وهذا ما أشار إليه تاج الدين السبكي.[3]

وقد تدخل على المتيقن وجوده لكونه مبهم الزمان كقوله تعالى: ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾[4]

قال سيبويه: "(إذا) تجيء وقتاً معلوماً، ألا ترى أنك لو قلت: (آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ) كان حسناً، ولو قلت: (آتيك إن احمرَّ البُسْرُ) كان قبيحاً، فـ (إنْ) أبداً مبهمة، وكذلك حروف الجزاء، و(إذا) توصل بالفعل، فالفعل في (إذا) بمنزلة (في حين)، كأنك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه"[5]

ولهذا الفرق المعنوي في استعمالهما جزمت (إنْ)، ولم تجزم (إذا) في سعة الكلام.

---

(١) سورة الزخرف من الآية: ٨١

(٢) انظر: الجنى الداني صـ٣٦٧، الهمع ١٣٢/٢، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٦٩/١، وراجع: الارتشاف ١٨٦٥/٤، ١٨٦٦

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢٧٨/١٠، ٢٧٩

(٤) سورة الأنبياء من الآية: ٣٤، وراجع: الارتشاف ١٨٦٦/٤، الجنى الداني صـ٣٦٧، ٣٦٨، الهمع ١٣٢/٢

(٥) انظر: الكتاب ٦٠/٣

قال المبرد: "وإنما منع (إذا) من أن يُجازى بها لأنها مُؤقتة، وحروف الجزاء مُبهمة، ألا ترى أنك إذا قلت: (إن تأتني آتِك)، فأنت لا تدري أيقع منه إتيان أم لا؟...، فإذا قلت: (إذا أتيتني) وجب أن يكون الإتيان معلوماً...، وتقول: (آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ)، ولو قلت: (آتيك إن احمرَّ البُسْرُ) كان محالاً؛ لأنه واقع لا محالة"(١)

وقال ابن الشجري: " وإنما لم يجزموا به في حال السعة، كما جزموا بـ (متى)؛ لأنه خالف (إنْ) من حيث شرطوا به فيما لا بُدَّ من كونه، كقولك: (إذا جاء الصيف سافرت، وإذا انصرم الشتاء قَفَلْتُ)، ولا تقول: (إن جاء الصيف، ولا إن انصرم الشتاء)؛ لأن الصيف لا بُدَّ من مجيئه، والشتاء لا بُدَّ من انصرامه، وكذا لا تقول: (إنْ جاء شعبان)، كما تقول: (إذا جاء شعبان)، وتقول: (إن جاء زيدٌ)، فلا تقطع بمجيئه، فإن قلت: (إذا جاء) قطعت بمجيئه، فلما خالفت (إذا) (إنْ)، فيما تقتضيه (إنْ) من الإبهام لم يجزموا بها في سعة الكلام " (٢)

وقال ابن هشام: (٣) ولا تعمل (إذا) الجزم مع تضمنها معنى الشرط إلا في ضرورة الشعر كقول الشاعر:

اسْتَغْنِ ما أغناكَ ربُّك بالْغِنَى وإذا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ (٤)

---

(١) انظر: المقتضب ٥٤/٢، ٥٥ بتصرف

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٨٢/٢، ٨٣

(٣) انظر: المغني ١٨٥/١ بتصرف، وراجع: المقتضب ٥٥/٢، الارتشاف ١٨٦٦/٤، الجنى الداني صـ ٣٦٧، الهمع ١٣٢/٢

(٤) البيت من الكامل لعبد قيس بن خفاف أو لحارثة بن بدر الغداني، وهو من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك ٢١١/٢، المغني ١٨٥/١، الهمع ١٣٢/٢، الخزانة ٢٤٣/٤

حيث جزم بـــ (إذا) فعلي الشرط والجواب.

هذا وقد أشار تاج الدين السبكي إلى هذا الفرق في الاستعمال بين (إذا)، و(إن) الشرطية في (أنَّ) (إذا) لا تستعمل إلا مع المتحقــق وقوعــه بخــلاف (إن) فهي لا تدخل إلا على المشكوك فيه أو ما فيه استحالة، ولذلك حكم على الأسلوب الذي أورده بالخطأ وهو (إذا عطش نزل فشرب) فهو يتكلم عمــا لا يعقل، ولو قال: (إن عطش نزل فشرب) لم يكن فيه اعتراض فقال: ".. ذكــر الحاكم بسنده إلى أبي عبد الله البُوشنجي.. حدثنا عبد الرحمن بن يزيــد بــن جابر قال: رأيت في المقسلاط وهو موضع بسوق الدقيق من دمشــق صــنماً من نحاس إذا عطش نزل فشرب، قال البُوشَنْجي: رُبَّما تكلمت العلماء علــى قدر فهم الحاضرين تأديباً وامتحاناً، فهذا الرجل ابن جابر أحد علماء الشــام، ومعنى كلامه أن الصنم لا يعطش، ولو عطش لنزل فشرب، فنفى عنه النزول والعطش.

قلت: لكنَّ قوله: (إذا عطش) قد ينازع في هذا، فإنَّ صيغة (إذا) لا تدخل إلا على المتحقق، فلا بُدَّ وأن يكون صدور العطش والنزول منه متحققاً، وإلا فلا يصح الإتيان بصيغة (إذا)، ولو كانت العبارة (إن) لــم يكــن اعتــراض. والحاصل أنَّ الممتنع إذا فُرض جائزاً ترتب عليه جواز ممتنع آخر..."[1]

من خلال ما سبق يتضح صحة ما ذهب إليه تاج الدين الســبكي فــي أنَّ (إذا) الظرفية المتضمنة معنى الشرط تدخل على المــتقن منــه بخــلاف (إن) الشرطية التي تستعمل مع المحتمل وقوعه، أو ما فيه شك أو استحالة.

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢٧٨/١٠، ٢٧٩

النصب بـ (لم):

(لم) من الحروف المختصة بالدخول على الفعل المضارع وتعمل فيه الجزم، لكنها قد تهمل ويليها الفعل مرفوعاً كقول الشاعر:

لولا فوارسُ مِنْ نُعْمٍ وأُسْرَتِهِمْ يَومَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ[1]

فقيل: إن إثبات النون في (يوفون) ضرورة، وقيل: إنها لغة.[2]

وقد ينصب بها لغة، ولذلك قال اللحياني: إن بعض العرب ينصب بها[3]، كقراءة بعض السلف ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[4] بفتح الحاء[5]،

قال الزمخشري في تخريج هذه القراءة: "وقالوا: لعلَّه بَيَّنَ الحاءَ وأشبعها في مخرجها فظنَّ السامع أنه فتحها "[6]

---

(١) البيت من البسيط، ولم ينسب لقائل معين، وهو من شواهد: المحتسب ٤٢/٢، شرح عمدة الحافظ ٣٧٦/١، شرح الكافية الشافية ١٥٧٤/٣، شرح الكافية للموصلي ٥٢٣/٢، الفاخر ٥٦٧/٢، الجنى الداني صـ ٢٦٦، مغني اللبيب ٤٦٨/٣، الدر المصون ٤٣/١١، التصريح ٣٦٧/٤، الهمع ٤٤٧/٢، شرح الأشموني ١٧/٤، الخزانة ٦٢٦/٣. والصليفاء: الأرض الصلبة، وهو اسم موضع كانت به واقعة لهم. والشاهد في البيت مجيء (لم) غير عاملة الجزم في الفعل بعدها، ولهذا جاء مرفوعاً.

(٢) انظر: المغني ٤٦٨/٣، الجنى الداني صـ ٢٦٦، الهمع ٤٤٧/٢

(٣) انظر: الجنى الداني صـ ٢٦٦، ٢٦٧، الهمع ٤٤٧/٢

(٤) سورة الشرح الآية: ١

(٥) هي قراءة أبي جعفر المنصور. ينظر: المحتسب ٣٦٦/٢، الكشاف ٣٩٦/٦، المحرر الوجيز ٤٩٥/١٥، شرح الكافية للموصلي ٥٢٣/٢، البحر المحيط ٤٨٣/٨، ٤٨٤، الدر المصون ٤٣/١١.

(٦) انظر: الكشاف ٣٩٦/٦، وراجع: البحر المحيط ٤٨٣/٨، الدر المصون ٤٣/١١

كما استدلوا على هذه اللغة بقول الراجز: في أي يومَيَّ من المـــوتِ أَفِـــر أيومَ لم يُقْدَرَ أَمْ يومَ قُدِرْ[1]

وخرجت الآية والبيت على أنَّ الأصل (نَشَرَحَنْ، ويُقْدَرَنْ)، ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بـــ (لم)، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين.[2]

قـال ابـن جنـي: " والذي أراه في هذا أن أصله (أيومَ لم يُقْدَرْ أم) بســكون الراء للجزم، ثم إنها جاورت الهمزة المفتوحة، والراء ســاكنة، وقــد أجــرت العرب الحرف الساكن إذا جاور الحرف المتحرك مجرى المتحرك... وذلــك قولهم: المَرَاة، والكَمَاة، يريدون: المَرْأة، والكَمْأة، ولكن الميم والراء لما كانتــا ساكنتين، والهمزتان بعدهما مفتوحتان صارت الفتحتان اللتان فــي الهمــزتين كأنهما في الراء والميم، وصارت الراء والميم كأنهما مفتوحتان.."[3]

---

(١) البيت من الرجز للحارث بن المنذر الجرمي، وهو من شواهد: المحتسب ٣٦٦/٢، سر صناعة الإعراب ٧٥/١، المحرر الوجيز ٤٩٦/٥، شرح الكافية الشافية ١٥٧٥/٣، المغنــي ٤٦٩/٣، البحر المحيط ٤٨٣/٨، الجنى الداني صـــ ٢٦٧

(٢) انظر: مغني اللبيب ٤٧٠/٣، وراجع: سر صناعة الإعراب ٧٥/١، المحــرر الــوجيز ٤٩٦/٥، إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٧٢٣/٢، شرح الكافية الشافية ١٥٧٦/٣، الجنى الداني صـــ ٢٦٧، البحر المحيط ٤٨٣/٨، الدر المصون ٤٣/١١

(٣) انظر: سر الصناعة ٧٥/١، وراجع: المحتسب ٣٦٦/٢، حاشية شرح الكافية الشــافية ٣/ ١٥٧٦، المغني ٤٧٠/٣، ٤٧١

وعلى هذا فقد اختلف النحاة في توجيه قراءة النصب على اتجاهين:

الأول: رفض بعض النحاة هذه القراءة وقالوا: هي لغة مردودة، أو ضعيفة كابن جني[١]، وابن عطية[٢]، وابن مالك[٣]، وابن هشام[٤] وغيرهم.

الثاني: قبل بعض النحاة القراءة كالزمخشري[٥]، والعكبري[٦]، وأبي حيان[٧]، والسيوطي[٨] وقالوا بأنها لغة لبعض العرب، ووجهوها التوجيه السابق.

هذا وقد أشار الأنباري إلى هذه القضية في نزهة الألباء عند ترجمته لأبي الحسن علي بن حازم اللحياني فقال:".... **كان اللحياني أحفظ الناس للنوادر عن الكسائي، والفراء، والأحمر. ومن نوادره أنه حكى عن بعض العرب أنهم يجزمون بـ (لن)، وينصبون بـ (لم)، وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[٩] بفتح الحاء...**"[١٠]

وأرى من خلال ماسبق أنه لا يجوز رد هذه القراءة، حتى وإن كانت ضعيفة، بل تحمل على أنها لغة من لغات العرب ينصبون بـ (لم)، وقد خُرِّج عليها بعض أشعارهم، لكنها تحفظ ولا يقاس عليها.

---

(١) انظر: المحتسب ٣٦٦/٢، سر صناعة الإعراب ٨٤/١
(٢) انظر: المحرر الوجيز ٤٩٦/٥
(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٥
(٤) انظر: مغني اللبيب ٤٧٣/٣
(٥) انظر: الكشاف ٣٩٦/٦
(٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٧٢٣/٢
(٧) انظر: البحر المحيط ٨ /٤٨٣
(٨) انظر: الهمع ٤٤٧/٢
(٩) سورة الشرح الآية: ١
(١٠) انظر: نزهة الألباء صـ ١٣٧

المبحث الثاني
الآراء في العوامل والأعاريب

أولاً: العوامل:

عامل رفع (زيد) في قولهم: (زيدٌ منطلقٌ)

يُعرب (زيد) مبتدأ، و(منطلق) خبر، وقد اتفق النحاة على رفع كل منهما، لكنهم اختلفوا في رافعهما، فأما المبتدأ ففيه أقوال هي:

الأول: ذهب سيبويه(١)، والجرمي(٢)، وجمهور البصريين(٣) إلى أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء.

وقد اُختلف في معنى الابتداء على أقوال هي:

- كون الاسم أولاً مقتضياً ثانياً. وهو رأي العكبري، وابن يعيش، وابن عصفور، والسيوطي وغيرهم.(٤)

- **وقيل:** هو التعرِّي وإسناد الخبر إليه. وهو قول الجرمي، والفارسي، والزمخشري، وابن عصفور وغيرهم.(٥)

---

(١) انظر: الكتاب ١٢٦/٢، ١٢٧

(٢) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ١١٦، الجرمي حياته وآراؤه النحوية د/ سحلول صـ ٧٠ وما بعدها

(٣) انظر: المقتضب ١٢/٤، الإنصاف ٥٦/١، التبيين صـ ٢٢٤، شرح الألفية لابن الناظم صـ١٠٧، أوضح المسالك ١٩٤/١، شرح التسهيل لناظر الجيش ٨٥٣/٢، التصريح ٥١٥/١، ٥١٦، الهمع ٣١١/١

(٤) انظر: التبيين صـ ٢٢٤، اللباب ١٢٥/١، النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز ٦٤٩/٣، شرح المفصل لابن يعيش٨٤/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٥/١، الهمع ٣١١/١

(٥) انظر: المقتصد ٢١٤/١، المفصل صـ ٢٤، نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ١١٦، التبيين صـ ٢٢٥، اللباب ١٢٦/١، شرح المفصل للخوارزمي ٢٥٥/١، النهاية في شرح الكفاية ٦٥٠/٣، شرح المفصل لابن يعيش٨٥/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٠/١.

- **وقيل هو**: هو ما في النفس من معني الإخبار، وهو رأي الزجاج.(١)
- **وقيل هو**: التجرد عن العوامل اللفظية وإليه ذهب المبرد، والصيمري وغيرهما وهو المشهور عند البصريين.(٢)

وقد احتجوا بأدلة كثيرة منها: أنَّ الابتداء هو التعرية من العوامل اللفظية، وكانت التعرية من العوامل اللفظية عاملة في الاسم؛ لأن العوامل إنما هي علامات للعمل لا أنها تعمل شيئاً في الحقيقة، والعلامة تكون بحدوث شيء وبعدمه...، فإذا ثبت أنَّ عدم العلامة يكون علامة وجب أن تكون التعرية من العوامل تجري مجرى العوامل في أنها تستحق عملاً، كما أنّ العوامل إذا ذُكرت استحقت عملاً.(٣)

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أنَّ المبتدأ مرفوع بالخبر، وهو مرفوع بالمبتدأ، فهما مترافعان.(٤)

---

(١) انظر: التبيين صـ ٢٢٥، اللباب ١٢٦/١، النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز ٦٥٠/٣، شرح المفصل لابن يعيش٨٥/١

(٢) انظر: المقتضب ١٢٦/٤، شرح اللمع لابن برهان ٢٣/١، الإنصاف ٤٦/١، اللباب١٢٥/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/١، ائتلاف النصرة صـ٣١، التصريح ٥١٥/١، الهمع ٣١٢/١.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة ٩٩/١، الإنصاف ٤٦/١، التبيين صـ ٢٢٦، اللباب١٢٦/١، ١٢٧، شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١، التصريح ٥١٥/١، الهمع ٣١١/١، ٣١٢.

(٤) انظر: معانى القرآن للفراء ١٣/١، مجالس ثعلب ٣٨٩/٢، الإنصاف ٤٤/١، التبيين صـ٢٢٥، النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز ٦٥٠/٣، الإيضاح في شرح المفصل ١٨٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٢/١، الارتشاف ١٠٨٥/٣، أوضح المسالك ١٩٤/١، المساعد ٢٠٦/١، التصريح ٥١٨/١، الهمع ٣١١/١، شرح الأشمونى ٢٥٩/١

وقد اختار هذا القول كثير من العَلَّماء كأبي حيان[1]، والسيوطى[2] وغيرهما.

وقد احتجوا على ذلك بأن كلاً من المبتدأ والخبر يقتضي الآخر، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر عمل كل واحد منهما فى صاحبه مثل عمل صاحبه فيه، ولا يمتنع الشيء أن يكون عاملاً ومعمولاً فى حال واحدة.[3]

وقد رُدَّ ذلك بردود كثيرة منها:

١- أنَّ رتبة العامل سبيله أن يُقَدَّر قبل المعمول، فإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك مُحال، وما يؤدى إلى المحال محال.[4]

٢- جواز دخول النواسخ عليهما، فتقول: (كان زيد أخاك، وإن زيداً أخوك، وظننت زيداً أخاك)، فلو كان كل واحد منهما عاملاً في الآخر لما جاز أن يسبقه عامل آخر.[5]

---

(١) انظر: الارتشاف ١٠٨٥/٣

(٢) انظر: الهمع ٣١١/١، ٣١٢

(٣) انظر: الإنصاف ٤٤/١، ٤٥، التبيين صـ٢٢٧، ٢٢٨، النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز ٦٥٠/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١، شرح الكافية للموصلى ١٥٣/١، ائتلاف النصرة صـ٣٠، ٣١، التصريح ٥١٨/١، الهمع ٣١١/١، ٣١٢

(٤) انظر: الإنصاف ٤٨/١، شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١، وراجع: التبيين صـ ٢٢٨، الهمع ٣١١/١، ٣١٢

(٥) انظر: السابق

٣- ليس كل شيء يقتضي شيئاً ينبغي له أن يعمل فيه، فحروف النفي تقتضي المنفي، وحروف الاستفهام تقتضي المستفهم عنه، ولا تعمل هذه الحروف فيما تقتضيه، وإنما العمل منوط بالاقتضاء والاختصاص.(١)

الثالث: ذهب بعض الكوفيين إلى أنَّ المبتدأ مرفوع بالضمير العائد عليه من الخبر، نحو: (زيدٌ أكرمتُهُ).(٢)

وقد نسب الأنباري هذا القول إلى الفراء.(٣)

وعللوا ذلك بأنَّ هذا الضمير لو زال لانتصب الاسم، فكان الرفع منسوباً للضمير.(٤) وقد رُدَّ هذا الرأي من وجهين:(٥)

١- أنَّ العائد مُضمر، والمضمرات بعيدة عن العمل جداً؛ لأنها غيرُ مشابهة للفعل.

٢- أنَّ هذا الضمير يكون في الصلة، كقولك:(زيدٌ الذي مررتُ به)، فلو كان هو العامل لعملت الصلة فيما قبل الموصول وهذا غير جائز.

وقد أشار الأنباري في (نزهة الألباء) إلى هذه القضية في حوار دار بين الجرمي، والفراء فقال: "... اجتمع أبو عمر الجرمي، وأبو زكريا الفراء فقال

---

(١) انظر: النهاية شرح الكفاية لابن الخباز ٦٥١/٣

(٢) انظر: التبيين صـ ٢٢٥، اللباب ١٢٦/١، النهاية لابن الخباز ٦٥٣/٣، شرح الموصلي لألفية ابن معط ٨١٨/٢، الارتشاف ٢٩/٢، الهمع ٣١٢/١

(٣) انظر: الإنصاف ٤٩/١، نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ١١٦

(٤) انظر: الهمع ٣١٢/١

(٥) انظر: النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز ٦٥١/٣، وراجع: التبيين صـ ٢٢٧، اللباب ١٢٦/١، شرح الموصلي لألفية ابن معط ٨١٨/٢

الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم: (زيدٌ منطلقٌ) لم رفعوا (زيداً)؟ فقال له الجرمي: بالابتداء، فقال له الفراء: وما معنى الابتداء؟ قال: تعريته من العوامل، قال له الفراء: فأظهره، فقال الجرمي: هذا معنى لا يظهر، قال له الفراء: فمثله، قال له الجرمي: لا يتمثل، قال: ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل. فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم: (زيدٌ ضربته) بم رفعتم (زيداً) قال: بالهاء العائدة على (زيد)، قال الجرمي: الهاء اسم، فكيف يرفع الاسم؟ قال الفراء: نحن لا نبالي من هذا، فإنا نجعل كل واحد من المبتدأ والخبر عاملاً في صاحبه في نحو: (زيدٌ منطلقٌ). قال الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في نحو: (زيد منطلق)؛لأنَّ كل واحد من الاسمين مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر، وأما الهاء في (ضربته) ففي محل النصب فكيف يرفع الاسم؟ فقال له الفراء: لم نرفعه به، وإنما رفعناه بالعائد، فقال له الجرمي: وما العائد؟ قال الفراء: معنى. قال الجرمي: أظهره، قال: لا يظهر، قال: مثِّله: قال: لا يتمثل، قال له الجرمي: لقد وقعتَ فيما فررت منه..."[1]

فهذه القضية تمثل قضية العامل في النحو العربي، وقد أقر كل من الجرمي الذي يمثل رأي البصريين، والفراء الذي يمثل رأي الكوفيين بهذه القضية وبالعامل المعنوي في رافع المبتدأ مع الاختلاف في تفسير هذا العامل المعنوي عندهما، فهو عند الجرمي الابتداء، وعند الفراء الضمير العائد على المبتدأ وكلاهما لا يظهر في اللفظ، لكَّن أثرهما موجود.

(١) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ١١٦

وأرى أنَّ ما ذهب إليه الجرمي في محاورته مع الفراء من أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء الذي هو التعرِّي وإسناد الخبر إليه هو الأولى؛ وذلك لقوة ما استدل به أصحاب هذا الرأي.

ناصب المستثنى بـ (إلا)

للنحاة في ناصب المستثنى بـ (إلا) أقوال كما يلي:

الأول: ذهب سيبويه، وجمهور البصريين إلى أن ناصب المستثنى هو الفعل أو مافي معناه بواسطة (إلا).(١)

كما أنه رأي الفارسي(٢) وقد نُسب أيضاً إلى السيرافي، وابن الباذش، وابن بابشاذ وغيرهم.(٣)

وقد احتجوا بما يلي:

١- أنَّ (إلا) عدت الفعل وأوصلته إلى الاسم كما توصله الواو التي بمعنى (مع).

٢- أنَّ الفعل لما أخذ الفاعل انتصب ما زاد عليه على الفضلة.(٤)

---

(١) انظر: الكتاب ٣١٠/٢، الأصول ٢٨٣/١، المقتصد ٦٩٩/٢، أسرار العربية صـ٢٠١، التبيين صـ٣٩٩، اللباب ٣٠٣/١، شرح الكافية للموصلي ٢٥٤/١، الفاخر ٤٨٨/٢، ٤٨٩، الهمع ١٨٨/٢

(٢) انظر: الإيضاح صـ ١٧٥، وراجع: نزهة الألباء صـ ٢٣٣

(٣) انظر: التصريح ٥٤٩/٢، الهمع ١٨٨/٢

(٤) انظر: شرح الكافية للموصلي ٢٥٤/١، وراجع أدلة أخرى في: أسرار العربية صـ ٢٠١، الإنصاف ٢٦٢/١، اللباب ٣٠٣/١، التبيين صـ ٤٠٠، الفاخر ٤٨٩/٢

وقد رُدَّ هذا القول بأن المستثنى قد ينصب، وإن لم يكن قبله فعل، ولا ما يعمل عمله، نحو: (القوم إخوتك إلا زيداً)[1]، كما أنَّ الفعل قد يكون لازماً كـ (قام القوم إلا زيداً) والنصب يكون بالمتعدي.[2]

الثاني: أنَّ (إلا) مركبة من (إنَّ)، و(لا)، ثم خُففت (إنَّ) وأدغمت في اللام، فإذا نصبت ما بعدها كان بـ (إنَّ) تغليباً لحكمها، وإذا رفعت كان بـ (لا) تغليباً لحكمها؛ لأنها عاطفة.[3]

وقد نُسب هذا القول إلى الفراء، وأكثر الكوفيين.[4]

وقد ضعفه ابن القواس، والبعلي؛ لأن التركيب على خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا لضرورة، ولا ضرورة هنا، كما أنه لو سُلم بهذا التركيب فإنه لا يلزم بقاء حكم كل واحد من المفردين كما في (لولا).[5]

الثالث: نُسب إلى الكسائي القول بأنه منصوب بـ (أنَّ) مقدرة بعد (إلا)، والتقدير: إلا أنَّ زيداً لم يقم.[6]

---

(١) انظر: الإنصاف ٢٦١/١، الهمع ١٨٨/٢

(٢) انظر: الفاخر ٤٨٩/٢

(٣) انظر: الإنصاف ٢٦١/١، التبيين صـ٤٠٠، شرح الكافية للرضي ٨٠/٢، شرح الكافية للموصلي ٢٥٤/١، الإقليد ٥٦٧/٢، التصريح ٥٥٠/٢، الهمع ١٨٨/٢، وراجع: معاني القرآن للفراء ٣٧٧/٢.

(٤) انظر: المصادر السابقة، الفاخر ٤٨٩/٢

(٥) انظر: شرح الكافية للموصلي ٢٥٤/١ بتصرف، الفاخر ٤٨٩/٢، وراجع: الإنصاف ٢٦٤/١، التبيين صـ٤٠١، اللباب ٣٠٤/١، ٣٠٥، توجيه اللمع صـ ٢١٥، الفاخر ٤٨٩/٢.

(٦) انظر: توجيه اللمع صـ ٢١٥، الارتشاف ٣ /١٥٠٦ شرح الكافية للموصلي ٢٥٤/١، ائتلاف النصرة صـ ١٧٤، التصريح ٥٥٠/٢، الهمع ١٨٨/٢

وقد ضعفه ابن مالك وغيره؛ لأنه مبني على ادعاء تقدير مالا دليل عليه، ولا حاجة إليه، ولأنه لو سُلِّم تقدير (أن) يكون لها عامل يعمل فيها؛ لأنها مع ما تعمل فيه في تأويل مصدر فيجعل الذي عمل فيها عاملاً فيما قدرت من أجله ويستغني عنها، كما أنه لو كانت (أنَّ) مقدرة لم يتم الكلام بمنصوبها مقتصراً عليه كما لايتم به إذا ذكرت؛ لأن العامل إذا حذف لايختصر عمله.(١)

الرابع: نُسب إلى الكسائي أيضاً القول بأنَّ المستثنى منصوب لمخالفته الأول، فإنك إذا قلت: (قام القوم إلا زيداً) فإنَّ ما بعد (إلا) منفي عنه القيام، وما قبلها موجب له القيام.(٢)

وقد أبطله ابن عصفور؛ لأن الخلاف لو كان يوجب النصب لأوجبه في قولك: (قام زيدٌ لا عمروٌ)؛ لأنَّ ما بعد (لا) مخالف لما قبلها، ولوجب النصب في مثل: (ما قام زيدٌ لكن عمرو)؛ لأن ما بعد (لكن) مخالف لما قبلها.(٣)

الخامس: ذهب ابن السراج، والمبرد، والزجاج إلى أنَّ الناصب له فعل محذوف من معنى (إلا) تقديره: (أستثني).(٤)

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٨، وراجع ردوداً أخرى على هذا القول في: الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٦٢، شرح الكافية للرضي ٢/٨٠، شرح الكافية للموصلي ١/٢٥٤، المساعد ١/٥٥٦.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٨٥، الجني الداني صـ ٥١٧، التصريح ٢/٥٥٠

(٣) انظر: شرح الجمل ٢ /٣٨٥.

(٤) انظر: الأصول ١/٣٤٣، المقتضب ٤ /٣٩٠، اللباب ١/٣٠٣، شرح التسهيل لابن مالك٢/٢٧٨، ٢٧٩، شرح الكافية للموصلي ١/٢٥٤، التصريح ٢/٥٥٠، الهمع ٢/١٨٨

وقد رُدَّ هذا القول بأنه لو كان صحيحاً لوجب أن ينصب المستثنى في النفي أيضاً إذا قال: ما قام أحدٌ إلا زيداً؛ لأن (إلا) بمعنى (أستثني)، وفي عدم القول بنصب ذلك دليل على فساد هذا المذهب.(١)

السادس: ذهب الجرجاني(٢)، وابن مالك(٣) إلى أنه منصوب بـ (إلا) وحدها بمعنى أستثني(٤)؛ لأنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء، وما كان كذلك فهو عاملٌ. (٥)

وقد رُدَّ هذا القول بردود عديدة منها: أنَّ هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز.

كما أنه لماذا قُدِّر (أستثني) ونصب بها (زيداً)، فهلا قُدِّر: (امتنع) فرفع بها (زيد). وكان هذا رد عضد الدولة على الفارسي لما قال هذا الرأي في ناصب المستثنى.(٦)

السابع: ذهب ابن خروف إلى أن المستثنى منصوب بالفعل المتقدم من غير واسطة (إلا).(٧)

---

(١) انظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٢٢/٢، ٣٢٣، وراجع ردوداً أخرى على هذا القول في: اللباب ٣٠٣/١، ٣٠٤، شرح الكافية للموصلي ٢٥٤/١، الإقليد ٥٦٧/٢

(٢) انظر: الجمل في النحو صـ ٧٧

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٧٣/٢.

(٤) انظر: التصريح ٥٤٩/٢، الهمع ١٨٨/٢

(٥) انظر: الفاخر ٤٨٨/٢

(٦) راجع هذين الردين وغيرهما من الردود في: الإنصاف ٢٦٢/١: ٢٦٤، أسرار العربية صـ ٢٠٢: ٢٠٤، التبيين صـ ٤٠٠،٤٠١، شرح الجمل لابن عصفور٣٨٤/٢، الإقليد ٥٦٧/٢.

(٧) انظر: شرح الجمل له ٩٥٨/٢، وراجع: التصريح ٥٤٩/٢، الهمع ١٨٨/٢.

وهذا القول ردَّه ابن مالك؛ لأنه " حكم بما لا نظير له، وذلك أن المنصوب على الاستثناء بعد إلا لا مقتضى له غيرها؛ لأنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى، فلو لم تكن عاملة فيه ولا موصلة عمل ما قبلها إليه مع اقتضائها إياه لزم عدم النظير فوجب اجتنابه "(١)

الثامن: ذهب الخوارزمي إلى أن المستثنى منصوب على الحال، فإذا قلت: جاءني القوم إلا زيداً، فمعناه: (جاءني القوم مستثنى منهم زيد)، ومستثنى منصوب على الحال.(٢)

لكنَّ قوله مردود بأنه قد يأتي مرفوعاً كما في: (ما جاءني زيدٌ).

هذا وقد أشار الأنباري في (نزهة الألباء) إلى هذه القضية في ترجمته لأبي علي الفارسي فقال: "... وتقدم عند الملوك خصوصاً عند عضد الدولة، ويقال: إنه اجتمع مع عضد الدولة(٣) في الميدان، فسأله عضد الدولة: بماذا ينتصب الاسم المستثنى؟ نحو: قام القوم إلا زيداً، فقال أبو علي: ينتصب بتقدير: أستثني زيداً، فقال له عضد الدولة وكان فاضلاً: لمَ قدرت أستثني زيداً؟ فنصبت، وهلا قدرت: امتنع زيدٌ فرفعت؟ فقال له أبو علي: هذا الجواب

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٧٧، ٢٧٨.

(٢) انظر: التخمير في شرح المفصل ١/٤٧٠

(٣) هو: فَنّا خسرو بن الحسن بن بُويه عضد الدولة أبو شجاع بن ركن الدولة بن ساسان الأكبر أحد العلماء بالعربية والأدب، وكان فاضلاً نحوياً شيعياً، له مشاركة في عدة فنون، وله في العربية أبحاث حسنة وأقوال. نقل عنه ابن هشام الخضراوي في الإفصاح أشياء، وله صنف أبو علي الفارسي الإيضاح والتكملة توفي ببغداد، ونقل إلى الكوفة سنه ٣٧٢ هـ. راجع ترجمته في: بغية الوعاة ٢/٢٤٧، ٢٤٨، وفيات الأعيان ٣/٢١٨

الذي ذكرته لك جواب ميداني، وإذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح، وذكر في كتاب الإيضاح أنه انتصب بالفعل المتقدم بتقوية إلا..."(١)

من خلال هذا الكلام الذي أورده الأنباري يتبين أنّ الفارسي قال برأيين في المسألة وهما: أن المستثنى منصوب بتقدير الفعل (أستثني) وقد قال بهذا الرأي لما كان مع عضد الدولة، لكنَّ عضد الدولة لما وجه إليه اعتراضاً، وهو تقدير فعل (امتنع) فترفع (زيدا)، وكأن عضد الدولة لا يرى خلافاً بين الفعلين في التقدير مما جعل الفارسي يذكر الرأي الآخر في كتابه (الإيضاح) وهو أنه منصوب بالفعل المتقدم أو مافي معناه بواسطة (إلا).

وبعد،،،،،

فإنه يمكن القول من خلال ما سبق أنَّ كل الآراء قد اعترض عليها، لكنِّي أرى أن الرأي الراجح والأقرب للقبول هو رأي سيبويه ومن تبعه من البصريين في أن عامل نصب المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بواسطة (إلا).

ثانياً: الأعاريب:

نصب الفاعل، ورفع المفعول في قول الأخطل:

مِثْلُ القَنَافِذِ هدَّاجون قد بَلَغت نجرانُ أو بلغت سَوْءَاتِهم هَجَرُ(٢)

---

(١) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ٢٣٣

(٢) البيت من البسيط في ديوانه صـ ١٠٩، وهو من شواهد: مجاز القرآن ٣٨/٢، الكامل ٤٧٥/٢، الأصول في النحو ٤٦٤/٣، الجمل في النحو للزجاجي صـ٢٠٣، المحتسب ١١٨/٢، أمالي ابن الشجري ١٣٦/٢، المغني ٥١٩/٢

نجران: مدينة في جنوب المملكة العربية السعودية، وهجر: مدينة كانت في البحرين وهي الآن تعرف بالأحساء في المملكة، السوءة: الفاحشة، القنافذ: جمع قُنفذ وهو حيوان يُعرف بسيره ليلاً، وهداجون: من الهدج وهو مشي الشح الضعيف.

والشاهد في البيت أنه نصب الفاعل وهو (السوآت)، ورفع المفعول وهو (هجر).

الجملة الفعلية تتكون من فعل وفاعل، وقد يكون الفعل متعدياً فيتعدى إلى مفعول أو مفعولين أو ثلاثة.

والفاعل هو اسم ذكرته بعد الفعل، وأسندت ذلك الفعل إليه، كـ قام زيدٌ، وذهب عمرو... وهو يرتفع بإسناد الفعل إليه لا لأنه أحدث فعلاً على الحقيقة، ويدل على ذلك ارتفاعه في النفي كما يرتفع في الإيجاب، تقول: ما قام زيدٌ، فترفعه وإن كنت قد نفيت عنه القيام كما لو أجبته له.(١)

والمفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل، وقد يتبادل الفاعل والمفعول في المكان على سبيل القلب.

يقول السيرافي: " اعلم أنّ الشاعر رُبَّما يضطر حتى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه، ويزيله عن قصده الذي لا يَحسنُ في الكلام غيره، ويعكس الإعراب، فيَجْعل الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً، وأكثر ذلك فيما لا يُشكل معناه..."(٢)

ومن ذلك بيت الأخطل السابق، فقد جعل المفعول به فاعلاً، والفاعل مفعولاً به، وكان وجه الكلام أن يقول: بلغت نجرانَ سوءاتُهُمْ أو هَجَرُ، برفع السوءات؛ لأنَّ السوءات تنتقل من مكان فتبلغ مكاناً آخرَ، والبلدان لا ينتقلن، وإنما يُبْلَغْنَ ولا يَبْلُغْنَ.(٣)

---

(١) انظر: أسرار العربية صـ ٧٧، ٧٩ بتصرف

(٢) انظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ ٢٠٩

(٣) انظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ ٢٠٩، ٢١٠، وراجع: الأصول في النحو ٤٦٥/٣، الجمل في النحو للزجاجي صـ٢٠٣، أمالي ابن الشجري ١٣٦/٢، المغني ٥١٩/٢

قال الأخفش: "... وهو يريد أنّ السوءات بلغت هَجَرا، و(هَجْـرُ) رَفْـعٌ؛ لأنَّ القصيدة مرفوعة"(١)

وقال ابـن قتيبـة:"... وكان الوجه أن يقول: (سوآتُهم– بالرفع – نَجْـرانَ وهَجَرَ) فقلب؛ لأن ما بَلَغْتَهُ فَقَدْ بَلَغَكَ، قال الله تعالى:﴿ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ ﴾(٢)، أي بلغته"(٣)

ومن ذلك أيضاً قول الفرذدق:

غَـدَاةَ أَحَلَّـتْ لابـنِ أَصْـرَمَ طَعْنَـةً حُصَيْنٍ عَبيطاتُ السَّدائِفِ والخَمْرُ(٤)

---

(١) انظر: معاني القرآن ١٤١/١، وراجع: أمالي ابن الشجري ١٣٦/٢

(٢) سورة آل عمران من الآية: ٤٠

(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن صـــ ١٢٣

(٤) البيت من الكامل في ديوانه صـــ ٢٢٥، وهو من شواهد: الكامل ٤٧٦/٢، الجمل فـــي النحو للزجاجي صـــ٢٠٤، مجالس العلماء للزجاجي صـــ ٢٠، شرح المفصل لابن يعـــيش ٣٢/١، ٧٠/٨

العبيط: اللحم الطري، والسدائف: جمع سَديف، وهو لحم السنام،

والمعنى: أنَّ حصين ابن أصرم كان قد نذر ألا يأكل لحماً، ولا يشرب خمراً حتى يقتل ابن الجون الكندي، فقتله في جوار بني ضبة، وكان هذا الأمر عند العرب أن يحرمـــوا علـــى أنفسهم أكل اللحم والخمر حتى يأخذوا الثأر. راجع: الديوان صـــ ٢٢٥

والشاهد في البيت أنه نصب الفاعل وهو (طعنة)، ورفع المفعول وهو (عبيطـــات)، وروي البيت برفع (طعنة) على القياس، ونصب (العبيطات)، ويرفع الخمر، ويقطعها مما قبلهـــا، كأنه قال: (والخمرُ حلَّتْ له). الجمل في النحو للزجاجي صـــــ ٢٠٤، وراجـــع: الكامـــل ٤٧٦/٢

فقد أنشده الفرذدق على القلب فنصب الفاعل (الطعنة) وهي التي أحلَّت له، ورفع المفعول (العبيطات)، أي أحلَّت طعنةُ عبيطاتٍ.(١)

وقد أشار تاج الدين السبكي إلى هذه القضية في طبقاته فقال:

"**.... وقد جوزت النحاة رفع المفعول به ونصب الفاعل عند أمن اللبس، وأنشدوا عليه:**

مِثْلُ القَنَافِذِ هدَّاجون قد بَلَغت نجـرانُ أو بلغـت سَـوْآتهم هَجَـرُ

رفع المفعول وهو (هجر)؛ لأنهـا المبلوغـة، ونصـب الفاعـل، وهـو (السَّوْآت)؛ لأنها البالغة؛ لأمن اللبس..."(٢)

وأرى أن القلب جائز في اللغة عند أمن اللبس، وهو وارد في كلام العرب على معنى المجاز كثيراً، كقولهم: (كسر الزجاجُ الحجرَ)، أي كسـر الحجـرُ الزجاجَ، و(خرق الثوبُ المسمارَ)، أي خرق المسمارُ الثوبَ.(٣)

وذلك لأن الفعل يضع شرطاً دلالياً لفاعله أو لمفعوله لكن الشاعر أو الناثر لا يأبه بهذا الشرط اعتماداً على فهم المخاطب، ومن هنا يصـبح لكـل مـن الفاعل والمفعول اعتباران: لفظي ومعنوي وكل منهما يخالف الآخر، فالكلمـة التي أدت وظيفة الفاعل تعد فاعلاً لفظاً أما من حيث المعنى فهي مفعـول بـه مراعاة لقيدها الدلالي، وكذلك الكلمة التي أدت وظيفة المفعول به تعد مفعـولاً به لفظاً أما من حيث المعنى فهي فاعل مراعاة لقيدها الدلالي أيضاً.(٤)

---

(١) انظر: الكامل ٤٧٦/٢، الجمل في النحو للزجاجي صـ ٢٠٤

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢٤/٣، ٢٧٠/٧

(٣) راجع: رصف المباني صـ ٣٨٩، ٣٩٠

(٤) انظر: ظاهرة القلب في الإعراب د/ على الكبيسي صـ ٢٥

إعراب (أحبَّ) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ ﴾[1]

(آباؤكم) وما عُطف عليه اسم (كان)، و(أحبَّ) بالنصب خبرها.[2]

ويجوز – في غير القرآن – رفع (أحب) على أن يضمر في (كان) اسمها وهو ضمير الشأن، ويرفع ما بعدها على المبتدأ والخبر، وتكون الجملة في موضع نصب خبراً عن (كان).[3]

وقد قرأ بذلك الحجاج بن يوسف، ولحَّنه يحيى بن يعمر لا لعدم جوازه في العربية، وإنما لمخالفته إجماع القراء النقلة[4]، وجوازه ماسبق، وعليه قول العجير السلولي:

إذا مِتُّ كان الناسُ صِنْفانِ شَامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أَصْنَعُ[5]

(١) سورة التوبة من الآية: ٢٤

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٠٨/٢، المحرر الوجيز ١٨/٣، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩٥/٨، البحر المحيط ٢٤/٥، الدر المصون ٣٣/٦

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: البحر المحيط ٢٤/٥، الدر المصون ٣٣/٦

(٥) البيت من الطويل، وهو من شواهد: الكتاب ٧١/١، اللمع صـ ١٢٢، الأزهية صـ ١٩٠، أسرار العربية صـ ١٣٦، شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١، الهمع ١/ ٢٢٦، ٣٥٣، شرح الأشموني ٣٣٣/١

ويروى البيت (كان الناس صنفين)، وعليه فالناس يكون اسماً لـ (كان)، و(صنفين) خبرها.

فإن اسم (كان) ضمير، أي كان الأمر أو الشأن أو القصة، وخبرها هو الجملة الاسمية.

وقد ورد ذلك في طبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي حيث قال:

"... ذكر يونس بن حبيب قال: قال الحجاج لابن يعمر:[1] أتسمعني ألحن على المنبر؟ قال: الأمير أفصح من ذلك، فألح عليه فقال: حرفاً، قال: أيّاً؟ قال: في القرآن، قال الحجاج: ذلك أشنع له، فما هو؟ قال: تقول: ﴿ قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ وَإِخۡوَٰنُكُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ وَعَشِيرَتُكُمۡ وَأَمۡوَٰلٌ ٱقۡتَرَفۡتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٞ تَخۡشَوۡنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرۡضَوۡنَهَآ أَحَبَّ ﴾[2] فتقرؤها (أحبُّ) بالرفع، والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر (كان) قال: لاجرم ! لا تسمع لي لحناً أبداً..."[3]

---

(١) هو: يحيى بن يعمر الفقيه، العلامة، المقرئ، أبو سليمان العدواني البصري، قاضي مرو، حدَّث عن أبي ذر الغفاري ، وعمار بن ياسر، وعن عائشة وأبي هريرة وغيرهم، وقرأ القرآن على أبي الأسود الدؤلي . وقيل: إنه كان أول من نقط المصاحف، وذلك قبل أن يوجد تشكيل الكتابة بمدة طويلة، وكان ذا فصاحة، أخذ ذلك عن أبي الأسود. وكان الحجاج قد نفاه، فأقبل عليه الأمير قتيبة بن مسلم وولاه قضاء خراسان، فكان إذا انتقل من بلد إلى بلد استخلف على القضاء بها، توفي قبل التسعين. – انظر: سير أعلام النبلاء صـ ٤٢١٦

(٢) سورة التوبة من الآية: ٢٤

(٣) انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي صـ ٢٨

إعراب (رجلاً) في قول الشاعر:

أظَلُومُ إنَّ مُصابَكُمْ رجلاً أهدى السَّلامَ تحيةً ظلمُ[1]

فإنَّ (مُصابكم) اسم (إنَّ)، وهو مصدر بمعنى إصابتكم، ويسمى اسم مصدر مجازاً، وقد أضيف إلى فاعله، و(رجلاً) مفعوله، وجملة (أهدى السلام) في محل نصب نعت لرجل، و(تحية) مفعول مطلق على حد: قعدت جلوساً، و(ظُلْمُ) خبر (إنَّ).[2]

ويروى البيت برفع (رجل) على أن يكون (مُصاب) اسم مفعول فعله (أصاب)، وهو اسم (إنَّ)، والضمير مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مرفوعه، و(رجل) بالرفع خبر (إنَّ)، وجملة (أهدى السلام) في محل رفع صفة لـ (رجل)، و(ظلم) خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: إنَّ الذي أصبتموه بتجنيكم عليه رجل موصوف بأنه أهدى إليكم السلام وهذا ظلم[3]، ويحتمل أن (ظُلم) صفة لرجل بمعنى مظلوم للمبالغة.[4]

---

(١) البيت من الكامل للعرجي في ديوانه صـ ١٩٣، وينسب للحارث بن خالد المخذومي، وهو من شواهد: أمالي ابن الشجري ١/ ١٦١، مغني اللبيب ٢٦٢,٢٦٣/٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٨١٢/٨، شرح شذور الذهب للجوجري ٧٢١/٢، التصريح ٣/ ٢٦٠، الهمع ٣/ ٥١، شرح الأشموني ٥٥٠/٢، الخزانة ١/ ٤٥٤ ويروى البيت: (أظلوم)، والظُليم: ترخيم: ظُليمة، وظُليمة تصغير ظلمة وهو اسم امرأة وهي أم عمران.

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ٢٤٥/١، شرح شذور الذهب لابن هشام صـ ٤١٧، ٤١٨، التصريح ٣/ ٢٦٠

(٣) انظر: مغني اللبيب ٢٦٢/٢، ٢٦٣، حاشية الدسوقي على المغني ١٧٥/٢، منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب صـ ٤١٨

(٤) انظر: حاشية الدسوقي على المغني ١٧٥/٢

ولإعراب هذا البيت وماورد فيه من نصب (رجل) ورفعة حكايــة وردت في **طبقات النحويين واللغويين للزبيدي حيث قال: "... اُشــتُري للواثــق[1] جارية من البصرة، فغنته يوماً:**

أَظَلَــيْمُ إِنَّ مُصــابَكُمْ رجــلاً أهــدى السَّــلامَ تحيــةً ظُلْــمُ

فقال لها الواثق: قولي: (رجلٌ)، فقالت: لا أقول إلا كمــا علمــتُ، فقــال للفتح بن خاقان: كيف هو يا فُتيح؟ فقال: هو خبــر (إنَّ) كمــا قــال أميــر المؤمنين، فقالت الجارية: أخذت هذا الشعر من أعلم الناس بالعربية، فقــال: ومَنْ هو؟ قالت: بكر بن عثمان المازني[2]، وكان يُعرب شعر غنائي، فــأمر الواثق بإشخاصه من البصرة، فأشخص.

قال أبو جعفر النحاس: قال أحمد بن يحيى: فلقيني يعقوب بن الســكيت، فسألني فأجبته بالنصب، قال: فأين خبرُ (إنَّ)؟ قلتُ: (ظُلْمُ)، ثم أُتي بالمازني،

---

(١) هو: هارون بن المعتصم بالله محمد بن هارون الرشيد العباسي البغدادي الواثق بــالله الخليفة أبو جعفر، وكان مولده في شعبان سنة ست وتسعين ومائة. ولي الأمر بعهد من أبيه في سنة ٢٢٧، مات بسامراء لست بقين من ذي الحجة سنة اثنتين وثلاثين ومائتين وبايعوا بعده أخاه المتوكل.

انظر: سير أعلام النبلاء صـــ ٤٠٤٥: ٤٠٤٧

(٢) هو: أبو عثمان بكر بن محمد بن عدي البصري صاحب: التصريف، أخذ عــن أبــي عبيدة، والأصمعي . قال المبرد: لم يكن أحد بعد سيبويه أعلــم بــالنحو مــن المــازني. مات المازني سنة سبع أو ثمان وأربعين ومائتين. انظر: أخبار النحويين البصريين صـــ ٨٥ وما بعدها، إنباه الرواة ٢٨١/١ وما بعدها، سير أعلام النبلاء صـــ ١٢٣٧، ١٢٣٨

قال أبو القاسم بن إسماعيل: قال أبو العباس المبرد: قال المازني: وكان سبب طلب الواثق لي أنَّ مُخارقاً غنَّى في مجلسه:

أظُلَيْمُ إنَّ مُصابَكُمْ رجلاً أهدى السَّلامَ تحيةً ظلمُ

فغناه (إنَّ مُصابَكُمْ رجلٌ) فشايعه بعض وخالفه آخرون....، فلما دخلت على الواثق سأل فقال: مِمَّن الرجل؟ قلت: من مازن ربيعة، قال لي: باسمُك؟[1] يريد: ما اسمك؟ فقلت على القياس: مَكْر يا أمير المؤمنين – أي بكر – فضحك وقال: اجلس واطمئن، فجلستُ، فسألني عن البيت، فأنشدته: أظُلَيْمُ إنَّ مُصابَكُمْ رجلاً فقال: أين خبر (إنَّ)؟ قلت: (ظُلْمُ) الحرف الذي في آخر البيت، ثم قلت: يا أمير المؤمنين أما ترى البيت كأنه مُعلق لا معنى له حتى يتم بهذا الحرف، وإذا قال: (أظُلَيْمُ إنَّ مُصابَكُمْ رجلاً أهدى السَّلامَ تحيةً إليكم) فكأنه ما قال شيئاً حتى يقول: (ظُلْمُ) قال: صدقت..."[2]

فهذه المناظرة التي حدثت بين الواثق، والفتح بن خاقان، وبعض من كانوا في المجلس من النحاة الذين يرون رفع (رجل) على أنه خبر (إنَّ)، وإنما هو مفعول المصدر، فإنَّ (مصابكم) في معنى (إصابتكم) و(ظلم) خبرها، وبين الجارية التي أصرت على نصب (رجل) ومعها بعض النحاة، ثم لما جاء المازني أقر ما قالته الجارية من نصب (رجل)، ثم سأله الواثق عن خبر (إنَّ)

---

(١) وهي لغة بني مازن حيث يبدلون من الميم باء إذا كانت أولاً.

انظر: الممتع في التصريف لابن عصفور صـ ١٠٢، منهج الدرس الصوتي عند العرب د/ علي خليف حسين صـ ٨٤

(٢) انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي صـ ٨٧، ٨٨، ٩١، ٩٢ بتصرف، وراجع: نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ١٤١: ١٤٣، أخبار النحويين البصريين صـ ٨٥:٨٨

فقال: (ظلم) الذي في آخر البيت، وعلل له ذلك بأنَّ البيت كأنه مُعلق لا معنى له حتى يتم بهذا الحرف، فوافقه الواثق وأثنى عليه وأكرمه.

وأرى رجحان ما ذهب إليه المازني، وتعليله، كما أنه دلل على صحة إعرابه حين أراد أن يظهره عن طريق سؤال وجهه لمن في المجلس: كيف تقول: (إنَّ ضربك زيداً ظلمُ؟)، فأجابوا بالنصب، وفهموا مراده.(١)

ورواية رفع (رجل) فيها فساد في المعنى المراد من البيت، ولا يتحصل له معنى ألبتة كما قال ابن هشام وغيره.(٢)

إعراب الاسم الواقع بعد (بينا)

(بَيْنَ) الأصل فيها أنها ظرف مكان تكون بين شيئين أو أشياء أو مافي تقدير ذلك، لكنها لما لحقتها (ما، أو الألف)، فتقول: (بينا، وبينما) استُعملت للزمان، وقيل: هي ظرف زمان بمعنى (إذ).(٣)

وقد اختلف في أصل (بينا) على أقوال:

- قيل: إنَّ أصلها (بين) ثم زيدت عليها الألف إشباعاً للفتحة، وهذا هو رأي الجمهور وهو الراجح.(٤)
- وقيل: إنَّ الألف زائدة للتأنيث.(٥)

---

(١) انظر: أخبار النحويين البصريين صـ٨٧، ٨٨ وراجع تمثيلاً آخر، وسؤالاً لمن في الجلس في: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي صـ ٨٨

(٢) انظر: مغني اللبيب ٢٦٣/٢، حاشية الدسوقي على المغني ١٧٥/٢، منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب صـ ٤١٨

(٣) انظر: الارتشاف ١٤٠٥/٣، ١٤٠٦، المساعد ٥٠٣/١، الهمع ١٤٨/٢، ١٤٩

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٤، الجنى الداني صـ١٧٦، المساعد ٥٠٣/١، الهمع ١٤٨/٢

(٥) انظر: الارتشاف ١٤٠٦/٣، المساعد ٥٠٣/١

- وقيل: إنَّ الألف زيدت كافة لـــ (بين) عن الإضافة.(١)
- وقيل: إنَّ أصلها (بينما).(٢)

وتضاف (بينا) إلى الجمل الاسمية وهو الكثير، كقول الشاعر:

فَبَيْنَــا نَحــنُ نَرْقُبُــه أتانــا مُعلّـق وَفضَـةٍ وزِنـادَ راعـي(٣)

كما تضاف إلى الجمل الفعلية وهو قليل، كقول الشاعر:

فَبَيْنَا نَسُوسُ الناسَ والأمرُ أمْرُنا إذَا نحن فيهم سُوقَةٌ نتنصفُ(٤)

ومنع بعض النحاة إضافتها إلى الجمل الفعلية، وأنها تضاف إلى الجمل الاسمية فقط، وإذا جاء فعل بعدها كالبيت السابق كان على حذف المبتدأ، وتقديره: (فبينا نحن نسوس).(٥)

وللنحاة فيها وفي الجملة الواقعة بعدها مذاهب هي:(٦)

١- أنَّ الألف كافة، والجملة بعدها لا موضع لها من الإعراب.

---

(١) انظر: الارتشاف ١٤٠٦/٣، الجنى الداني صـ١٧٥، المساعد ٥٠٣/١

(٢) انظر: الارتشاف ١٤٠٧/٣، الجنى الداني صـ١٧٦، المساعد ٥٠٣/١

(٣) البيت من الوافر لنصيب في ديوانه صـ ١٠٤، وهو من شواهد: شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٤، رصف المباني صـ ١١، الجنى الداني صـ ١٧٦، المساعد ٥٠٤/١، الهمع ١٤٨/٢ والشاهد في البيت إضافة (بينا) إلى الجملة الاسمية بعدها.

(٤) البيت من الطويل لحرقة بنت النعمان، وهو من شواهد: المغني ١/ ٥٩٧، ٦٩٨، المساعد ٥٠٤/١، الهمع ١٤٩/٢. والشاهد في البيت إضافة (بينا) إلى الجملة الفعلية بعدها.

(٥) انظر: الارتشاف ١٤٠٦/٣، الهمع ١٤٩/٢

(٦) انظر: الخصائص ١٢٢/٣، شرح الكافية الشافية ٩٣٦/٢، الارتشاف ١٤٠٦/٣، ١٤٠٧، الجنى الداني صـ١٧٦، المساعد ٥٠٤/١، تمهيد القواعد ١٩٣٣/٤، الهمع ١٤٩/٢، ١٥٠، الخزنة ٢٥٨/٥

٢- ذهب الفارسي، وابن جني، واختاره ابن الباذش إلى أنَّ إضافتها إلى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف إلى الجملة؛ لأن المضاف إلى الجمل ظرف الزمان دون ظرف المكان، ولأن (بَيْنَ) تقع على أكثر من واحد؛ لأنها وسط ولا بد من اثنين فما فوقها، والتقدير: (بينا أوقات زيد قائم أقبل عمرو).

٣- ذهب الجمهور إلى أنها مضافة إليها نفسها دون حذف مضاف، وأنها في موضع جر.

٤- أنَّ الألف للإشباع؛ لأن كون الألف كافة لم يثبت، وثبت كونها إشباعاً، فالجملة بعد الألف في موضع جر بالإضافة.

كما تضاف (بينا) إلى المفرد بشرط أن يكون مصدراً، وقد علل أبو حيان ذلك بأنها تستدعي جواباً، فلم يقع بعدها إلا ما يعطي معنى الفعل، وذلك الجملة أو المصدر من المفردات.(١)

قال ابن عقيل: "... لا تضاف (بينا) إلى جُثة، فلا يجوز في الجُثة بعدها إلا الرفع، نحو: (بينا زيدٌ في الدار أقبل عمرو)، فهي حينئذ ظرف زمان بمعنى (إذا) فتضاف إلى الجثة، وسببه: أن (بَيْنا) لا تضاف إلا إلى جملة، أو مفرد مصدر استدعاؤها جواباً، فاستدعت ما يُعطى معنى الفعل، وهو الجملة والمصدر"(٢)

---

(١) انظر: التذييل ٣٠٦/٧، تذكرة النحاة صـ٥١١، تمهيد القواعد ١٩٣٤/٤، الهمع ١٥٠/٢، الخزنة ٢٥٨/٥، حاشية الصبان ٢٥٤/٢

(٢) انظر:المساعد ٥٠٥/١ بتصرف، وراجع: تذكرة النحاة صـ٥١١، الارتشاف١٤٠٧/٣،الخزانة ٧٢/٧

وحكم هذا المصدر المفرد الجر، وقد روي بالرفع والجر في قول الشاعر:

بَيْنَا تَعانُقِهِ الكُمَاةَ ورَوْغِهِ يوماً أُتيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ[1]

يروى (تَعانُقِهِ) بالجر والرفع، فمن جره جعل الألف فيه للإشباع، ومن رفعه جعل الألف زيادة ألحقت كما زيدت (ما) في (بينما)، فتغير حكم (بين) لضمها إليها[2]، ويكون مرفوعاً على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أي تعانقه حاصل.[3]

وقد أشار الأنباري في (نزهة الألباء) إلى هذه القضية ذاكراً ما يلي (بينا) من المفرد، فإن كان اسم جوهر لم يكن إلا رفعاً، وإن كان مصدراً جاز فيه الرفع والجر، مع ترجيح الجر، فقال: "... ذكر ابن قتيبة قال: سألت

---

(١) البيت من الكامل وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١/١٨، وهو من شواهد: الجمل في النحو للزجاجي صـ٣٠٣، كتاب الشعر ١/٢٥٧، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٠، شرح الكافية الشافية ٣/٩٣٦، شرح الكافية للرضي ٣/٢٠٠، الارتشاف ٣/١٤٠٧، تذكرة النحاة صـ٥١١، الجنى الداني صـ ١٧٦، المغني ١/٦٩٨، ٢/٥٦٧، المساعد ١/٥٠٤، الهمع ٢/١٥٠، الخزانة ٥/٢٥٨، ٧/ ٧١

الكماة: جمع كَمي وهو الشجاع الذي ستر درعه بثوبه، روغة: أي من يراوغ ويخادع، جريء: فعيل من الجراءة، سلفع: الجريء الواسع الصدر. والمعنى: أن هذا الرجل بينما تعانقه الأبطال أتيح له رجل جريء فقتله. راجع: الخزانة ٧/ ٧١، ٧٣، ٧٦

والشاهد فيه: (بينا تعانقه) حيث أضيفت (بينا) إلى المصدر وجر بها، ويروى بالرفع.

(٢) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ١٥٤، وراجع: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٦٨، شرح الكافية الشافية ٣/٩٣٦، رصف المباني صـ ١١

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٠، شرح الكافية للرضي ٣/٢٠٠، الارتشاف ٣/١٤٠٧، المساعد ١/٥٠٤، الخزانة ٧/ ٧١، ٧٢، ٧٣

الرياشي عن قول العرب: (بينا زيد قائم جاء عمرو) فقال: إذا ولي لفظة (بينا) الاسم العلم رفعت، فقلت: (بينا زيدٌ قائم جاء عمرو)، وإن وليها اسم المصدر فالأجود الجر لقول الشاعر:

بَيْنا تَعانُقِهِ الكُماةَ ورَوْغِهِ يوماً أُتيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ

قال المصنف: يروى (تَعانُقِهِ) بالجر والرفع، فمن جره جعل الألف فيه للإشباع،..... ومن رفعه جعل الألف زيادة ألحقت كما زيدت (ما) في (بينما)، فتغير حكم (بين) لضمها إليها..."(١)

وبعد،،،

من خلال ماسبق يتبين أن (بينا) تستعمل للزمان عندما لحقتها الألف، وهي تضاف إلى الجمل الاسمية وهو الكثير وإلى الجمل الفعلية وهو قليل، ولا تضاف إلى المفرد إلا بشرط أن يكون مصدراً والأجود فيه الجر مع جواز رفعه، فإن كان هذا المفرد اسم جوهر لم يكن إلا رفعاً.

علة منع (حَذَام) وبابه من الصرف، وبنائه:

علم المؤنث الذي على وزن (فَعَالِ) كـ (حَذامِ، ورَقَاشِ) للعرب فيه مذهبان:(٢)

(١) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ١٥٣، ١٥٤ بتصرف

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٤٧٦/٣، شرح الألفية لابن الناظم صـ ٦٥٨، شرح الكافية للموصلي ١٢١/١، شرح قطر الندى لابن هشام صـ ٣٤١، الارتشاف ٢/ ٨٧٠، ٨٧١، شرح الألفية لابن عقيل ٣٣٦/٣، ٣٣٧، شرح الأشموني ٤٧٦/٣

الأول: البناء على الكسر، فتقول: هذه حَذامِ، ورأيتُ حذامِ، ومررتُ بحذامِ. وهو مذهب الحجازيين، وإنما حكموا ببنائه لمضارعته لـ (فِعال) التي هي اسم الفعل...[1]

الثاني: إعرابه إعراب ما لا ينصرف. وهو مذهب بني تميم.[2]

وقد اختلف في سبب منعه من الصرف، فذهب سيبويه[3] إلى أنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل عن (فاعِلَة).

ووافقه على ذلك ابن السراج[4]، والزجاجي[5]، والجرجاني[6]، والأزهري[7] وغيرهم.

---

(١) انظر: الارتشاف ٢/ ٨٧٠، ٨٧١، شرح الكافية للموصلي ١٢١/١، الهمع ١٠٠/١

(٢) ما آخره راء، نحو: (ظَفار، ووبارِ) يوافق فيه أكثر التميمين أهل الحجاز فيقولون: (هذه ظفارِ، ورأيتُ ظفارِ، ومررتُ بظفارِ)، أي بالبناء على الكسر، وإنما خصوه بما آخره راء ؛ لأن من مذهبهم الإمالة وإنما يتوصلون إليها بكسر الراء.

انظر: المقتضب ٣٧٥/٣، شرح الكافية الشافية ١٤٧٦/٣، شرح الألفية لابن الناظم صـ٦٥٨، شرح الكافية للموصلي ١٢١/١، الارتشاف٢/ ٨٧٠، ٨٧١، شرح قطر الندى لابن هشام صـ ٣٤٢، التصريح ٢٦٤/٤، شرح الأشموني ٤٧٧/٣، الهمع ١٠٠/١

(٣) انظر: الكتاب ٢٧٧/٣، توضيح المقاصد للمرادي ١٢٢٠/٣، التصريح ٢٦٤/٤، الهمع ٩٩/١.

(٤) انظر: الأصول في النحو ٨٩/٢

(٥) انظر: الجمل في النحو صـ ٢٢٨

(٦) انظر: المقتصد ١٠٢٠/٢، ١٠٢١

(٧) انظر: التصريح ٢٦٤/٤

وعللوا ذلك بأن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة[١]، كما اعتمدوا في ذلك على السماع، فإن المسموع في هذا الباب أنَّ عُمَر معدول عن عامر، وجُشَم عن جاشِم.[٢]

وذهب المبرد إلى أنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي كـ (زينب)[٣] فقال: " وأما بنو تميم فلا يكسرون اسم امرأة، ولكنهم يُجرونه مُجرى غيره من المؤنث؛ لأنهم لا يذهبون به إلى العدل، والدليل على ذلك أنهم إذا أرادوا العدل قالوا: يا فَساقِ أقبلي، ويا خَبَاثِ أقبلي؛ لأنَّ هذا لا يكون إلا معدولاً"[٤]

وقد وافق الرضي المبرد في سبب منعه من الصرف، وذكر الحجة في ذلك فقال: "... وغير ذات الراء كـ قطام معربة غير منصرفة للتأنيث والعلمية، ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا إلى تقدير العدل كما احتيج إليه في (عُمَر) إلا أنَّ بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة؛ لأنه من باب (حضار) الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الإمالة، فقدروه فيه أيضاً طرداً للباب"[٥]

(١) انظر: توضيح المقاصد ١٢٢١/٣، التصريح ٢٦٤/٤

(٢) انظر: الارتشاف ٨٧٠/٢، شرح الألفية لابن عقيل ٣٣٧/٣، شرح الأشموني ٤٧٦/٣

(٣) انظر: الارتشاف ٨٧٠/٢، توضيح المقاصد للمرادي ١٢٢٠/٣، التصريح ٢٦٤/٤، الهمع ٩٩/١، شرح الأشموني٤٧٦/٣

(٤) انظر: المقتضب ٣٧٥/٣

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ١٢٦/١

وقد اعترض أبو حيان رأي المبرد مبدياً ترجيحه رأي سيبويه معللاً ذلك بأن (حَذَام) ونحوها على رأي المبرد تكون مرتجلة لا أصل لها في النكرات، والغالب على الأعلام أن تكون منقولة وهي التي لها أصل في النكرات عُدلت عنه بعد أن صيِّرت أعلاماً.(١)

وقد رجح الأزهري مذهب المبرد معللاً ذلك بأنهم لا يدَّعون العدل في (طُوى)، بل هو ممنوع للتأنيث، فيكون حذام وبابه كذلك.(٢)

هذا وقد أشار الأنباري في (نزهة الألباء) إلى هذه القضية ذاكراً رأي المبرد، وأنَّ سبب المنع هو توالي علل منع الصرف عليه وهي:التعريف، والتأنيث، والعدل، فقال: "..... ولقد حكى يوماً قول أبي العباس المبرد في بناء (حذامِ، وقطامِ) إنه اجتمع فيه ثلاث علل: التعريف، والتأنيث، والعدل، فبعلتيه يجب منع الصرف، وبالثالثة يجب البناء، إذ ليس بعد منع الصرف إلا البناء فقلت له: هذا التعليل ينتقض بقولهم: أذربيجان، فإن فيه أكثر من ثلاث علل ومع هذا فليس بمبني، بل هو معرب غير منصرف، فقال الشريف ابن الشجري:(٣) هكذا قيل، وهكذا قيل عليه"(٤)

---

(١) انظر: الهمع ١/١٠٠

(٢) انظر: التصريح ٤/٢٦٤ بتصرف

(٣) هو: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة أبو السعادات العلوي الحسني المعروف بابن الشجري كان إماماً في النحو واللغة قرأ عليه ابن الخشاب وأمثاله، ومن مصنفاته: الأمالي فيه غريب العربية، وهو أربعة وثمانون مجلساً، ما اتفق له واختلف معناه، توفي ببغداد سنة ٥٤٢هـ. انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣/٣٥٦، ٣٥٧، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة صـ ٣٠٨، الأعلام ٨/٧٤

(٤) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ٣٠١

ما ذكره الأنباري أورده الجرجاني في أنَّ (حاذمة) كان استوجب البناء منع الصرف للتعريف والتأنيث، فلما عدل إلى مثال (فَعَال) حصل فيه سبب ثالث وهو العدل، وليس بعد منع الصرف درجة إلا البناء.(١)

وأرى أنَّ لكل رأي حجته ووجهته فكلا الوجهين صواب كما ذكر المرادي حيث قال: " فإن قلت: مذهب المبرد هو الظاهر؛ لأن التأنيث محقق، والعدل مقدر، وأيضاً فلا حاجة إلى تقدير عدلها؛ لأن تقدير العدل في باب عمر إنما ارتكب لأنه لو لم يقدر لزم ترتيب المنع على العلمية وحدها، ولا يلزم من ذلك هنا.

قلت: قال بعضهم: الظاهر مذهب سيبويه؛ لأن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة، فلهذا جعلت معدولة عن فاعلة المنقولة عن صفة، وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة "(٢)

لكني أرى أنَّ الرأي الراجح هو ما ذهب إليه المبرد من أنَّ سبب منع (حذام) وبابه الصرف هو العلمية والتأنيث، وذلك ظاهر فيها بخلاف العدل.

قال الموصلي:"... وقيل: لا حاجة إلى تقدير العدل في نحو: (قطام، وحذامِ) لاستقلال المنع بالعلمية والتأنيث. فإن قيل: إنَّ زيادة العلل لا يقدح في منع الصرف، بل يقويه كما في (أذربيجان)، فإن فيه خمس علل. أجيب: بأن العدل التقديري إنما يصار إليه عند عدم وجود سبب ينضم إلى مالا يستقل بالمنع بخلاف أذربيجان، فإن الأسباب فيه محققة "(٣)

---

(١) انظر: المقتصد ١٠٢١/٢

(٢) انظر: توضيح المقاصد ١٢٢١/٣

(٣) انظر: شرح الكافية للموصلي ١٢١/١، ١٢٢

المبحث الثالث
الآراء في التراكيب

علة ذكر الخبر في قوله تعالى: ﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾[1]

خبر المبتدأ هو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع المبتدأ[2]، كما أنه هو المتمم لمعنى الجملة؛ لأنه حكم صادر عن المبتدأ، فالمبتدأ هو الشيء المحكوم عليه، والخبر هو الشيء المحكوم به، وهذا يقتضي أن يكون المبتدأ معلوماً للمتكلم وللسامع معاً قبل الكلام ليقع الحكم على شيء معلوم، وأن يكون الخبر مجهولاً للسامع لا يعرفه إلا بعد النطق به.[3]

وقد ذكر العلماء أنَّ دلالة الخبر (اثنتين) في الآية السابقة مستفاد من الألف في (كانتا)، فما الغرض من ذكره؟

قال أبو حيان: "... وقد تقرر في علم العربية أن الخبر يفيد مالا يفيده الاسم، وقد منع أبو عليّ وغيره: سيدُ الجاريةِ مالكُها؛ لأن الخبر أفاد ما أفاده المبتدأ، والألف في (كانتا) تفيد التثنية، كما أفاده الخبر، وهو قوله (اثنين)..."[4] وقد أجاب العلماء عن ذلك بوجهين:[5]

---

(١) سورة النساء من الآية: ١٧٦

(٢) انظر: التصريح ٥٢٠/١، وراجع: شرح الكافية للموصلي ١٥٤/١، شرح الأشموني ٢٦٠/١

(٣) انظر: النحو الوافي ٤٤٢/١، ٤٤٣

(٤) انظر: البحر المحيط ٤٢٣/٣

(٥) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٨٠/١، ٢٨١، وراجع: مجالس العلماء للزجاجي صـ ٦١، الكشاف ١٨٩/٢، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي ٣٣٣/١، ٣٣٤، تفسير البيضاوي ١١٢/٢، البحر المحيط ٤٢٣/٣، الدر المصون ١٧٤/٤

الأول: أنه لو اقتصر على قوله: (كانتا) ولم يقل (اثنتين) لاحتمل أن يُريد بهما الصغيرتين أو الكبيرتين، فلما قال: (اثنتين) أفاد العدد مجرداً عن الصغر والكبر، فكأنه قال: فإن كانتا صغيرتين أو كبيرتين، فقامت

(اثنتان) مقام هذين الوصفين. وهذا توجيه الأخفش، والمازني.

لكنَّ السمين الحلبي اعترض هذا التوجيه فقال: " وهذا غير واضح؛ لأن الألف في (كانتا) تدل أيضاً على مجرد الاثنية من غير قيد بصغير أو كبير أو غيرهما من الأوصاف، فقد رجع الأمرُ إلى أن الخبر لم يُفِدْ غيرَ ما أفاده المبتدأ "[1]

الثاني: أن يكون محمولاً على المعنى، وتقديره: فإن كان ممن يرث اثنتين، فبنى الضمير على معنى (مَنْ). وهو تخريج للأخفش أيضاً حكاه عنه الزجاج[2]، ومكي القيسي[3]، وتبعه الزمخشري.[4]

قاال الزمخشري: " وإنما قيل: (فإن كانتا، وإن كانوا) كما قيل: مَن كانت أمك، فكما أنث ضمير (مَنْ) لمكان تأنيث الخبر، كذلك ثنى وجمع ضمير من يرث في (كانتا، وكانوا) لمكان تثنية الخبر وجمعه..."[5]

وقد استحسن السمين الحلبي هذا الجواب.[6]

---

(١) انظر: الدر المصون ١٧٤/٤

(٢) انظر: مجالس العلماء للزجاجي صـ ٦١

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢١٦/١، وراجع: الدر المصون ١٧٤/٤

(٤) انظر: الكشاف ١٨٩/٢، وراجع: الدر المصون ١٧٤/٤

(٥) انظر: السابق

(٦) انظر: الدر المصون ١٧٤/٤

هذا وقد أجاز السمين أنَّ يكون خبر (كان) محذوفاً، والألف تعود على الأختين المدلول عليهما بقوله: (وله أخت)، وحينئذ يكون قوله (اثنتين) حالاً مؤكدة، والتقدير: وإن كانت الأختان له، فحذف (له) لدلالة قوله: (وله أخت) عليه.(١)

وقد أشار الأنباري في (نزهة الألباء) إلى هذه القضية ذكراً توجيه الأخفش الأول لذكر الخبر فقال:".. ويحكى أنَّ مروان بن سعيد المهلبي (٢) سأل أبا الحسن الأخفش عن قوله تعالى: ﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَۚ ﴾(٣) ما الفائدة من هذا الخبر؟ فقال: أفاد العدد المجرد من الصفة.

وأراد مروان بسؤاله أن الألف في (كانتا) تفيد التثنية، فلأي معنى فسر ضمير المثنى بالاثنين ونحن نعلم أنه لا يجوز أن يقال: فإن كانتا ثلاثاً، ولا أن يُقال: فإن كانتا خمساً، فأراد الأخفش أن الخبر أفاد العدد المجرد من الصفة، أي قد كان يجوز أن يقال: فإن كانتا صغيرتين أو صالحتين، فلهما كذا، أو طالحتين فلهما كذا، وإن كانتا كبيرتين فلهما كذا، فلما قال: فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان أفاد الخبر أن فرض الثلثين تعلق بمجرد كونهما اثنتين فقط، فقد حصل من الخبر فائدة لم تحصل من ضمير المثنى..... "(٤)

---

(١) انظر: السابق ١٧٥/٤

(٢) هو: مروان بن سعيد بن عباد المهلبي النحوي الأزدي شاعر من أهل البصرة ومن أصحاب الخليل الفراهيدي، ومن المتقدمين في النحو المبرّزين فيه، له أخبار ومناقضات مع ابن عمه أبي عيينة.

انظر: بغية الوعاة ٢٨٤/٢، ترتيب الأعلام على الأعوام صـ ٢١٠

(٣) سورة النساء من الآية: ١٧٦

(٤) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ١٠٨، ١٠٩

وأرى أنَّ التوجيه الأول وهو ما ذكره الأخفش، والمازني وغيرهما من أن ذكر الخبر (اثنتين) قد أفاد معنى جديداً ليس في الاسم وهو العدد المجرد من الصفة هو الأرجح، وهو ما اختاره أبو البركات الأنباري.[١]

الخبر شبه الجملة هل له مُتعلق؟

يأتي خبر المبتدأ شبه جملة (ظرفاً أو جاراً ومجروراً). وقد اختلف النحاة في هذا النوع من الخبر هل هو الخبر نفسه، أو هو متعلق بمحذوف هو الخبر، أو هما معاً؟

الأول: ذهب البصريون[٢]، وابن كيسان[٣]، وابن السراج[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن عصفور[٦]، وابن هشام[٧]، وأبو حيان[٨]، والأشموني[٩] وغيرهم إلى أنَّ شبه الجملة متعلقة بمحذوف، وهذا المتعلق هو الخبر، فإذا قلت: (زيدٌ عندك، أو زيدٌ في الدار)، فإن شبه الجملة متعلقة بمحذوف تقديره: (زيدٌ كائنٌ، أو مستقر، أو كان أو استقر).

---

(١) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٨١/١

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١، شرح الكافية للموصلي ١٦١/١، شرح الألفية لابن عقيل ٢١١/١، التصريح ٥٣٤/١، ٥٣٥، الهمع ٣٢١/١، حاشية الخضري ١٨١/١

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٥٤/٤، المساعد ١/ ٢٣٦، الهمع ٣٢١/١

(٤) انظر: الأصول في النحو ٦٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١

(٦) انظر: شرح الجمل ٣٥٥/١

(٧) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام صـ ١٣١، أوضح المسالك ١٩٩/١، ٢٠٠، التصريح ٥٣٥/١

(٨) انظر: التذييل والتكميل ٥٤/٤

(٩) انظر: شرح الأشموني على الألفية ٢٦٦/١

وقد استظهره الموصلي، ورجحه الخضري فقال الموصلي عنه: " وهو الأظهر؛ لأنه معمول، وكل معمول لا بد له من عامل، وإن لم محققاً، فلا بد وأن يكون مقدراً"(١)

ويقول ابن يعيش:" واعلم أن الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: (زيد في الدار، وعمرو عندك) ليس الظرف بالخبر على الحقيقة؛ لأن الدار ليست من زيد في شيء، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير: زيد استقر عندك أو حدث أو وقع ونحو ذلك، فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين"(٢)

وقد اختلف في المقدر فذهب أبو علي وأكثر المتأخرين إلى أنه فعل، أي جملة، تقديره: (كان، أو استقر)؛ لأن الأصل في عمل الرفع والنصب إنما هو للفعل، فتقديره أولى.(٣)

وذهب جمهور البصريين إلى أنه اسم فاعل (كائن، أو مُستقِرٌ)؛ لأن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً.(٤)

الثاني: ذهب الكوفيون(٥)، وثعلب(٦)، والفارسي(٧)، وابن جني(٨)،

---

(١) انظر: شرح الكافية للموصلي ١٦١/١، حاشية الخضري ١٨١/١

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١

(٣) انظر: شرح الكافية للموصلي ١٦١/١، الفاخر للبعلي ١ /١٧٦، شرح قطر الندى لابن هشام صـ١٣١، ١٣٢، شرح الألفية لابن عقيل ٢١١/١، المساعد ٢٣٦/١، التصريح ٥٣٤/١، ٥٣٥، شرح الأشموني ٢٦٧/١، الهمع ٣٢١/١

(٤) انظر: السابق.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩١/١، شرح الكافية للموصلي ١/ ١٦١، الارتشاف ١١٢١/٣، مغني اللبيب ٢٧١/٥ تحقيق (الخطيب)، التصريح ٥٣٦/١.

(٦) انظر: مجالس ثعلب ٦٤/١.

(٧) انظر: الإيضاح صـ ٤٧، ٤٨، وراجع: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤/١، المساعد ١/ ٢٣٦، الهمع ٣٢٢/١.

(٨) انظر: اللمع صـ ٣٢، توجيه اللمع صـ ١١١، وراجع: المساعد ١/ ٢٣٦، الهمع ٣٢٢/١

والزمخشري[١] وغيرهم إلى أن شبه الجملة هي الخبر، فهي لا تتعلق عندهم بشيء مطلقاً، وأن العامل صار نسياً منسياً.[٢]

وقد اشترطوا في ذلك أن يكون الظرف الواقع خبراً تاماً، وكذلك الجار مع المجرور، أي يحصل بالإخبار به فائدة بمجرد ذكره، ويكمل به المعنى المطلوب من غير خفاء ولا لبس.[٣]

وقد ذهب إلى هذا الرأي تقي الدين السبكي نقل ذلك عنه ابنه تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية فقال: " وذهب إلى أن الجار والمجرور، والظرف إذا وقعا خبراً يكونان خبراً، ولا يُقدَّر فيهما: (كائنٌ)، ولا (استقرَّ). وقد رأيته معزواً إلى أبي بكر بن السراج شيخ أبي علي الفارسي في كتابه الشيرازيات[٤]..."[٥]

وما ذكره السبكي منسوباً إلى ابن السراج نقلاً عن الفارسي أن الإخبار بالظرف والجار والمجرور مخالف لرأيه الأول الوارد في كتابه الأصول.

الثالث: أنَّ الخبر هو شبه الجملة مع متعلقها، فالمتعلق جزء من الخبر، كما أنَّ مقصود المخبر على كل منهما.[٦]

---

(١) انظر: الكشاف ١١٢/١

(٢) انظر: حاشية يس على شرح الفاكهي ٢٤٢/١، ٢٤٣

(٣) انظر: النحو الوافي ٤٧٨/١، ٤٨٠، وراجع: حاشية الصبان ٣٢٢/١، ٣٢٣

(٤) انظر: المسائل الشيرازيات صـ ٦٠٧، ٦٠٨، المسائل العسكريات صـ ١٠٥، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٤/١، شرح الألفية لابن عقيل ٢١١/١، الهمع ٣٢١/١

(٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٣٠٦/١٠

(٦) انظر: حاشية الصبان ٣١١/١

وقد اختاره الرضي[١]، ونقرة كار[٢]، كما نسبه الصبان إلى ابن الهمام.[٣]

قال الرضي: " ونعني بالمتعلق جزء الخبر، فقولك: على التمرة خبر، والمجرور جزؤه، ويجوز أن يريد بالخبر ذلك المقدر؛ لأن الجار والمجرور متعلق به، والمجرور وحده يتعلق بعامله؛ لأن الجار ليس بمتعلق في الحقيقة، بل بسبب تعلق المجرور بعامله القاصر".[٤]

وقد عللوا ذلك بأن المقصود الإخبار بوجود الشيء في الظرف إلا أنهم حذفوا بعضه لزوماً، وسموا الباقي باسم الخبر مجازاً.[٥]

وبعد،،،

فمن خلال ما سبق أرى أن الرأي الراجح هو ما ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم في أن شبه الجملة هي الخبر ولا حاجة إلى متعلق؛ لأن المعنى يتم بالظرف والجار والمجرور، ولا يحتاج إلى تقدير فعل أو اسم وهو ما ذهب إليه تقي الدين السبكي.

---

(١) انظر: شرح الكافية ٢٦١/١، وراجع: التصريح ٥٣٤/١

(٢) انظر: العباب في شرح اللباب صـ ٦٢٥، ٦٢٦، وراجع: التصريح ٥٣٤/١، حاشية الصبان ٣١١/١

(٣) انظر: حاشية الصبان ٣١١/١ وهو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي الإسكندري المعروف بابن الهمام من علماء الحنفية كان عالماً في الأصول، والتفسير، والنحو، والفقه توفي سنة (٨٦١هـ). راجع ترجمته في: الضوء اللامع للسخاوي ١٢٧/٨ وما بعدها، الأعلام ٢٥٥/٦

(٤) انظر: شرح الكافية ٢٦١/١

(٥) انظر: حاشية يس على الفاكهي ٢٤٣/١

حذف خبر المبتدأ بعد (إذا) الفجائية

يجوز حذف ما عُلم من المبتدأ والخبر، فأيّهما دلَّ عليه دليل قائم مقام ذكره جاز حذفه، ويكثر هذا الحذف في جواب السؤال، فمن حذف المبتدأ، وبقاء الخبر قولك: كيف زيدٌ؟ فيقال: صحيح، أي زيدٌ صحيح، وكقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ۝١١ ﴾[1]، أي: هي نارٌ، ومن حذف الخبر، وبقاء المبتدأ قولك لمن قال لك: مَنْ عِندك؟ فتقول: زيدٌ، أي زيدٌ عندي.[2]

ومن حذف الخبر قوله تعالى: ﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾[3]، أي: دائم، فقد حذف الخبر، وأبقى على المبتدأ لدلالة ماقبله عليه.

ومن الحذف الجائز للخبر بعد (إذا) الفجائية، نحو: (خرجتُ فإذا السَّبُعُ)، أي حاضر، أو موجود؛ وذلك لأن (إذا) الفجائية تشعر بالحضور.[4]

والحذف بعدها قليل، ولذلك لم يرد في القرآن الكريم مبتدأ بعد (إذا) إلا وخبره ثابت، كقوله تعالى: ﴿ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ۝٢٠ ﴾[5]،

---

(١) سورة القارعة الآيتان ١٠، ١١

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣٥٣/١، ٣٥٤، شرح الألفية لابن عقيل ٢٤٤/١، تمهيد القواعد ٨٦٨/٢، التصريح ٥٦٥/١، الهمع ٣٣٤/١

(٣) سورة الرعد من الآية: ٣٥

(٤) هذا على مذهب من يجعل (إذا) الفجائية حرفاً، فلا يصح أن يكون خبراً، ومن جعلها ظرف مكان لم يقدر محذوفاً، بل جعلها هي الخبر، والتقدير: فإذا بالحضرة السبع.

انظر: شرح الكافية للموصلي ١٧٠/١، التذييل والتكميل ٢٧٩/٣، ٢٨٠، شرح التسهيل للمرادي صـ٢٤٦، تمهيد القواعد ٨٦٨/٢، ٨٦٩

(٥) سورة طه الآية: ٢٠

وكقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴿٦٨﴾ ﴾[1] وغير ذلك من الآيات القرآنية التي ورد فيها المبتدأ والخبر معاً بعد (إذا) الفجائية.[2]

وقد أشار السبكي في طبقاته إلى هذه القضية فقال معلقاً على قول أبي الحسن حازم القرطاجني في قصيدته التي ضمنَّها علم النحو:

والعُرْبُ قد تحذف الأخبار بعد إذا إذا عَنَتْ فجأة الأمر الذي دَهَما

يعني أن العرب قد تحذف خبر المبتدأ الواقع بعد (إذا) الفجائية، تقول: (خرجت فإذا الأسدُ)، أي حاضرٌ، والغالب أن يُذكر الخبر بعدها حتى إنه لم يقع في كتاب الله إلا مذكوراً، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ ﴾[3]، وكقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾ ﴾[4]، وكقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴾[5]، وكقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[6] وهو كثيرٌ.

---

(١) سورة الزمر من الآية: ٦٨

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٥/١، التذييل والتكميل ٢٧٩/٣، تمهيد القواعد ٨٦٨/٢، التصريح ٥٦٦/١، ٥٦٧، الهمع ٣٣٤/١

(٣) سورة الأنبياء من الآية: ٩٧

(٤) سورة طه من الآية: ٢٠

(٥) سورة الأعراف من الآية: ١٠٨

(٦) سورة يس من الآية: ٥٣

ويعني بـ (إذا) الفجائية لا الشرطية، فإن الشرطية لا تدخل إلا على الجمل الفعلية بخلاف الفجائية، فإنها تختص بالاسمية...(١)

وقد علل أبو حيان، وناظر الجيش عدم حذف الخبر في الآيات السابقة رغم وقوعه بعد (إذا) الفجائية فقال أبو حيان: "... وإنما لم يحذف الخبر لكونه لا يدل على حذفه دليل، ولم يمكن جعل (إذا) في الآيات خبراً؛ لأن المقصود الإخبار عن المبتدأ الذي بعد (إذا) بأشياء لم تكن معلومة للسامع إلا من ذكر الخبر..."(٢)

وبعد،،،

فأرى أن خبر المبتدأ يحذف إذا دلَّ عليه دليل كأن يقع جواباً عن استفهام، ومن هذه الأدلة أيضاً أن يقع بعد (إذا) الفجائية؛ لأنها تشعر بالحضور.

والله أعلى وأعلم،،،

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢٩٤/٩، ٢٩٨

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢٨٠/٣، وراجع: تمهيد القواعد ٨٦٩/٢

حذف خبر (لولا):

(لولا) التي هي لامتناع الشيء لوجود غيره تقتضي جملتين الأولى منهما جملة اسمية تتكون من مبتدأ مذكور، وخبر محذوف، والجملة الثانية جملة فعلية، نحو: (لولا زيدٌ لأكرمتك، ولولا أنت لأكرمته).

وقد اختلف النحويون في حذف خبر الجملة الأولى على أقوال:

الأول: ذهب جمهور النحاة إلى وجوب حذف الخبر بعد (لولا) ([1])، وإلى هذا الرأي ذهب أبو حيان كما نص على ذلك تاج الدين السبكي.[2]

وقد عللوا هذا الحذف بكونه معلوماً، إذ هي دالة على امتناع لوجود، فالمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ، فإذا قيل: (لولا زيدٌ لأكرمت عمراً) لم يشك في أن المراد: وجود زيدٍ منعَ من إكرام عمرو[3]، ولا يجوز ذكر الخبر أيضاً؛ لأن الكلام قد طال بالجواب فالتُزم فيه الحذف تخفيفاً.[4]

---

(١) انظر: الأصول في النحو ٦٨/١، أمالي ابن الشجري ٦٢/٢، ٥١٠، شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/١، شرح الألفية لابن الناظم صـ ١٢١، رصف المباني صـ٢٩٤، الجنى الداني صـ ٥٩٩، توضيح المقاصد ٤٨٧/١، مغني اللبيب ٥٢١/١، المساعد ٢٠٩/١، شرح الألفية لابن عقيل ٢٥٠/١، التصريح ٥٧١/١ الهمع ٣٣٧/١، شرح الأشموني ٢٨٩/١

(٢) انظر: الارتشاف ١٧٥٧/٤، وراجع: طبقات الشافعية الكبرى ١٦٢/٢

(٣) انظر: الهمع٣٣٧/١، وراجع: الأصول في النحو ٦٨/١، شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/١، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣٧٦/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٦/١، شرح الألفية لابن الناظم صـ ١٢١، رصف المباني صـ٢٩٤

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٥/١، وراجع: أمالي ابن الشجري ٦٢/٢، ٥١٠

ولا يكون الخبر عندهم إلا كوناً مطلقاً، فإذا أريد الكون المقيد جعل مبتدأ، نحو: (لولا قيامُ زيدٍ لأتيتك)، ولا يجوز: (لولا زيدٌ قائمٌ)، ولذلك لحَّنوا المعري في قوله:(١)

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَولا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا(٢)

فقد أظهر خبر المبتدأ بعد (لولا).

وقد رُدَّ هذا القول بظهور الخبر بعد (لولا) وكان كوناً مقيداً في عدد من الأساليب الفصيحة، ومن ذلك:

- حديث النبي- صلى الله عليه وسلم- للسيدة عائشة- رضي الله عنها -: (لولا قومك حديثو عهد بجاهلية لرددت الكعبة إلى قواعد إبراهيم).(٣)

- وقول الشاعر:

لولا زُهيرٌ جَفَاني كُنتُ مُنْتَصِراً ولم أَكُنْ جَانِحاً لِلسِّلْمِ إنْ جَنَحُوا(٤)

---

(١) انظر: الجنى الداني صـ ٥٩٩، ٦٠٠، توضيح المقاصد ٤٨٧/١، مغني اللبيب ٥٢١/١، التصريح ٥٧١/١

(٢) البيت من الوافر، وهو من شواهد: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٥/١، الجنى الداني صـ ٦٠٠، توضيح المقاصد ٤٨٦/١، المغني ٥٢١/١، شرح الألفية لابن عقيل ٢٥١/١، شرح الأشموني ٢٨٨/١

(٣) صحيح البخاري ٤٤/١، ٤٥ كتاب العلم باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر في فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه، وصحيح مسلم كتاب الحج باب نقض الكعبة وبنائها حديث رقم (١٣٣٣) ٦٠٤/١، وشواهد التوضيح والتصحيح صـ ١٢٠

(٤) البيت من البسيط مجهول القائل، وهو من شواهد: شواهد التوضيح والتصحيح صـ١٢١، شرح الأشموني ١٠٨/٤

وقول أبي عطاء السكندري:

لَـوْلاَ أَبُـوكَ ولـولا بَعْـدَه عُمَـرُ أَلْقَـتْ إليـكَ مَعَـدٌّ بِالمَقَالِيْـدِ[1]

فـ (عمر) مبتدأ، و(بعده) خبر.

الثاني: ذهب الرماني[2]، وابن الشجري[3]، وأبو علي الشلوبين[4]، وابن مالك[5] وغيرهم إلى أنَّ الخبر ليس واجب الحذف مطلقاً، بل فيه تفصيل على مايلي:[6]

أ- إذا كان الخبر كوناً مطلقاً كالوجود، والحصول لزم حذفه، مثل: (لولا زيدٌ لزارنا عمروٌ).

---

(١) البيت من البسيط، وهو من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك١/٢٧٧، المساعد ١/٢٠٩، شرح الألفية لابن عقيل ١/٢٤٨

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٦، توضيح المقاصد ١/٤٨٧، الجنى الداني صـ٦٠٠، المغني ١/٥٢١، الهمع ١/٣٣٧

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/٦٢، ٥١٠، وراجع: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٦، الجنى الداني صـ٦٠٠، توضيح المقاصد ١/٤٨٧، المغني ١/٥٢١، الهمع ١/٣٣٧

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك١/٢٧٦، توضيح المقاصد ١/٤٨٧، المغني ١/٥٢١، الهمع ١/٣٣٧

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٦، وراجع: المغني ١/٥٢١، الهمع ١/٣٣٧

(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٦،الجنى الداني صـ٦٠٠، ٦٠١، توضيح المقاصد ١/٤٨٦، المغني ١/٥٢١، ٥٢٢، شرح الألفية لابن عقيل ١/٢٥٠، المساعد ١/٢٠٨، ٢٠٩، الهمع ١/٣٣٧

ب- إذا كان الخبر كوناً مقيداً لا يدرك معناه إلا بذكره كالقيام والقعود وجب ذكره، كحديث السيدة عائشة السابق، ونحو: (لولا زيدٌ مُحسنٌ إليَّ ما أتيتُ).

ج- إذا كان الخبر كوناً مقيداً، وله دليل يدل عليه جاز إثباته وحذفه، كقولك: (لولا أنصار زيدٍ لهلك)، أي نصروه. وقد جعل ابن مالك، وابن عقيل بيت المعري من هذا النوع.(١)

الثالث: ذهب ابن الطراوة إلى أن جواب لولا هو الخبر لحصول الفائدة به.(٢)

وقد ضَعَّفَ المرادي، وابن هشام هذا القول؛ لأنه لا رابط بين المبتدأ والخبر(٣)، كما أنَّ الفائدة لا تتم بالجواب إلا إذا كان كوناً عاماً.(٤)

وقد أشار تاج الدين السبكي إلى هذه القضية في طبقاته فقال: "... وسمعت أن أبا حيان جمعه والشيخ الإمام(٥) مجلس، وكان أبو حيان يرى

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٦/١، الجنى الداني صـ٦٠١، توضيح المقاصد ٤٨٦/١، المساعد ٢٠٩/١، شرح الألفية لابن عقيل ٢٥٠/١

(٢) انظر: الجنى الداني صـ٦٠١، المغني ٥٢٢/١، الهمع ٣٣٨/١، ابن الطراوة النحوي د/ عياد الثبيتي صـ ٢٣٩

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٧٥/١، الجنى الداني صـ٦٠١، المغني ٥٢٢/١

(٤) انظر: ابن الطراوة النحوي د/ عياد الثبيتي صـ ٢٤٠

(٥) هو يقصد بالشيخ الإمام والده: تقي الدين السبكي بدليل أنه قيده بوالده في موطن آخر فقال: "وكان الشيخ الإمام الوالد رحمه الله يقول... " انظر: طبقات الشافعية الكبرى١٩٨/٢

وجوب حذف خبر (لولا)، والشيخ الإمام يرى رأي ابن مالك من الفرق بين كذا..."[1]

وأرى من خلال ما سبق أنَّ الرأي الراجح هو ما ذهب إليه الرماني ومن تبعه من النحويين؛ وذلك لرد القولين الآخرين، كما أنَ العرب نطقت بالخبر بعد لولا عندما كان مقيداً لادليل على حذفه كما في الحديث السابق.

إهمال (ليس) حملاً على (ما) في لغة تميم في قولهم: (ليس الطِّيْبُ إلا المسْكُ)

(ليس) فعل ناسخ من أخوات (كان)، ولذلك فهي تعمل رفعاً للاسم ونصباً للخبر عند الحجازيين، لكنها قد تهمل إذا اقترن خبرها بـ (إلا) عند بني تميم حملاً لها على (ما) الحرفية في الإهمال إذا انتقض النفي بـ (إلا)، وذلك نحو: **(ليس الطِّيْبُ إلا المسْكُ)**[2]، وقد حكى ذلك أبو عمرو بن العلاء وهو المعروف بسعة الرواية، وإدراكه للكثير من لغات العرب، وقد قرر ذلك لعيسى بن عمر أن إعمال (ليس) في هذا التركيب وأمثاله في رفع الاسم

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٦٢/٢

وكلام ابن مالك في نقل تاج الدين السبكي لم يتم. وأرى أنه يقصد التفصيل السابق فيما إذا كان الخبر كوناً مطلقاً كالوجود، والحصول لزم حذفه، وإذا كان الخبر كوناً مقيداً لا يدرك معناه إلا بذكره كالقيام والقعود وجب ذكره، وإذا كان الخبر كوناً مقيداً، وله دليل يدل عليه جاز إثباته وحذفه.

(٢) انظر: الفاخر ٢٣٥/١، تذكرة النحاة صـ ١٤١، التذييل والتكميل ٢٩٩/٤، الجنى الداني صـ ٤٩٥، ٤٩٦، المغني ٥٦٤/١

ونصب الخبر هو لغة الحجازيين، وأن إهمالها ورفع خبرها هو لغة التميميين.(١)

قال سيبويه: " وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل كـ (ما)، وذلك قليل لا يكاد يعرف... ثم قال: إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيبُ إلا المسكُ..."(٢)

وقد تأول أبو علي الفارسي، والنحاة الرفع في (المسك) بتأويلات كثيرة يخرجها عن كونها لغة تميم وهي:

١- أنها حكاية شاذة لا يثبت بها أصل.(٣)

٢- أن يكون في (ليس) ضمير الشأن، ويكون التقدير: (ليس الشأن والقصة الطيبُ إلا المسكُ)، فيرتفع (المسك) بأنه خبر المبتدأ الذي هو مع خبره في محل نصب لوقوعها خبراً لـ (ليس)، ودخلت (إلا) بين المبتدأ والخبر حملاً على المعنى؛ لأن المعنى نفي أن يكون مثل المسك طيب، وهذا حسَّن دخول (إلا) في هذا القول، وهذا لا يكون مثل قولهم في الابتداء الذي معناه الإيجاب: زيدٌ إلا منطلقٌ.(٤)

---

(١) انظر: مجالس العلماء للزجاجي صـ ٣، ٤، التذييل والتكميل ٢٩٩/٤، ٣٠٠، المغني ٥٦٤/١، ٥٦٥

(٢) انظر: الكتاب ١٤٧/٢، وراجع: الفاخر ٢٣٥/١

(٣) انظر: التبيين صـ ٣١١، وراجع: الفاخر ٢٣٦/١

(٤) انظر: المسائل الحلبيات صـ ٢٢٧، ٢٢٨، وراجع: التبيين صـ ٣١٢، الفاخر ٢٣٦/١، تذكرة النحاة صـ ١٤١، التذييل والتكميل ٣٠١/٤، الجنى الداني صـ ٤٩٦، ٤٩٧، مغني اللبيب ٥٦٥/١، ٥٦٦، الأشباه والنظائر ٧٦/٦، ٧٩

٣- أن يكون في (ليس) إضمار الحديث والقصة، وتكون (إلا) مقدمة وإن أخرت، ويكون التقدير: (ليس إلا الطيبُ المسكُ)، أي (ليس الأمر إلا الطيبُ المسكُ)، وتكون جملة (الطيب المسك) خبراً لـ (ليس).(١)

٤- أن (الطيب) اسمها، وخبرها محذوف، أي في الوجود، وأن (المسك) بدلٌ من اسمها، كأنه قال: ليس الطيب في الوجود إلا المسك، أو أنَّ (المسك) نعت لاسمها، أي ليس طيبٌ غيرُ المسك طيباً.(٢)

٥- ما نُسب لأبي نزار المُلقب بملك النحاة أن (الطيب) اسمها، والمسك مبتدأ حُذف خبره، والجملة خبر (ليس)، والتقدير: إلا المسكُ أفخرُهُ.(٣)

وهكذا نجد أن النحاة قد التمسوا وجوهاً عدة لهذا القول بما يخرجها عن القول بأنها لغة لتميم.

وقد رَدَّ أبو حيان، والمرادي، وابن هشام هذه الأقوال فقال ابن هشام: "وما تقدم من نقل أبي عمرو أنَّ ذلك لغة تميم يردُّ هذه التأويلات"(٤)، كما ردها السيوطي آخذا بالقاعدة الأصولية التي نقلها عن أبي حيان أن التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول. أما إذا

---

(١) انظر: مجالس العلماء للزجاجي صـ ٢٤١، ٢٤٢، المسائل الحلبيات صـ ٢٢٨، تذكرة النحاة صـ ١٤١

(٢) انظر: المسائل الحلبيات صـ ٢٢٩، ٢٣٠، التذييل والتكميل ٣٠٢/٤، الجنى الداني صـ ٤٩٧، مغني اللبيب ٥٦٦/١

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٣٠٣/٤، الجنى الداني صـ ٤٩٧، مغني اللبيب ٥٦٦/١، الأشباه والنظائر ٧٧/٦

(٤) انظر: مغني اللبيب ٥٦٦/١، وراجع: التذييل والتكميل ٣٠٣/٤، الجنى الداني صـ ٤٩٨

كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل[١]، فقال: " ومن ثم كان مردوداً تأويل أبي علي: (ليس الطيبُ إلا المسكُ) على أنَّ فيها ضمير الشأن؛ لأن أبا عمرو نقل أنَّ ذلك لغة تميم"[٢]

وقد أشار الزبيدي، وتاج الدين السبكي في طبقاتهما إلى هذه القضية فقال السبكي: " قال أستاذنا أبو حيان: قول أنس: (ليس هما الوجه) وجه الكلام أن يقول: ليستا من الوجه، لكنه جعل (ليس) مثل (ما) فلم يعملها، وذلك في لغة تميم يقولون: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، وقد أشار لذلك سيبويه في كتابه، ونص عليه أبو عمرو بن العلاء في حكاية طويلة جرت بينه وبين عيسى بن عمر الثقفي.

وقال النحويون: قياس من لم يُعمل (ليس) وجعلها كـ (ما) أن يفصل الضمير معها، فيقول: ليس أنا قائمٌ، كما تقول: ما أنا قائمٌ، فعلى هذا جاز: ليس هما من الوجه، كأنه قال: ما هما من الوجه.

قلت: صورة الحكاية أن عيسى قال لأبي عمرو: ماشيء بلغني عنك؟ قال: ما هو؟ قال: زعمت أن العرب تقول: (ليس الطيبُ إلا المسكُ) فترفع، فقال أبو عمرو: ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب، ثم بعث معه خلفاً الأحمر، واليزيدي فجاء إلى حجازي، فجهدا به على أن يرفع فلم يفعل، وجاءا إلى رجل تميمي فجهدا به على أن ينصب، فلم

---

(١) انظر: الاقتراح للسيوطي صـ ٨٤

(٢) انظر: المرجع السابق.

يفعل، وقال: ليس هذا بلحن قومي، فجاء إلى أبي عمرو، فقال: بهذا فُقتَ الناس، والله لا خالفتك بعدها..."[1]

وأرى من خلال ما سبق أنَّ (ليس) تهمل عند التميميين إذا انتقض نفيها بـ (إلا) في قول العرب السابق، وتعمل عند الحجازيين، ففيها الإعمال والإهمال كما ذكر أبو عمرو بن العلاء، فكلاهما قياس وارد، وكما أنَّ لغة الحجاز فصيحة، فلغة تميم فصيحة أيضاً، وقد جاء القرآن الكريم في كثير من الآيات بلغتهم.

حذف خبر (لا) النافية للجنس في قوله تعالى: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[2]

(لا) في هذه الآية نافية للجنس، و(إله) اسمها مبني على الفتح في محل نصب، والخبر محذوف تقديره:(موجود، أو معبود بحق، أو لنا)، و(إلا) أداة استثناء، و(هو) ضمير منفصل في محل رفع بدل من محل (لا) واسمها؛ لأن محله الرفع، أو بدل من الضمير المستكن في الخبر.[3]

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢٨٠/٩، ٢٨١، وراجع: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي صـ ٤٣، ٤٤، وراجع: مجالس العلماء للزجاجي صـ ٣: ٥، الأشباه والنظائر ٥٢/٥، ٥٣

(٢) سورة البقرة الآية: ١٦٣

(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن الكريم ١٣١/١، البحر المحيط ٦٣٧/١، الدر المصون ١٩٧/٢، التصريح ١٥٠/٢

وخبر (لا) النافية للجنس إما أن يكون مجهولاً أو معلوماً، فإن كان مجهولاً وليس عليه دليل وجب ذكره[١] كما في قوله صلى الله عليه وسلم: (لا أحدَ أغْيَرُ مِنَ الله).[٢]

وأما إن كان معلوماً بأن دلَّ عليه دليل لفظي أو معنوي جاز حذفه بكثرة عند الحجازيين، ووجب حذفه عند التميميين والطائيين.[٣]

قال الزمخشري في معرض حديثه عن خبر لا النافية للجنس: " ويحذفه الحجازيون كثيرا، فيقولون: لا أهلَ، ولا مالَ، ولا بأسَ، ولا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار، ومنه كلمة الشهادة، ومعناها: لا إله في الوجود إلا الله، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً "[٤]

وقال المجاشعي: "ويقال: لم جاز حذف الخبر مع (لا)؟

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٥٣٥/١، توضيح المقاصد ٥٥٤/١، أوضح المسالك ٢٩/٢، شرح الألفية لابن عقيل ٢٥/٢، التصريح ١٤٨/٢، الهمع ٤٧٠/١

(٢) الحديث أخرجه مسلم في كتاب التوبة باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش ٢١١٣/٤ بروايات مختلفة، وفي صحيح البخاري في كتاب النكاح – باب الغيرة ٢٦٣/٩

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٥٣٥/١، شرح التسهيل لابن مالك ٥٦/٢، توضيح المقاصد ٥٥٤/١، أوضح المسالك ٢٩/٢، شرح الألفية لابن عقيل ٢٥/٢، التصريح ١٤٩/٢، الهمع ٤٧٠/١، وراجع: الكتاب ٢٧٥/٢، ٢٧٦، دراسات لأسلوب القرآن الكريم د/ محمد عبد الخالق عضيمة ٥٤٠/٢/١

وقد ذهب سيبويه إلى أن ذكر خبر (لا) وحذفه سواء إذا دل عليه دليل. انظر: الكتاب ٢٧٥/٢

(٤) انظر: المفصل صـ ٦٠، وراجع: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/١

والجواب: أنه حُذف لدلالة الكلام عليه، والعرب تحذف إذا كان فيما أُبقي دليل على ما أُلقي، والتقدير فى (لا بأس عليك)، أي: لا بأس موجود عليك، فـ (على) متعلق بموجود إلا أنك حذفت لما أعلمتك".(١)

فمن حذفه لدليل لفظي، وذلك في جواب السؤال كقولك: (لا رجل) جواباً لمن قال: هل في الدار من رجل؟، أي لا رجل فيها.

ومثال الحذف لدليل معنوي أن يقال للمريض: لا بأس، أي لا بأس عليك.(٢)

وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا، نحو: لا إله إلا الله، وقد ورد حذفه في القرآن الكريم دون (إلا)(٣)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ لَا ضَيْرَۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴾(٤)، أي علينا، وكقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴾(٥)، أي لهم.

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: (لا ضَرَرَ، ولا ضِرَارَ).(٦)

---

(١) انظر: شرح عيون الإعراب صـ١١٤، الهمع ٤٧٠/١

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٦/٢، شرح الكافية الشافية ٥٣٨/١

(٣) انظر: السابق ٥٦/٢، ٥٧، توضيح المقاصد ٥٥٤/١، التصريح ١٥٠/٢، الهمع ٤٦٩/١، ٤٧٠

(٤) سورة الشعراء الآية: ٥٠

(٥) سورة سبأ الآية: ٥١

(٦) الحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ في كتاب الأقضية باب القضاء في المرفق صـ ٧٤٥.

وقد أشار السبكي إلى هذه القضية في طبقاته فقال: " قال النحاة في إعراب قوله تعالى: ﴿ لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَإِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَـٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[1]: إنَّ (إله) في موضع رفع مبني على الابتداء، والخبر محذوف، أي (لنا، أو في الوجود).

واعترض صاحب المنتخب[2] تقدير الخبر، فقال: إن كان (لنا) فيكون معنى قوله تعالى: (لا إله إلا هو) معنى قوله: (وإلهكم إله واحد) فيكون تكرارا محضاً، وإن كان (في الوجود) كان نفياً لوجود الإله. ومعلوم أن نفي الماهية أقوى في التوحيد والصرف من نفي الوجود، فكان إجراء الكلام على ظاهره، والإعراض عن هذا الإضمار أولى.[3]

---

(1) سورة البقرة الآية: ١٦٣

(2) أي منتخب المحصول في الأصول للفخر الرازي ولم أستدل على هذا الموضع.

يراجع: شرح الطحاوية في العقيدة السلفية لصدر الدين الحنفي صـ ٦٤

(٣) اختلف في تقدير الخبر فقيل: موجود، أو في الوجود، أو لنا، أو كائن، ومن النحاة من يقدر الخبر: لا معبود باستحقاق في الوجود إلا الله وهذا التقدير هو الأولى ؛ لأن نفي المعبود مطلقاً ليس بصادق، فإن المعبودات واقعة كثيراً من الشجر، والحجر، والكواكب وغير ذلك، فلا يصدق الإخبار عن النفي إلا إذا قيد بالاستحقاق.

انظر: الاستغناء في الاستثناء صـ ٣٠٨، وراجع: المقتصد ٨٠٠/٢، ثمار الصناعة صـ ٣٤٧، الإيضاح في شرح المفصل ٣٧٢/١، البحر المحيط ٦٣٧/١

وأجاب أبو عبد الله المرسي في (ري الظمآن) ([1]) فقال: هذا كلام من لا يعرف لسان العرب، فإن (إله) في موضع المبتدأ على قول سيبويه، وعند غيره اسم (لا)، وعلى كلا التقديرين فلا بُدَّ من خبر للمبتدأ أو لـ (لا)، فما قاله من الاستغناء عن الإضمار فاسد....." ([2])

من خلال ما سبق يتبين أن خبر (لا) التي لنفي الجنس إذا كان مجهولاً وجب ذكره، وإذا عُلم فحذفه كثير عند الحجازيين مع (إلا)، ويلتزم حذفه التميميون والطائيون بشرط ظهور المعنى؛ وإنما حذف خبرها؛ لأن (لا) وما دخلت عليه جواب استفهام عام، والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً.[3]

([1]) ري الظمآن في تفسير القرآن لشرف الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المرسي الأندلسي (ت ٦٥٥ هـ). ولم أعثر عليه.

راجع ترجمته في طبقات المفسرين للداوودي ١٦٨/٢، الأعلام ٢٣٣/٦، وانظر هذا الموضع في: شرح الطحاوية لصدر الدين الحنفي صـ ٦٥

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٧١/٨

قال الشيخ صد الدين علي بن محمد الحنفي: " وليس المراد هنا ذكر الإعراب، بل المراد دفع الإشكال الوارد على النحاة في ذلك، وبيانه أنه من جهة المعتزلة، وهو فاسد فإن قولهم: نفي الوجود ليس تقييدا ؛ لأن العدم ليس بشيء قال تعالى: (وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئاً) سورة مريم الآية: ٩، ولا يقال: ليس قوله (غيره) كقوله: (إلا الله) ؛ لأن (غير) معرب بإعراب الاسم الواقع بعد (إلا)، فيكون التقدير للخبر فيهما واحداً. انظر: شرح الطحاوية صـ ٦٥

(٣) راجع: الهمع ٤٧٠/١

التعجب من صفات الله تعالى:

التعجب معنى يحصل عند المتعجِّب، وذلك عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقل في العادة وجود مثله [(١)]، كما حدَّه ابن عصفور بأنه: استعظام زيادة في وصف الفاعل خَفِي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قلَّ نظيره.[(٢)]

ولا يكون التعجب إلا ممن يصح في حقه الاستعظام، ومما يزيد وينقص، ولذلك اختلف العلماء في جواز التعجب من صفات الله عز وجل على قولين:

الأول: ذهب ابن يعيش[(٣)]، وابن عصفور[(٤)]، وأبو حيان[(٥)]، والصبان[(٦)] وغيرهم إلى عدم جواز ذلك، فلا يقال: ما أعلمَ اللهَ، وما أعظمه، وما أقدره؛ لأنها صفات لا تقبل الزيادة، وحكموا على ما قالته العرب (ما أعظم الله وأجله)، وقول الشاعر:

ما أَقْدَرَ اللهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمن دَارُهُ صُولُ[(٧)]

بأنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٧

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٦/٢، المقرب ٧١/١، وراجع: التذييل والتكميل ١٧٥/١٠، ١٧٦، تمهيد القواعد ٢٦٢٤/٦

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٧

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٦/٢، المقرب ٧١/١

(٥) انظر: الارتشاف ٢٠٨١/٤، التذييل والتكميل ١٧٥/١٠، ١٧٦، ٢٣٠

(٦) انظر: حاشية الصبان ١٦/٣

(٧) البيت من البسيط لحندج المري، وهو من شواهد: الإنصاف ١٢٨/١، ١٤٧، الارتشاف ٢٠٨١/٤، التذييل والتكميل ٢٣٠/١٠، الهمع ٢٨١/٣، الأشباه والنظائر ١٥١/٤

قالوا: وأما التعجب الوارد في القرآن الكريم من جهته تعالى فعلى لسان خلقه، أي يصرف ذلك إلى المخاطب، كقوله تعالى: ﴿ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾[1]، أي هولاء ممن يجب أن يتعجب منهم.[2]

الثاني: ذهب ابن السراج[3]، والصيمري[4]، والأنباري[5]، وتقي الدين السبكي[6] وغيرهم إلى جواز التعجب من صفات الله تعالى.

قالوا: والدليل على جواز التعجب من صفات الله قوله تعالى: ﴿ أَبۡصِرۡ بِهِۦ وَأَسۡمِعۡ ﴾[7] والضمير في (به) عائد على الله تعالى، أي ما أبصره، وأسمعه.[8]

---

(1) سورة البقرة من الآية: ١٧٥

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٦/٢، المقرب ٧١/١، وراجع:، تمهيد القواعد ٢٦٢٤/٦، حاشية الصبان ١٦/٣

(٣) انظر: الأصول في النحو ١٠٩/١، ١١٠، وراجع: الهمع ٢٨١/٣، الأشباه والنظائر ١٤٩/٤، حاشية الصبان ١٦/٣

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة ٢٦٥/١، وراجع: الهمع ٢٨١/٣، الأشباه والنظائر ١٥٧/٤، حاشية الصبان ١٦/٣

(٥) انظر: الإنصاف ١٢٨/١، وراجع: الهمع ٢٨١/٣، حاشية الصبان ١٦/٣

(٦) انظر: الأشباه والنظائر ١٤٨/٤، وراجع: طبقات الشافعية الكبرى ٢٩٣/٩

(7) سورة الكهف من الآية: ٢٦

(٨) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢٩٣/٩، وراجع: الهمع ٢٨٢/٣، الأشباه والنظائر ١٤٨/٤

وأولوا المعنى في ما أعظم الله: أنه في غاية العظمة، ومعنى التعجب فيه أنه لا ينكر؛ لأنه مما تحار فيه العقول، وإعظامه تعالى وتعظيمه: الثناء عليه بالعظمة، واعتقادها وكلاهما حاصل، والموجب لهما أمر عظيم.(١)

وقالوا: يحتمل أن يكون قولنا (شيء أعظم الله) بمنزلة الإخبار أنه عظيم لا على معنى شيء أعظمه، فإن الألفاظ الجارية عليه سبحانه يجب حملها على ما يليق بصفاته، ألا ترى أن (عسى، ولعلَّ) فيهما طرف من الشك، ولا يحمل في حقه سبحانه على الشك، فكذلك هنا يكون المراد بقولهم: (ما أعظم الله) الإخبار أنه عظيم لا شيء جعله عظيماً لا ستحالته، وإن كان ذلك يقدَّر في غيره لجوازه وعدم استحالته، وأما قول الشاعر السابق: (ما أَقْدَرَ اللهَ)، فإنه وإن كان لفظه لفظ تعجب، فالمراد به المبالغة في وصف الله تعالى بالقدرة.(٢)

وقد عرض المبرد القضية مجوزاً لها بما يليق بذات الله العلية فقال: "... أرأيت قولك: (ما أحسنَ زيداً) أليس في التقدير والإعمال لا في التعجب بمنزلة قولك: شيء حسَّن زيداً فكيف تقول هذا في قولك: ما أعظم اللهَ يافتى، وما أكبرَ اللهَ؟ قيل له: التقدير على ما وصفت لك، والمعنى: شيءٌ عظَّم الله يا فتى، وذلك الشيء الناسُ الذين يصفونه بالعظمة، كقولك: كبَّرت كبيراً، وعظَّمت عظيماً... وليس شيء يُخبر به عن الله – عز وجل– إلا على خِلاف ما تُخبر به عن غيره في المعنى، وجنس الفعل واحد في الإعمال، فمن ذلك ما أذكره لك ليدلَّ على سائره إن شاء الله. وهو نحو قولك: (رحم الله الناس، ورحم زيدٌ عمراً)، فالرحمة من زيدٍ رقة، وتحنن، والله – عز وجل – يَجِل

(١) انظر: الهمع ٢٨١/٣، وراجع: التبصرة والتذكرة ٢٦٥/١، الإنصاف ١٤٦/١: ١٤٨، الأشباه والنظائر ١٤٨/٤

(٢) انظر: الإنصاف ١٤٧/١، ١٤٨ بتصرف

عنها... فمخارج الأفعال واحدة في الإعمال، والمعاني تختلف، فعلى هذا يجري التقدير فيما ذكرت لك"[1]

وقد أشار تاج الدين السبكي إلى هذه القضية في طبقاته ذاكراً تجويز والده له فقال:" منع الشيخ أبو حيان أن يقال: ما أعظمَ اللهَ، وما أحلمَ اللهَ، ونحو ذلك، ونقل هذا عن ابن عصفور احتجاجاً بأنّ معناه: شيءٌ عَظَّمه، أو حلَّمه.

وجوزه الإمام الوالد محتجاً بقوله تعالى: ﴿ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ ﴾[2] والضمير في (به) **عائد على الله تعالى، أي ما أبصره، وأسمعه، فدلَّ على جواز التعجب في ذلك... وقد سأل الزجاج المبرد فقال: كيف تقول: ما أحلمَ اللهَ، وما أعظمَ اللهَ؟ فقال: كما قُلتَ، فقال الزجاج: وهل يكون شيء حلَّمَ اللهَ أو عَظَّمه؟ فقال المُبرد: إنَّ هذا الكلام يقال عندما يظهر من اتصافه تعالى بالحلم والعظمة، وعند الشيء يُصادف من تفضله، فالمتعجِّب هو الذاكر له بالحلم والعظمة عند رؤيته إياهما عياناً..."[3]**

وأرى من خلال ما سبق جواز التعجب من صفات الله تعالى، ولكن بالمعنى الذي يناسب عظمته سبحانه، ويليق بذاته العلية كما ذكر ذلك المبرد وغيره من العلماء الذين أجازوا ذلك، فالأفعال واحدة والمعاني مختلفة، والله عز وجل عظيم بنفسه لا بجعل جاعل.

والله أعلى وأعلم،،،،

---

(١) انظر: المقتضب ١٧٦/٤، ١٧٧

(٢) سورة الكهف من الآية: ٢٦

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢٩٣/٩، ٢٩٤

دخول (لو) الشرطية على الجملة الاسمية:

(لو) تختص بالدخول على الفعل؛ لأنها تفيد انتفاء الشيء لانتفاء غيره، بخلاف الأسماء فإنها تدل على الذوات، والفعل هو الذي يدل على الآثار والأحوال، والمنتفي هو الأحوال، والآثار لا الذوات، فثبت أنَّها مختصة بالأفعال.(١)

وهذا هو رأي سيبويه(٢)، وجمهور البصريين.(٣)

قال سيبويه: "(لو) بمنزلة (لولا)، ولا تُبتدأ بعدها الأسماء"(٤)

وقد عللوا ذلك بأنها تشبه حروف المجازاة في اختصاصها بالأفعال.(٥)

---

(١) انظر: مفاتيح الغيب ٦٣/٢١، ٦٤، وراجع: شرح الجمل لابن عصفور ١٨/٣، توضيح توضيح المقاصد ١٢٩٩/٣، الجنى الداني صـ ٢٧٨، شرح الألفية لابن عقيل ٤٩/٤، التصريح ٤١٣/٤، شرح الأشموني ٨٨/٤، حاشية الصبان ٣٩/٤، مافات الإنصاف من مسائل الخلاف صـ١٢٠،

(٢) انظر: الكتاب ١٣٩/٣

(٣) كالرماني، وابن النحاس، ومكي القيسي، والزمخشري، والأنباري، وابن يعيش، والعكبري.

انظر: معاني الحروف للرماني صـ ١٠١، إعراب القرآن للنحاس ٤٤٢/٢، مشكل إعراب القرآن ٤٣٥/١، الكشاف ٤٦٧/٢، البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٩٦/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٩، إملاء ما من به الرحمن ٩٧/٢

(٤) انظر: الكتاب ١٣٩/٣

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٤٢/٢، وراجع: الجنى الداني صـ ٢٧٨، مافات الإنصاف من مسائل الخلاف صـ١٢٠

هذا وقد ذهب كثير من النحاة كابن مالك[١]، والمرادي[٢]، وابن هشام[٣]، وتاج الدين السبكي[٤]، والأزهري[٥]، والسيوطي[٦]، والأشموني[٧]، والخضري[٨] وغيرهم إلى أنه يجوز أن يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يُفسره ما بعده، أو اسم منصوب يفسره ما بعده أيضاً، أو خبر لـ (كان) محذوفة، أو اسمٌ هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر.[٩]

فالأول كقول عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – لأبي عبيدة: (لو غيرُك قَالها يا أبا عُبيدة).[١٠]

وقولهم في المثل: (لو ذاتُ سِوارٍ لطمتني)[١١] فـ (ذات سوارٍ) فاعل بفعل محذوف، والتقدير: (لو لطمتني ذاتُ سوارٍ).

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١٦٣٦/٣، شرح التسهيل ٩٨/٤، وراجع: الارتشاف ١٨٩٩/٤، طبقات الشافعية الكبرى ٢٨/٣، ٢٩

(٢) انظر: الجنى الداني صـ ٢٧٩، توضيح المقاصد ١٣٠٠/٣

(٣) انظر: مغني اللبيب ٥٠٧/١، أوضح المسالك ٢٢٩/٤

(٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢٨/٣، ٢٩

(٥) انظر: التصريح ٤١٣/٤

(٦) انظر: الهمع ٤٧٢/٢

(٧) انظر: شرح الأشموني ٨٩/٤

(٨) انظر: حشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٢٨/٢، ١٢٩

(٩) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٩٨/٤، ٩٩، مغني اللبيب ٥٠٧/١: ٥٠٩، التصريح ٤١٣/٤: ٤١٦

(١٠) صحيح البخاري كتاب الطب – باب ما يذكر في الطاعون رقمه: ٥٣٩٧

(١١) انظر: مجمع الأمثال ١٧٤/٢

والثاني نحو: (لو زيداً رأيتُه أكرمتُه).

والثالث كقوله صلى الله عليه وسلم: (التمس ولو خاتماً من حديد)[1]، أي ولو كان الملتمس خاتماً.

والرابع كقول عدي بن زيد العبادي:

لَـوْ بِغَيْـرِ المَـاءِ حَلْقِـي شَـرِقٌ كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالماءِ اعتِصَارِي[2]

فقد ولي (لو) اسم هو في الظاهر مبتدأ وهو (حلقي)، و(شرق) خبره.

فهذه الشواهد تدلل على جواز دخول (لو) الشرطية على الاسم ودخولها عليه ليس ضرورة ولا شاذا كما قال ابن عصفور[3] وغيره وهو ما أشار إليه

(١) الحديث في صحيح البخاري كتاب النكاح باب التزويج على القرآن وبغير صداق ١٣٨/٦، سنن النسائي كتاب النكاح باب هبة المرأة نفسها لرجل بغير صداق رقمه: ٣٣٥٩

(٢) البيت من الرمل وهو في ديوانه صـ ٩٣، وهو من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك ٩٨/٤، الارتشاف ١٩٠٠/٤، مغني اللبيب ٥٠٩/١، التصريح ٤١٥/٤، الهمع ٤٧٢/٢، شرح الأشموني ٨٩/٤

وقد أول البيت بتأويلات كثيرة منها ما قاله الفارسي: أن (حلقي) فاعل بفعل محذوف، و(شرقٌ) خبر مبتدأ محذوف، والأصل: (لو شَرِق حلقي شَرِقٌ)، فحذف الفعل أولاً، ثم المبتدأ آخراً، وخرَّجه غيره على إضمار (كان) الشأنية واسمها، وجملة ما بعد (لو) اسمية خبر (كان). انظر: التصريح ٤١٦/٤، ٤١٧

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨/٣، وراجع: الجنى الداني صـ٢٧٨، ٢٧٩، توضيح المقاصد ١٢٩٩/٣، شرح الأشموني ٨٨/٤

المرادي، والأشموني بقولهما:" والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة، والنادر، بل يكون في فصيح الكلام " (١)

وقد أشار تاج الدين السبكي إلى هذه القضية في طبقاته ذاكراً تجويز ابن مالك وغيره دخول (لو) على الاسم فقال: " قال شيخنا أبو حيان ركَّب أبو العباس بن سُريج ما دخلت عليه (لو) تركيباً غير عربي فقال:

ولو كُلَّما كلبٌ عوى مِلْتُ نَحْوَه أجاوبُه إنَّ الكلابَ كثيرُ

ولكنْ مُبالاتي بمَنْ صاحَ أو عوى قليلٌ فإني بالكلابِ بَصيرُ

ولم يُبيِّن وجه خروج أبي العباس عن اللسان في هذا، فإن أراد تسليطه حرف (لو) على الجملة الاسمية، فهو مذهب كثير من النحاة منهم الشيخ جمال الدين بن مالك جوزوا أن يليها اسم، ويكون معمول فعل مضمر مفسَّر بظاهر بعد الاسم.

قال في التسهيل: وإن وليها اسم فهو معمول فعل مضمر مفسَّر بظاهر بعد الاسم، وربما وليها اسمان مرفوعان.

ومثال ما إذا وليها اسم مارُوي في المثل:(لو ذاتُ سِوارٍ لطمتني)، وقول عمر رضي الله عنه: (لو غيرُك قالها يا أبا عُبيدة)..... فالأسماء التي وليت (لو) في هذا كله معمول لفعل مضمر يُفسِره مابعده كأنه قال: (ولو لطمتني ذاتُ سوار)، وكذا نقول في قول ابن سُرَيج: (ولو كان كلما كلبٌ عوى)، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ إِذٗا

(١) انظر: توضيح المقاصد ١٣٠٠/٣، الجنى الداني صـ٢٧٨,٢٧٩، شرح الأشموني ٨٩/٤

لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ﴾[1]، ولا يلزم من رد أبي حيان لهذا المذهب ودعواه أنه غير مذهب البصريين أن يكون مردوداً في نفسه"[2]

وأرى أن ما ذهب إليه ابن مالك ومن تبعه كتاج الدين السبكي في رده على أبي حيان السابق، وذلك في جواز دخول (لو) الشرطية على الأسماء على أنها معمول لمحذوف يُفسره ما بعده هو الراجح وليس ذلك ضرورة، ولا نادراً بدليل ورود ذلك في القرآن الكريم كما في الآية التي أوردها تاج الدين السبكي حيث حذف الفعل فانفصل الضمير فقد قيل إن الأصل: لو كنتم أنتم تملكون، وكما ورد دخولها على الأسماء في كلام العرب شعراً ونثراً.

والله أعلى وأعلم،،،

(1) سورة الإسراء من الآية: ١٠٠

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٣/٢٨، ٢٩

الحمل على المعنى:

إن حمل الشيء على الشيء قد يكون على اللفظ أو الموضع أو المعنى.

والحمل على المعنى هو: أن يكون الكلام في معنى كلام آخر، فيحمل على ذلك المعنى، أو يكون للكلمة معنى يخالف لفظها، فيحمل الكلام على المعنى دون اللفظ.(١)

وقد تحدث عنه ابن جني وغيره حيث قال:" فصل في الحمل على المعنى. اعلم أنَّ هذا النوع غور من العربية، ومذهب نازح فسيح، وقد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً، وغير ذلك.."(٢)

ومنه في القرآن الكريم في تذكير المؤنث قوله تعالى:﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾(٣)، فقد أتى (قريب) بالتذكير حملاً على المعنى.

قال أبو حيان: " و(الرحمة) مؤنثة وقياسها أن يخبر عنها إخبار المؤنث، فيقال: قريبة، فقيل: ذُكِّرَ على المعنى؛ لأن الرحمة بمعنى الرحم والترحم. وقيل: ذُكِّرَ؛ لأن الرحمة بمعنى الغفران والعفو، واختاره الزجاج، وقيل:

(١) انظر: الحمل على المعنى في العربية د/ على عبد الله صـ ٣٠

(٢) انظر: الخصائص ٤١١/٢، وراجع: المحتسب ١٤٥/١، الخصائص ٣٦٠/٢، وراجع: الصاحبي لابن فارس صـ ٢٥٣، فقه اللغة وسر العربية للثعالبي صـ ٢١٦

(٣) سورة الأعراف من الآية: ٥٦

بمعنى المطر. قاله الأخفش، أو بمعنى الثواب، فالرحمة في هذه الأقوال بدل عن مذكر..."[١]

ومنه قول الشاعر:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[٢]

فقد ذكَّرَ (أبقل) وهو صفة للأرض المؤنثة حملاً على معنى المكان، فأعاد الضمير على المعنى، فكأنه أراد: فلا مكان أبقل إبقالها. [٣]

ومن تأنيث المذكر في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴾[٤]، فقد وصف اللون بالمؤنث بقوله (تسر) حملاً على المعنى.

قال أبو حيان: ".. ذكروا في إعرابه – لونها – وجوهاً:

أحدها: أنه فاعل مرفوع بفاقع، وفاقع صفة للبقرة، الثاني: أنه مبتدأ، وخبره: فاقع، والثالث: أنه مبتدأ، وتسر الناظرين خبر، وأنث على أحد معنيين أحدهما: لكونه أضيف إلى مؤنث، كما قالوا: ذهبت بعض أصابعه.

---

(١) انظر: البحر المحيط ٣١٤/٤ بتصرف يسير، وراجع: معاني القرآن للأخفش ٣٢٧/١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٤٤/٢، ٣٤٥

(٢) البيت من المتقارب لعامر بن جوين الطائي وهو من شواهد: الكتاب ٤٦/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٥، شرح الألفية لابن عقيل ٩٢/٢، الخزانة ٤٥/١، ٤٩، ٥٠، ٤٣٧/٧، ٩٨/٩، ٣٤٨/١١

(٣) انظر: الخزانة ٤٦/١ بتصرف

(٤) سورة البقرة من الآية: ٦٩

والثاني: أنه يراد به المؤنث، إذ هو الصفرة، فكأنه قال: صفرتها تسر الناظرين، فحمل على المعنى، كقولهم: جاءته كتابي فاحتقرها على معنى الصحيفة ".[1]

وقد أشار الأنباري في (نزهة الألباء) إلى هذه القضية فقال: ".. وروى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: سمعت أعرابياً يقول: فلانٌ لغوب جاءته كتابي فاحتقرها. قال فقلت له أتقول: (جاءته كتابي) فقال: أليس بصحيفة؟ فحمله على المعنى. وقد جاء ذلك كثيراً في كلامهم، واللغوب: الأحمق..... "[2]

فقد أنث الفعل حملاً على المعنى في أنَّ المراد بالكتاب الصحيفة.

(١) انظر: البحر المحيط ٤١٧/١، وراجع: الدر المصون ٤٢٤/١

(٢) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ٣٥، وراجع: سر صناعة الإعراب ١٢/١، الخصائص ١/ ٢٤٩، الإنصاف ٧٦٣/٢

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وبعد،،،،

فقد اكتمل هذا البحث _ بعون الله وتوفيقه _ عن (النحو في كتب التَّـرَاجِم الطبقات أنموذجاً)، وقد كشف عن عدد من النتائج منها:

١- اشتملت كتب التراجم النحوية وغير النحوية ومنها كتب (الطبقات) على مادة نحوية ولغوية للمترجم لهم، فلم يقتصر المترجمون على مولد ووفاة من يترجمون لهم، بل سردوا بعض آرائهم، ومواقفهم، ومناظراتهم.

٢- اعتمد أصحاب كتب الطبقات على ما أوردوه من آراء ومواقف نحوية ولغوية على القرآن الكريم، وكلام العرب شعراً ونثراً.

٣- ظهر النقد النحوي في كتب الطبقات لبعض الآراء النحوية المنقولة عن طريق أصحاب كتب الطبقات، أو نقلهم هم للنقد، أو رد لبعض الرويات الشعرية.

٤- نقل أصحاب كتب الطبقات بعض العلل على ما أوردوه من آراء ومواقف.

٥- ظهرت في كتب الطبقات توجيهات نحوية لبعض القراءات القرآنية.

٦- جواز تثنية ما اتفقا في اللفظ، وإن اختلفا في المعنى، وذلك عند أمن اللبس بوجود قرينة تدل على المعنى المراد.

٧- ذهب الفراء إلى أنَّ (كِلاَ) من قبيل الأسماء والأفعال، وذلك فيما نقله عنه الزُّبيدي؛ لاشتراكها بين الأسماء والأفعال.

٨- اختلاف الحكم الفقهي تبعاً لاختلاف الدلالة النحوية، كما ظهر ذلك في (إنْ، وأنْ)، فـ (إنْ) الشرطية بكسر الهمزة يقع الحكم معها إذا تحقق الشرط فالحكم معلق معها، أما (أن) بفتح الهمزة المصدرية التعليلية فإنَّ الحكم معها يقع مباشرة.

٩- أنَّ دلالة (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿ فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ ﴾[1] تدل على الجنس؛ لأن الرسل عليهم السلام كانوا أولي عزم.

١٠- صحة مجيء (أو) للإضراب كـ (بل) على شرطي سيبويه وهما: تقدم نفي أونهي، وإعادة العامل مع صحة المعنى. وهو ما ذهب إليه تاج الدين السبكي.

١١- تفترق (إذا) الظرفية المتضمة معنى الشرط عن (إن) الشرطية في أنَّ (إذا) تستعمل مع ما تيقن وقوعه بخلاف (إن) فإنها تدخل على المشكوك فيه، أو مافيه استحالة، ولا تدخل على المتيقن أو الراجح.

١٢- أنَّ النصب بـ (لم) لغة من لغات العرب، ولكنها تحفظ، ولا يقاس عليها.

١٣- اعترض عضد الدولة على الفارسي قوله بأن المستثنى منصوب بتقدير الفعل (أستثني)، فاختار قولاً آخر وهو أنه منصوب بالفعل المتقدم أو مافي معناه بواسطة (إلا)، فالفارسي إذا يقول بالرأيين.

١٤- جواز القلب الإعرابي بنصب الفاعل، ورفع المفعول وذلك عند أمن اللبس.

---

(١) سورة الأحقاف من الآية: ٣٥

١٥- تستعمل (بينا) للزمان عندما لحقتها الألف، وتضاف إلى الجمل الاسمية وهو الكثير، والفعلية وهو قليل، ولا تضاف إلى المفرد إلا إذا كان مصدراً ويكون مجروراً مع جواز الرفع، فإن لم يكن مصدراً كان مرفوعاً.

١٦- أنَّ ذكر الخبر وهو قوله: (اثنتين) في قوله تعالى: ﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾ [1] قد أفاد معنى جديداً ليس في الاسم، وهو العدد المجرد من الصفة.

١٧- اختار تقي الدين السبكي رأي الكوفيين في أنَّ شبه الجملة هي الخبر، ولا حاجة إلى متعلق، وذلك إذا تم به المعنى.

١٨- جواز دخول (لو) الشرطية على الأسماء على أنها معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده.

وبعد،،،،،،

فهذه بعض النتائج التي بانت لي من خلال هذه البحث. وأدعو الله عز وجل أن يجعل هذا البحث خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

عبد الملك أحمد السيد شتيوي

---

(١) سورة النساء من الآية: ١٧٦

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي تحقيق د/ طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد لمحمد بن أحمد بن محمد ابن غازي المكناسي دراسة وتحقيق د/ حسين بركات دار الرشد الرياض الطبعة/ الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى (منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات) تأليف العلامة الشيخ/ أحمد بن محمد البنا حققه وقدم له الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، صنعه/ أبى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق وشرح ودراسة الدكتور/ رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور/ رمضان عبد التواب الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

الأزهية في علم الحروف تأليف/ علي بن محمد النحوي الهروي تحقيق/ عبد المعين الملوحي ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

الاستغناء في الاستثناء لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافى تحقيق/ محمد عبد القادر عطا دار الكتب العليمة بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

أسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري عُني بتحقيقه/ محمد بهجة البيطار دار الأفاق العربية.

الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة ط/ ١ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م، وتحقيق/ غازي مختار طليمات وغيره مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالوية تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ط/ الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

إعراب القراءات الشواذ للعكبري تحقيق/ محمد السيد أحمد عزوز عالم الكتب بيروت ط/١ ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

إعراب القرآن للنحاس تحقيق/ زهير غازي زاهد عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ط/٢ ١٤٠٥هـ _ ١٩٨٥م

إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحيي الدين الدرويش دار ابن كثير دمشق ط/ السابعة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين تأليف/ خير الدين الزركلي دار العلم للملايين – بيروت الطبعة الخامسة ١٩٨٠م.

الاقتراح فى علم أصول النحو تأليف/ الحافظ عبد الرحمن جلال الدين السيوطى تحقيق وتعليق الدكتور/ حمدى عبد الفتاح مصطفى خليل الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

الإقليد (شرح المفصل) تأليف/ تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَنْدِي تحقيق الدكتور/ محمود أحمد علي أبو كته الدراويش مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي تحقيق ودراسة د/ محمود محمد الطناحي الناشر مكتبه الخانجي بالقاهرة مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري دار الكتب العلمية – بيروت.

إنباه الرواة على أنباه النحاة تأليف/ جمال الدين القفطي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥م.

الأنساب للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني حقق نصوصه وعلق عليه الشيخ/ عبد الرحمن بن يحيي اليماني مكتبة ابن تيمة بالقاهرة ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تأليف/ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف/ محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا بيروت ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب عُدَّةُ السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف/ محمد محيي الدين عبد الحميد دار الفكر الطبعة الخامسة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل للشيخ/ عبد الرحيم الحنبلي تحقيق/ عمر بن محمد السبيل دار ابن الجوزي ط/ أولى ١٤٣١هـ.

الإيضاح في شرح المفصل للشيخ/ أبي عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي تحقيق وتقديم الدكتور/ موسى بناي العليلي الجمهورية العراقيبة (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية) إحياء التراث الإسلامي.

الإيضاح لأبي علي الفارسي تحقيق د/ كاظم بحر المرجان عالم الكتب ط/ الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن لبيان الحق تحقيق د/ سعاد بابقي مطبوعات معهد البحوث العلمية – جامعة أم القرى ط/ أولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه الدكتور/ زكريا عبد المجيد النوني، والدكتور/ أحمد

النجولي الجمل، قرظه الدكتور/عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان الطبعة الأولى ١٤١٣هـ –١٩٩٣م.

البداية والنهاية في التاريخ للإمام الحافظ المفسر المؤرخ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ مطبعة السعادة بالقاهرة.

البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع تحقيق ودراسة الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ– ١٩٨٦م.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م.

البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة تصنيف/ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي حققه/ محمد المصري منشورات مركز المخطوطات والتراث الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.

البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري تحقيق/ طه عبد الحميد طه، مراجعة/ مصطفى السقا ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ _ ١٩٨٠م.

تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه/ إبراهيم شمس الدين دار الكتب العلمية – بيروت لبنان ط/الثانية ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مطبوعات جامعة أم القرى، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق/علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، بدون تاريخ.

التبيان في تصريف الأسماء د/ أحمد كحيل ط/ الخامسة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م مطبعة السعادة.

التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين تأليف/ أبي البقاء العكبري تحقيق ودراسة د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.

تذكرة النحاة لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن نشر بدعم من جامعة اليرموك، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

التذييل والتكميل لأبي حيان تحقيق د/ حسن هنداوي ط/١ كنوز إشبيليا ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.

التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري دراسة وتحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

التعريف بفن التصريف في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل د/ عبد العظيم الشناوي.

تفسير البيضاوي إعداد وتقديم/ محمد عبد الرحمن المرعشلي دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

تفسير الفخر الرازي دار الفكر ط/أولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

تفسير القرآن الكريم لابن أبي الربيع تحقيق/ صالحة بنت راشد بن غنيم آل غنيم رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ١٤١١هـ.

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تحقيق د/ علي محمد فاخر وغيره دار السلام ط/ ١ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

توجيه اللمع للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني دراسة وتحقيق أ.د/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان دار الفكر العربي، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

ثمار الصناعة في علم العربية لأبي عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، دراسة وتحقيق د/ محمد بن خالد الفاضل ط/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة نشر الرسائل العلمية ١٤١١هـ -١٩٩١م

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي راجعه وضبطه وعلق عليه الدكتور/ محمد إبراهيم الحفناوي، وخرج أحاديثه الدكتور/ محمود عثمان، دار الحديث القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه محمود صافي دار الرشد بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

الجرمي حياته وآراؤه النحوية للدكتور/ محمد أحمد على سحلول مطبعة الأمانة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

الجمل في النحو صنفه أبو القاسم بن عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي حققه وقدم له الدكتور/ علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

الجنى الداني في حروف المعاني صنعه/الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحيي الدين محمد القرشي الحنفي تحقيق د/ عبد الفتاح الحلو دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع ط/ الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد أحمد حنفي المشهد الحسيني.

حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني تحقيق/ طه عبد الرؤف سعد المكتبة التوفيقية.

حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى تأليف/ يس بن زين الدين الحمصي الشافعي شركة ومطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ- ١٩٧١م.

الحجج النحوية حتي نهاية القرن الثالث الهجري للدكتور/ محمد فاضل صالح السامرائي الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م دار عمار للنشر والتوزيع عمان الأردن.

حجة القراءات لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة تحقيق/ سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة ط/٥ ١٤١٨ه- ١٩٩٧م.

الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي تحقيق د/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني دار المأمون للتراث الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة لجلال الدين السيوطي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم عيسى البابي الحلبي الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م

الحمل على المعنى في العربية د/علي عبد الله العنبكي العراق – بغداد ط/ الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف/عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق وشرح/ عبد السلام مجمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة مطبعة المدني، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ -١٩٩٦ م.

الخصائص صنعه/ أبي الفتح عثمان بن جني بتحقيق/ محمد علي النجار المكتبة العلمية.

الدارس في تاريخ المدارس عبد القادر النعيمي مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨م.

دراسات لأسلوب القرآن الكريم د/ محمد عبد الخالق عضيمة دار الحديث بالقاهرة

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني دار إحياء التراث العربي – بيروت.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق د/ أحمد محمد الخراط دار القلم دمشق.

ديوان الأخطل شرحه وصنف قوافيه وقدم له/ مهدي محمد ناصر الدين دار الكتب العلمية – بيروت ط/ الثانية ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م

ديوان الفرذدق شرحه وقدم له الأستاذ علي فاعور دار الكتب العلمية ط/ الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م

ديوان الهذليين الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م.

رسالة في (لو) الشرطية لمحمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفارسي تحقيق/ صالح بن فهد الحنتوش مجلة الدراسات اللغوية المجلد/٢ – العدد/ ٤ ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م

رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي تحقيق/ أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي المكتب الإسلامي دار ابن حزم الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق الدكتور/شوقي ضيف، الطبعة الثالثة دار المعارف.

سر صناعة الإعراب لابن جني، دراسة وتحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم دمشق الطبعة الثانية ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.

سنن النسائي تحقيق/ السيد محمد السيد – سيد عمران – علي محمد علي – ط/ دار الحديث – الأولى – ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

سير أعلام النبلاء للإمام أبي عبد الله شمس الدين الذهبي رتبه واعتنى به/ حسان بن عبد المنان بيت الأفكار الدولية لبنان ٢٠٠٤م.

شذا العرف في فن الصرف للشيخ الحملاوي تحقيق د/ أحمد أحمد شتيوي دار الغد الجديد للطباعة والنشر المنصورة – ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي حققه، وعلق عليه عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط دار ابن كثير دمشق ـ بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب واضح المسالك، لتحقيق منهج السالك تأليف/ محمد محي الدين عبد الحميد دار الكتاب العربي – بيروت لبنان ط/١ ١٩٥٥م _١٣٧٥هـ، وتحقيق د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد الناشر المكتبة الأزهرية للتراث.

شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم حققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه الدكتور/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد دار الجبل – بيروت ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

شرح ألفية ابن معط للموصلي تحقيق ودرسة د/ علي الشـــوملي الناشـــر مكتبة الخريجي ط/ ١٤٠٥ – ١٩٨٥م

شرح التسهيل لابن مالك تحقيق الدكتور/عبد الرحمن السيد، والـــدكتور/ محمد بدوي المختون هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة الأولى ١٤١٠هـــ – ١٩٩٠م.

شرح التسهيل للمرادي تحقيق ودراسة/ محمد عبد النبـــي محمـــد مكتبـــة جزيرة الورد، ومكتبة الإيمان بالمنصورة ط/١ ١٤٢٧هـــ – ٢٠٠٦م.

شرح جمل الزجاجي لابن عصفور قدم له ووضع هوامشـــه وفهارســـه/ فواز الشعار إشراف د/ إميل بديع يعقوب دار الكتـــب العلميـــة – بيـــروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـــ – ١٩٩٨م، وتحقيق د/ صاحب أبو جناح.

شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن على محمد بـــن علـــى بـــن خـــروف الإشبيلي تحقيق ودراسة الدكتورة/ ســـلوى محمـــد عمرعـــرب ١٤١٩هـــــ، مطبوعات جامعة أم القرى.

شرح الرضي على الكافية تصحيح وتعليق/ يوسف حسن عمـــر، جامعـــة قاريونس منشورات مؤسسة الصادق تهران خيابـــان خســـرو ١٣٩٨هـــــ – ١٩٧٨م.

شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي مـــع شـــرح شـــواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي حققها وضـــبط غريبهـــا وشـــرح مبهمهـــا الأساتذة/ محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٣٩٥هـــ – ١٩٧٥م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف/محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا – بيروت ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

شرح شذور الذهب لمحمد بن عبد المنعم الجوجري تحقيق د/ نواف الحارثي الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ طبع عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

– شرح الطحاوية في العقيدة السلفية صدر الدين الحنفي تحقيق/ أحمد محمد شاكر من مطبوعات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاق والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية عام ١٤١٨هـ

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين محمد بن مالك تحقيق/ عدنان عبد الرحمن الدوري.

شرح عيون الإعراب لابن فضال المجاشعى حققه وعلق عليه الدكتور/ عبد الفتاح سليم دار المعارف الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨ م.

شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى تأليف/ محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

شرح كافية ابن الحاجب للشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور/علي الشوملي دار الكندي للنشر والتوزيع دار الأمل الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م

شرح الكافية الشافية لابن مالك حققه وقدم له الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي مطبوعات جامعة أم القرى.

شرح كتاب سيبويه للسيرافي تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط/ الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م

شرح اللمع لابن برهان العكبري حققه الدكتور/ فائز فارس الكويت الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبي القاهرة.

شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير تأليف/ صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين مكتبة العبيكان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين تحقيق د/ تركي العتيبي مكتبة الرشد بالرياض ط/ أولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م

شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ د/ خالد عبد الكريم المطبعة العصرية – الكويت.

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق/ طه محسن مكتبة ابن تيمة ط/٣ ١٤١٣هـ.

الصاحبي في فقه اللغة العربية لابن فارس حققه/ عمر فاروق الطباع مكتبة المعارف – بيروت ط/ الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

صحيح مسلم تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي طبعة دار إحياء التراث العربى بيروت.

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع شمس الدين السخاوي دار الجيل – بيروت.

طبقات الشافعية الكبرى تاج الدين بن عبد الكافي السبكي تحقيق د/محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو ط/ الأولى عيسى البابي الحلبي ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.

طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ الثانية دار المعارف – مصر.

طبقات النحاة واللغويين تقي الدين بن قاضي شهبة تحقيق د/ محسن غياض الدار العربية للموسوعات بيروت – لبنان ط/ الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م، ومطبعة النعمان في النجف ١٩٧٣، ١٩٧٤ م.

ابن الطراوة النحوي د/ عياد الثبيتي مطبوعات نادي الطائف الأدبي ط/ أولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

ظاهرة القلب في الإعراب مفهومها أنماطها أثرها في معنى التركيب د/ على أحمد الكبيسي مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية العدد/٧ ١٩٩٥م

العباب في شرح لباب الإعراب لنقرة كار محمد نصير الدين رسالة دكتوراه بباكستان جامعة بيشاور ٢٠٠٠م.

عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك بهامش أوضح المسالك تأليف/ محمد محيي الدين عبد الحميد دار الفكر الطبعة الخامسة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

الفاخر في شرح جمل عبد القاهر تأليف/ محمد بن أبي الفتح البعلي تحقيق الدكتور/ ممدوح محمد خسارة مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب دار المعرفة بيروت – لبنان.

فقه اللغة وأسرار العربية لأبي منصور الثعالبي د/ ياسين الأيوبي المكتبة العصرية – بيروت ط/ الثانية ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

فوات الوفيات والذيل عليها تأليف/ محمد بن شاكر الكتبي تحقيق الدكتور/ إحسان عباس دار صادر – بيروت – لبنان.

الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف تأليف/ الإمام أبي العباس المبرد حققه وعلق عليه وصنع فهارسه/ الدالي مؤسسة الرسالة ط/٣ ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق وشرح الشيخ/ عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى.

كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي تحقيق وشرح الدكتور/ محمود محمد الطناحي الناشر مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري تحقيق/ عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض مكتبة العبيكان ط/ أولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

كشاف القناع عن متن الإقناع للشيخ، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي عالم الكتب – بيروت ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي تحقيق د/ محمد أحمد الدالي مطبعة الصباح – دمشق ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري تحقيق الدكتور/ عبد الإله نبهان، غازي مختار طليمات دار الفكر المعاصر بيروت – لبنان دار الفكر دمشق – سورية ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

لسان العرب لابن منظور دار صادر – بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

اللغة والناس يوسف الصيداوي دار الفكر بيروت – لبنان ط/ أولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

اللمع في العربية لابن جني تحقيق د/ سميح أبو مُغْلي دار مجدلاوي للنشر – عمان _ الأردن ١٩٨٨م.

ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف تأليف الدكتور/ فتحي بيومي حمودة.

ما يحتمل الشعر من الضرورة لأبي الحسن بن عبد الله السيرافي تحقيق وتعليق د/ عوض بن حمد القوزي دار المعارف ط/ الثالثة ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م

مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور/ محمد فؤاد سزكين الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

مجالس ثعلب شرح وتحقيق/ عبد السلام محمد هارون دار المعارف الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي تحقيق/ عبد السلام محمد هارون الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الثالثة ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

مجمع الأمثال للميداني تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم عيسي البابي الحلبي وشركاه.

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان ابن جني بتحقيق د/ علي النجدي ناصف، د/عبد الحليم النجار، د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي مطبوعات المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف المصرية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط/ أولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه مكتبة المتنبي – القاهرة.

المدارس النحوية د/ خديجة الحديثي دار الأمل – إربد – الأردن الطبعة/ الثالثة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

المسائل الحلبيات صنعه أبي علي الفارسي تقديم وتحقيق الدكتور/ حسن هنداوي دار القلم دمشق دار المنارة بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي تحقيق د/ حسن هنداوي كنوز إشبليا للنشر والتوزيع ط/ أولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م.

المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل تحقيق وتعليق د/ محمد كامل بركات مطبوعات جامعة أم القرى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

المستقصى في علم التصريف د/ عبد اللطيف الخطيب دار العروبة – الكويت الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م

مسند الإمام أحمد بن حنبل طبعة مؤسسة قرطبة بمصر.

مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي تحقيق/ ياسين السواس دار المأمون للتراث.

معالم التنزيل لأبي محمد الحسين البغوي تحقيق/ محمد عبد الله النمر وغيره دار طيبة الرياض ١٤١٢هـ

معاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، حققه وطرح شواهده، وعلق عليه، وقدم له، وترجم للرماني، وأرخ لعصره الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي مكتبة الطالب الجامعي مكة المكرمة – العزيزية الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦م.

معاني القرآن للأخفش تحقيق د/ هدى محمود قراعه مكتبة الخانجي بالقاهرة ط/١ ١٤١١هـ _ ١٩٩٠م

معاني القرآن للفراء بتحقيق/ أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار دار السرور.

معاني القرآن وإعرابه للزجاج شرح وتحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبي خرج أحاديثه الأستاذ/ علي جمال الدين محمد دار الحديث بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.

معجم الأخطاء الشائعة تأليف/ محمد العدناني مكتبة – لبنان بيروت الطبعة/ الثانية ١٩٨٣م.

معجم الأدباء لياقوت الحموي تحقيق د/ إحسان عباس دار الغرب الإسلامي– بيروت _ لبنان ط/١ ١٩٩٣م.

معجم القراءات القرآنية تأليف/ د أحمد مختار عمر، ود عبد العال سالم مكرم الطبعة/ الثانية ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م مطبوعات جامعة الكويت.

المعجم المختص بالمحدثين للإمام/ شمس الدين الذهبي تحقيق د/ محمد الحبيب الهيلة مكتبة الصديق – الطائف – السعودية الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م

المعجم الوسيط (أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة) الطبعة الثالثة.

المُعَرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي تحقيق/ أحمد محمد شاكر مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

المغني لابن قدامة الحنبلي تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، وعبد الفتاح محمد الحلو دار عالم الكتب – الرياض ط/ الثالثة ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق وشرح الدكتور/ عبد اللطيف محمد الخطيب الطبعة الأولى الكويت ١٤٢١هـ _ ٢٠٠٠م، وتحقيق/ حسن حمد، أشرف عليه وراجعه د/ إميل بديع يعقوب منشورات/ محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت– لبنان الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٨م.

مفاتيح الغيب للفخر الرازي دار الفكر للطباعة والنشر ط/ أولى ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

مفتاح العلوم للسكاكي ضبطه وكتب هوامشه/ نعيم زرزور دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري قدم له ووضع هوامشه، وفهارسه د/ إميل بديع يعقوب منشورات/ محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت– لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩م.

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي تحقيق/ د عبد الرحمن العثيمين وغيره معهد البحوث العلمية وإحياء التراث جامعة أم القرى ط/ ١ ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.

المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية ١٩٨٢م سلسلة كتب التراث.

المقتضب صنعه أبو العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق الدكتور/ محمد عبد الخالق عضمية مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف المصرية ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.

المقرب لابن عصفور تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري ط/١ ١٣٩٢ه_ ١٩٧٢م.

الممتع في التصريف لابن عصفور تحقيق/ فخر الدين قباوة مكتبة لبنان ط/ أولى ١٩٩٦م.

المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية للطف الله بن محمد بن الغياث تحقيق د/ عبد الرحمن شاهين بدون تاريخ.

الموطأ للإمام مالك ابن أنس صححه وعلق عليه/ محمد فؤاد عبد الباقي ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م دار إحياء التراث العربي – بيروت لبنان.

نتائج التحصيل للمرابط الدلائي تحقيق د/ مصطفى الصادق العربي.

النحو الوافي تأليف/ عباس حسن دار المعارف.

نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري قام بتحقيقه الدكتور/ إبراهيم السامرائ مكتبة المنار الأردن – الزرقاء الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز تحقيق د/ عبد الجليل محمد عبد الجليل العبادي الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي بدون ط، وت.

هدية العارفين في أسماء المؤلفين وأثار المصنفين لمؤلفه/ إسماعيل باشا البغدادي طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية في استانبول دار العلوم الحديثة بيروت ــ لبنان ١٩٨١ م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تأليف/ الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي تحقيق/ أحمد شمس الدين منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

الوافي بالوفيات لصلاح الدين بن خليل بن أيبك الصفدي تحقيق/ أحمد الأناؤوط، وتزكي مصطفى دار إحياء التراث العربي – بيروت لبنان ط/ أولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلكان حققه الدكتور/ إحسان عباس دار صادر – بيروت ــ لبنان.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.	
الفصل الأول: (كتب الطبقات المدروسة، والنحو فيها). ويشتمل على مبحثين:	
المبحث الأول: (التعريف بكتب الطبقات المدروسة) وهي: أولاً: طبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي (ت٣٧٩هـ).	
ثانياً: نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري (ت ٥٧٧هـ).	
ثالثاً: طبقات الشافعية الكبرى تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)	
رابعاً: الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لـ محي الدين الحنفي (ت٧٧٥هـ).	
خامساً: طبقات النحاة واللغويين لـ تقي الدين بن شهبة الشافعي (ت٨٥١هـ).	
المبحث الثاني: (ملامح النحو في كتب الطبقات): الاستشهاد بالقرآن الكريم، وكلام العرب شعراً ونثراً.	
النقد النحوي.	
العلة النحوية.	
توجيه القراءات القرآنية.	
الفصل الثاني: (الآراء النحوية في كتب الطبقات) ويشتمل على ثلاثة مباحث:	

المبحث الأول: الآراء في المفردات والأدوات. المبحث الثاني: الآراء في العوامل والأعاريب. المبحث الثالث: الآراء في التراكيب.	
المبحث الأول: الآراء في المفردات، والأدوات.	
أولاً: الآراء في المفردات:	
معنى التثنية وكيف تأتي؟	
(كِلاَ) بين الاسمية والفعلية.	
علة حذف الهاء من (بَغِيّا) من قوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَتۡ أُمُّكِ بَغِيّٗا ﴿٢٨﴾ ﴾	
دلالة (المُتَوفّى) بلفظ اسمي الفاعل والمفعول.	
كيفية النسب إلى (الجواليق).	
النسب إلى محذوف الفاء كـــ (شية).	
ثانياً: الآراء في الأدوات:	
دلالة (إنْ، وأنْ) المخففتان بكسر الهمزة وفتحها، وأثر ذلك في الحكم الشرعي.	
همزة (إنَّ) بين الكسر والفتح في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾.	
نوع (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿ فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ ﴾	

دلالة (ثُمَّ) على معنى (الواو) في اقتضاء الجمع المطلق من غير ترتيب عند القاضي أبي عاصم.	
مجيء (أو) بمعنى (بل).	
دلالة (لو) الشرطية.	
الفرق بين (إذا)، و(إن) الشرطية.	
النصب بـــ (لم).	
المبحث الثاني: الآراء في العوامل والأعاريب	
أولاً: العوامل:	
عامل رفع (زيد) في قولهم: (زيدٌ منطلقٌ).	
ناصب المستثنى بـــ (إلا).	
ثانياً: الأعاريب:	
نصب الفاعل، ورفع المفعول في قول الأخطل: مِثْلُ القَنَافِذِ هدَّاجون قد بَلَغت نجرانُ أو بلغت سَوْءَاتِهم هَجَرُ	
إعراب (أحبَّ) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ ﴾.	
إعراب (رجلاً) في قول الشاعر: أظُلَيْمُ إنَّ مُصابَكُمْ رجلاً أهدى السَّلامَ تحيةً ظلمُ	

إعراب الاسم الواقع بعد (بينا).	
علة منع (حذام) وبابه من الصرف، وبنائه.	
المبحث الثالث: الآراء في التراكيب.	
علة ذكر الخبر في قوله تعالى: ﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَۚ ﴾.	
الخبر شبه الجملة هل له مُتعلق؟	
حذف خبر المبتدأ بعد (إذا) الفجائية.	
حذف خبر (لولا).	
إهمال (ليس) حملاً على (ما) في لغة تميم في قولهم: (ليس الطِّيْبُ إلا المسْكُ).	
حذف خبر (لا) النافية للجنس في قوله تعالى: ﴿ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ١٦٣ ﴾	
التعجب من صفات الله تعالى.	
دخول (لو) الشرطية على الجملة الاسمية.	
الحمل على المعنى.	
الخاتمة.	
فهرس المصادر والمراجع.	
فهرس الموضوعات.	